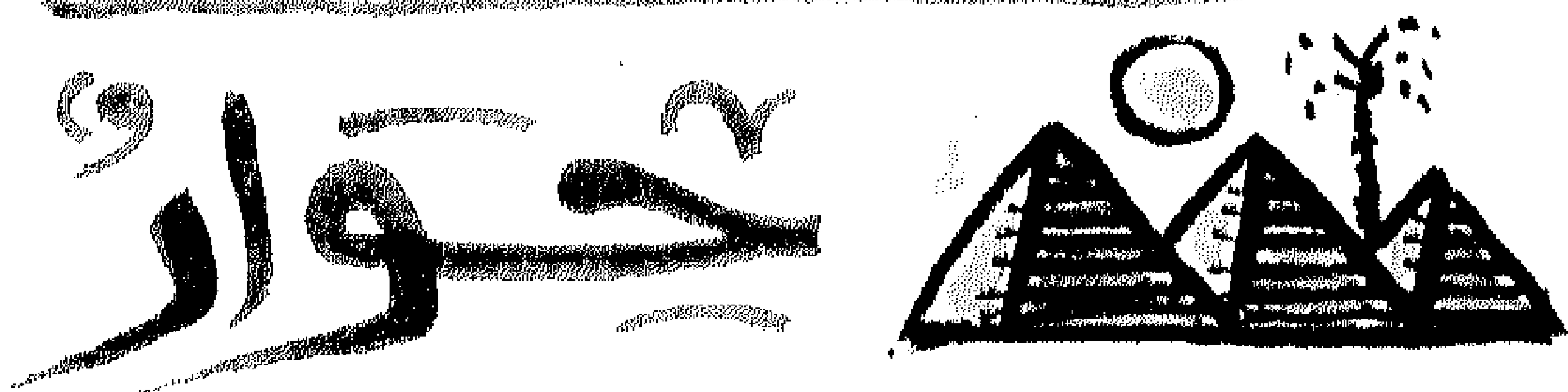
د. محمود عبد الفضيل



مع المستقبل



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش
رئيس التحرير : مصطفى نبيل
سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL

No - 531 - Ma - 1995 العدد ٥٣١ – شوال – مارس ١٩٩٥

FAX 3625469 فاكس

اسعار بيع العدد فئة ٣٠٠ قرش

سوريا ١٠٠ ليرة ـ لبنان ٦٠٠٠ ليرة ـ الأردن ٢٤٠٠ فس ـ الكويت ١٥٠٠ فلس ـ السعودية ١٥ ريالا ـ تونس ٢.٥ دينار ـ المغرب ٣٠ درهما ـ البحرين ١.٥٠٠ دينار ـ قطر ١٥ ريالا ـ دبى /أبو ظبى ١٥ درهما ـ مسقط ١.٥٠٠ ريال ـ غزة / الضفة والقدس ٢ دولار ـ لندن ٢ جك .

حوار مع المستقبل

بقلم :

د. محمود عبد الفضيل

دار الهلال

الغلاف تصميم الفنان
حلمى التونى

إن مصر بلد من سلالة كريمة المجد ، نشيطة المزاج ، إذا تولَّد فيها الأمل أثار غضبها علي الذين يناوئونها في استقلالها .. إن الأمة المصرية لاتقبل أبدا أن تكون السلعة العديمة القيم التى تتداولها أيدى الأقوياء » .

من خطاب سعد زغلول إلى جورج كليمنصو

١٢ مايو ١٩١٩

توطئة

فى تلك الظروف العصيبة التى يمر بها الوطن ، اود ان اضع بين يديّ القارىء تلك المجموعة من المقالات والخلجات نتحاور من خلالها حول هموم الوطن ونستشرف معا سبل الخروج من ازمته ولقد حاولنا قدر الامكان استحضار التراث واستلهامه عند كتابة هذه المجموعة من المقالات التى كتبت باسلوب غير فنى ، بهدف تعميم الفائدة على اكبر عدد من المهتمين بالوطن ومستقبله .

ولقد سبق ان ننشر معظم هذه المقالات خلال الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات حتى يومنا هذا ، فى صيغتها الحالية او بصيغة مختلفة بعض الشىء . إذ نشر الجانب الأكبر من هذه المقالات فى مجلة الهلال ، وجريدة الأهرام ، والأهرام الإقتصادى ، وجريدة الأهالى .

واتمنى مخلصا ان تساعد تلك الخلجات الفكرية فى إلقاء بعض الضوء على مشاكلنا الإقتصادية والفكرية والسياسيه ، برؤية مستقبلية ، فى زمن عزّ فيه الرجاء والأمل ، واصيب فيه العديد من البشر بقدر كبير من الإنهاك المادى والمعنوى . ورغم ان هذه المجموعة من المقالات تناقش العديد من قضايانا المعاصرة والراهنة ،

فإنها تحمل فى ثناياها «نظرات مستقبلية» ، و«بوصلة هادية» ، علّنا نستطيع أن نقتحم «بوابات المستقبل» مهما كانت موصدة في وجه شعب جدير بالحياة وبإستعادة زمام المبادرة فى ظل تحديات كبرى وعالم متغير ومتوحش .

ولا أملك ختاما سوى أن أردد قول شاعرنا الراحل «أمل دنقل» فى ديباجة ديوانه الأوّل «البكاء بين يدَىْ زرقاء اليمامة» .

آه .. ما أقسى الجدار .
عندما ينهض في وجه الشروق .
ربما ننَفق كل العمر .. كي ننقب ثغره .
ليمر النور للأجيال .. مرة !

د . محمود عبد الفضيل
القاهرة : أكتوبر ١٩٩٤

الجزء الأول

ماذا عن المستقبل ؟

مدخل الجزء الأول

في بلادنا قلق كبير حول **المستقبل** ! ماذا يا ترى سوف يحمل هذا المستقبل من تطورات كونية وتداعيات إقليمية وانعكاسات على مستقبل مصر الإقتصادى والسياسى . وماذا سوف يحمل المستقبل فى طياته من فرص ومخاطر ، وكيف يمكن لنا الملاحة فى بحاره الصعبة ووسط أمواجه المتلاطمة . ومازالت الدراسات المستقبلية مسعى علميا حديث العهد نسبيا ، نظراً لضعف «أدوات الاستدلال المستقبلى» المتاحة ، وكذا فإن الشىء الوحيد المؤكد هو أن هناك دائما عدة **مستقبلات بديلة** «أو محتملة» وأنه ليست هناك مسارات جبرية وحيدة ، إذ أنه بقدر الاعتراف بأن هناك جزءاً «مرتهنا» ، بفعل موروثات الماضى وأثقاله ، فإنه بالقطع هناك جزء «حر طليق» قابل للتشكيل وفقا للإرادة الوطنية الحرة .

ويحاول **الفصل الاول** مناقشة بعض القضايا المنهجية المتعلقة بكيفية استشراف المستقبل بآفاقه ودروبه الصعبة ،

ويوضح هذا الفصل كيف يمكن التفاوض المستمر مع المستقبل ، وكيف يمكن ربط ذلك بهموم ومطالب المستقبل العربي . وضمن هذا السياق ، **تتم مناقشة** شعار ضرورة إستيعاب «المتغيرات الدولية الجديدة» وكيفية التفاعل معها . وكيف أن عملية «التكيف السلبى» مع هذه المتغيرات تصادر المستقبل وتشل حركته . ولذا فلابد من أن نتعامل بروح نقدية مع مقولات النظام المسمى «بالعالمى الجديد» ، ونطرح **جدولا لأعمال المستقبل** ينطلق من الخبرة والرؤية العربية للمصلحة المشتركة .

ويرتبط بالمضاربات المستقبلية استشراف مستقبل العلاقة بين القوى والتكتلات الرأسمالية الكبرى فى مرحلة «ما بعد الحرب الباردة» . ومن هذا المنطلق ، يناقش **الفصل الثانى** احتمالات نشوء حرب إقتصادية رأسمالية ـ رأسمالية ، فى المستقبل ، أطرافها اليابان (ومعها تجمع الباسفيك) ، والاتحاد الأوروبى ، والولايات المتحدة (ومعها بلدان تجمع النافتا) . وفى الوقت نفسه الذى سوف تحتدم فيه المعركة بين الرأسماليات الثلاث ، سوف يتم تدريجيا تشييد «حائط برلين الجديد» بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب : بين الذين يملكون والذين لا يملكون على الصعيد العالمى .

وليس هناك من شك أن «حقبة التسعينات» هى مرحلة انتقالية حاسمة فى تاريخ النظام العالمى ، إذ سوف تشهد مخاضات جديدة فى أكثر من مكان وعلى طول أكثر من جبهة ، ويحاول **الفصل الثالث** ، ان يرصد عدداً من التطورات

الهامة ، خلال ما تبقى من التسعينات ، فى أكثر من بقعة حساسة من بقاع العالم . **فالصين** (ذلك التنين الهائل) تستيقظ وتتحول إلى قوة اقتصادية وإنتاجية هائلة تضيف إلى قوة آسيا البازغة ، مما جعل البعض يصف القرن القادم على أنه «القرن الآسيوى» ، كذلك تشهد أوروبا الغربية نهاية مرحلة «التوظف الكامل» وتتآكل «دولة الرفاه» ، إذ سوف يواجه المواطنون **الأوروبيون** المستقبل بلا مظلة أمان إجتماعى ، وسوف يقتسمون العمالة كما يقتسمون البطالة . ونتيجة كل تلك التطورات الإقتصادية الاجتماعية سوف تبرز خريطة سياسية وفكرية جديدة فى بلدان غرب أوروبا ، لا تخضع لنمط الاستقطاب الثنائي بين الديمقراطية المسيحية والاشتراكية الديمقراطية . كذلك ، فإن **روسيا** ستبدأ الإفاقة من صدمة إنهيار النظام الشيوعى وإفتقاد التوازن وفقدان الدفة والبوصلة ، لتستعيد توازنها تدريجيا وتتجاوز مرحلة «رومانسية السوق» ، ولتخلق نظاما إقتصاديا ـ اجتماعيا جديدا لم تتحدد بعد ملامحه الكاملة .

وإذا انتقلنا إلى منطقتنا العربية ، نجد أن «تحديات ما بعد السلام» مطروحة بقوة على جدول أعمال المستقبل ، ولكن السؤال الجوهرى يظل : من الذى يضع الترتيبات الإقتصادية والسياسية لمرحلة «ما بعد السلام» ـ بفرض أن السلام الكامل الشامل قد تحقق ! ويحاول **الفصل الرابع** أن يوضح أن الترتيبات «الشرق ـ أوسطية الجديدة» هى رسم هندسة لمعمار جديد يقوم على أنقاض «النظام العربى» كما عرفناه

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. ويستعرض هذا الفصل سيناريوهات الهندسة الجديدة للمنطقة العربية ، كما خطط لها الساسة الإسرائيليون والأمريكيون ، مما يستتبع طرح السؤال المصيرى : هل نملك رؤية مضادة أو مشروعا مقابلا يحمى المصلحة العربية قبل فوات الأوان ، لأن المستقبل ، كما سبق أن ذكرنا ، «ليس لوحاً محفوظا يزاح عنه الستار» ، ونقف أمامه عاجزين .. بل أحيانا متواطئين !

ولعل خير ما نتسلح به استعداداً لعمليات الملاحة في بحار المستقبل الصعبة ، هو «العقل النقدى» . إذ أن «العقل النقدى» هو نقيض «العقل التبريرى» ، القائم على النفاق ، و«العقل الميكانيكي الجامد» القائم على التفكير بالنصوص ، و«العقل الفهلوى» القائم على تسطيح المشاكل والتهوين من المخاطر . إذ يوضح **الفصل الخامس** أهمية بناء ذلك «العقل النقدى» كطريق لكسب معركة المستقبل حتى نستطيع أن ندق أبواب القرن الواحد والعشرين بلا خوف لا جل .

ونختم هذا الجزء بفصل عن اهمية ورمزية فكر «جمال حمدان» وعبقرية موقفه الاحتجاجي .. ولكن البنائى فى آن واحد .

الفصل الأول :

كيف نتفاوض مع المستقبل ؟

مازالت الدراسات المستقبلية مسمى علميا حديث العهد نسبيا ، ومازالت منهجيتها وأدواتها التحليلية محل مناقشة وجدل حاد في الدوائر المهتمة بقضايا استشراف المستقبل . ولكنه على الرغم من تعدد الرؤى والمناهج فهناك اتفاق واسع حول انه ليس هناك مستقبل واحد او وحيد .. بل هناك عدة مستقبلات بديلة او محتملة .. ولذا فإنه من طبائع الامور ، أن تتعدد القراءات الاستشرافية للمستقبل . لانه مستقبل مازال «تحت التشكيل» ، وليس «معطى نهائيا» يتم الكشف عنه من خلال نوع من قراءة الطالع . فعلى الرغم من أننا لا نمتلك المستقبل ولا نمسك بزمامه تماما ، فإننا نمتلك جزئيا تشكيل جانب مهم منه .

واستشراف المستقبل هو جهد استطلاعى بالاساس ، يتسع لرؤى مستقبلية متباينة ، ويسعى لاستكشاف أو تكشف العلاقات المستقبلية بين الاشياء والنظم والانساق الكلية والفرعية في عالم يموج بالحركة ويتصف بازدياد درجة «عدم اليقين» . ولذا يمكن تشبيه «النظرة الاستشرافية» بالوقوف على ربوة عالية لاستطلاع آفاق المستقبل المنظور ، كل

بحسب ما يسمح به ملء بصره وبصيرته . فالجهد الاستشرافى المستقبلى هو نوع من «الحدس التاريخى» المستند الى قاعدة علمية . ولذا فإن «الخطاب الاستشرافى» له طبيعة معرفية خاصة ، فهو خطاب احتمالى بالضرورة يتضمن تعيين المسارات الحرجة للمستقبل العربى .. وحساب «الفرص» و «المآزق المستقبلية» ، فى ضوء القيود والامكانات القائمة والاحتمالية . وهنا تحتل «نسبية الزمان والمكان» اهمية خاصة فى إطار «الخطاب الاستشرافى» ، إذ تتحدد الاحداثيات للمشاهد المستقبلية من خلال علاقات النسبية بين «الزمن الاستشرافى» و«الحيِّز الاستشرافى» (Futuristic Space) .

وبقدر ما أن هناك جزءا من المسارات المستقبلية «حرا طليقا» ، مفتوحا لكافة الاحتمالات والمفاجآت ، فهناك كذلك جانب من المستقبل مرهون سلفا (Committed) ، بفعل الموروثات والقيود الاستراتيجية التى تثقل كاهل الحركة والفعل المستقبلى ، ولذا فان عملية «التفاوض مع المستقبل» (Negotiating the future) هى رهان دائم لزحزحة وكسر القيود التى تشل حركة المستقبل ، دون القفز فوق الواقع الذى يحدد نقاط البدء فى السباق نحو المستقبل [١] .

ولذا فإن الدراسات المستقبلية تسعى لاستشراف آفاق ودروب المستقبل الممكنة ، بهدف رسم خرائط للملاحة الصعبة فى بحار المستقبل . إذ أن امتلاك «بوصلة» ما حول نمط التطورات والتحولات المستقبلية المحتملة ، يساعد راسم

السياسة على تحديد درجات «الحرية» او «المناورة» التاريخية .. حتى لا يصبح المستقبل قدرا محتوما تساق إليه الامم والشعوب دون حول او قوة .

فحقيقة الامر ، ان الصور المختلفة للمستقبل «تتوقف الى حد بعيد على القرارات التى تتخذ فى الحاضر . ولذلك فإن محاولة استقراء آثارها فى الاجل الطويل ستساعد فى ترشيد القرارات الحالية ، ابتغاء الاقتراب من أفضل البدائل التى يمكن ان تتاح فى المستقبل» [٢] ، إذن العلاقة بين الحاضر والمستقبل هى علاقة جدلية ، تركيبية تاليفية بالضرورة .

ويقتضى ذلك بدوره تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل ، إذ أن إماطة اللثام والكشف عن تلك القوى المحركة (الظاهرة والباطنة) كفيل باستكشاف المسارات المستقبلية الممكنة .. وإعداد الحسابات المستقبلية اللازمة ، بما تنطوى عليه من هوامش خطأ وقفزات خيال .

ادوات الاستدلال المستقبلى

لعل من أهم المشاكل المنهجية الشائكة التى تواجه الباحث فى مجال الدراسات المستقبلية هى التوصل الى بعض أدوات «الاستدلال المستقبلى» ، أسوة بأدوات «الاستدلال الاحصائى» (Satistical inference) التى استقر العرف عليها منذ أمد بعيد .

ورغم ان هناك نوعا من المقابلة والمشابهة بين كلا من «أدوات الاستــدلال المستقبلى» و«أدوات الاستــدلال

الاحصائى» فإن المشاكل والصعوبات المنهجية التي تكتنف عمليات «الاستدلال المستقبلى» هي أعقد بكثير من تلك التي تطرح نفسها فى مجال الدراسات التنبؤية التقليدية . فنهج الدراسات التنبؤية (ذات الطابع الاحصائى) هو بالاساس نهج الاسقاطات المستقبلية الاحتمالية المشروطة تماما بما تمت مشاهدته فى الماضى .. مما يعنى قدرا كبيرا من الاستمرارية فى السلوك .

وذلك فى تقديرنا فرق جوهرى كبير عندما نعيش فى عالم يموج بالتحولات والتغيرات الكيفية التى تجعل الدوال غير متصلة (Non Continus Functions) عبر الزمان ، وحيث المؤسسات والموارد الطبيعية والبشرية ومنجزات التكنولوجيا تشهد قفزات واسعة وتحوى انقطاعات مهمة بالنسبة للخبرة التاريخية الماضية .

وبالتالى فإن أدوات الاستدلال المستقبلى لا يمكن لها أن تكون أدوات خطية ، ولا يمكن لها ايضا ان تخضع لحسابات الاحتمالات التقليدية (Conventional Probability Calculus) ، بل لابد لها وأن تكون أدوات غير خطية تسمح بالانقطاعات والتحولات الهيكلية (Structural breaks) فى البنيات المؤسسية ، وقاعدة الموارد ، وفى النظم التكنولوجية . كذلك لابد من اللجوء الى نهج جديد فى تقدير وترجيح الاحتمالات حول سلوك المتغيرات الاحتمالية فى المستقبل ، بما يحويه ذلك من حدس تاريخى وقوة بصيرة .

هموم المستقبل العربى :

كثر الحديث مؤخرا عن هموم المستقبل العربى ومطالب المستقبل العربى . فتعددت الكتابات والمحاولات التى تسعى لاستشراف بعض الجزئيات المتعلقة بآفاق المستقبل العربى . وتراوحت تلك المحاولات ما بين الخطاب الفكرى والسياسى المرسل (٣) ، وبين الدراسات القطاعية الجزئية(٤) ، وبين الدراسات الخاصة بقطر أو مجموعة من الأقطار العربية (٥) . وعلى الرغم من أن تلك المحاولات ظلت جزئية ولا ترقى الى مستوى الرؤية الشاملة ، فإنها جميعها قد عبرت عن شعور عميق بالقلق إزاء المستقبل العربى وما يحمله فى طياته من مخاطر ونذر .

وفى إطار هذا القلق ، تجرى عملية ترويج نظرات جديدة للواقع وللمستقبل ، تحت شعار استيعاب «المتغيرات الدولية الجديدة» والتفاعل معها فى ظل عالم لم يعد فيه مكان لمن يتمسك بثوابت .. فمن لا يسارع بركوب قطار الواقعية الجديدة ـ حسب قولهم ـ سوف تجرفه رياح التغيير ويفقد مكانه فى خريطة التاريخ والعالم الجديد الذى يتشكل بعد «نهاية الحرب الباردة» !

وأود أن أتوقف قليلا أمام المعنى المقصود بالتفاعل مع المتغيرات الدولية الجديدة ، فاذا كان المقصود هو الأخذ فى الاعتبار ما يجرى حولنا فى العالم من متغيرات وتطورات .. فطبعا هذا ألف باء الفهم والعمل السياسى ، لأن العزلة لم تعد

ممكنة فى عالم اليوم ، ولكن القضية تبقى : كيف يتم التكيف ؟ هل «التكيف الايجابى» أو «التفاعل الايجابى» ، من موقع استقلال الارادة الوطنية (أم «التكيف السلبى» بل و«التبعى» احيانا) مع هذه المتغيرات الجديدة .

ولذا فإن السؤال المطروح وبالحاح هو : كيف يتم التفاعل «ايجابيا» مع المتغيرات (أو بالاحرى القيود) الدولية الجديدة ؟ والمسألة فى تقديرى ، لا تخرج عن كونها نوعا من المباراة (Game) ، يحاول صانع القرار الوطنى ان يعظم من خلالها المصلحة القومية (سواء لكل قطر عربى او لمجمل الاقطار العربية) فى ظل القيود الدولية الجديدة . وعادة ما يقال ان العصر الذى نعيشه اليوم هو عصر قائم على غلبة المصالح الاقتصادية Geoeconomics والاعتماد المتبادل ، وانه لم يعد ينهض على الصراعات التقليدية التى تحكمها الاعتبارات الجيوبولتيكية (geo - politics) فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، وإن هذا يفسر ما نشهده اليوم من انفتاح على الغرب الراسمالى من جانب الاتحاد السوفييتى وبلدان أوروبا الشرقية . ولكنه بالرغم من كل هذه الشواهد ، فاننى أزعم اننا في وطننا العربى ، مازلنا نعيش ونتفاعل مع العالم والمحيط الاقليمى فى إطار مباراة تقوم على خليط فريد من الاعتبارات الجيوبوليتيكية ، من ناحية ، والجيو ـ إقتصادية ، من ناحية اخرى .

نعم لدى العرب «نفط وفوائض مالية» وهى عناصر مهمة فى لعبة الامم . فتحرك الغرب فى أزمة الخليج ، لم تكن بواعثه

فقط «تامين امدادات النفط» ، لأن عددا كبيرا جدا من النظم العربية (حتى النظام العراقى نفسه) كان مستعدا لأن يمد الغرب بما يحتاجه من النفط ، ولكن الصراع كان يدور فى الواقع حول الشروط التجارية والاسعار التى يتم على اساسها التعاقد على الامدادات النفطية ، وهناك كذلك الفوائض المالية العربية وكيفية السيطرة عليها ، وابقائها فى حكم «الرهينة» لدى الغرب .

ولكن رغم كل هذه العناصر تظل هناك اعتبارات ذات طبيعة «جيو - بوليتيكية» قديمة جديدة لمجرد استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى دون حل عادل وشامل ، لانه صراع له كل الابعاد التاريخية والايديولوجية ، التى تجعل منه صراعا متفجرا حول مقومات الوجود والحياة : الأرض ، الهوية ، الماء والكلا .

ولذا فإنه فى ضوء كل هذه التعقيدات والتقاطعات ، يجب ان نعى ان هناك توازنا جديدا للمصالح والقوى ، هو فى حقيقة الامر ، محصلة تطورات إقتصادية وتقنية طويلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكن ستظل هناك تفاوتات فى مستوى الصراعات والمصالح ، وستخوض العديد من «بلدان الجنوب» (ومن بينها البلدان العربية) انواعا مختلفة من المباريات ، يجب أن ترافقها استراتيجيات مشتركة جديدة ، لتعظيم المكاسب الجماعية للعرب (كل العرب) وتقليل الخسائر الفردية «طويلة الاجل» لكل قطر على حدة ، مهما لاح له بريق الكسب العاجل ، نتيجة خداع النظر . فبينما كانت «حرب

الخليج» بمثابة المختبر لمعالم النظام الدولى القديم فى طبعته الجديدة ، فهى بالقطع ليست «المنتهى» فيما سوف نشهده غدا وبعد غد .

كيف نتعامل مع «النظام الدولى الجديد»

وتثير التطورات والتحولات المتعددة التى نعيشها هذه الايام عدداً من القضايا المهمة المرتبطة بالتداخلات والترابطات الجديدة في عالم الغد فى اطار ما يسمى «بالقرية الكروية» .. وحيث تسقط كل الحواجز الوقائية التى كانت مازالت تحمى بعضاً من مجتمعات العالم الثالث ، اذ انه نتيجة لثورة الاتصالات الكاسحة تم اختزال المسافات والتكثيف المتزايد للعلاقات وتزايد انسياب السلع والاموال والبشر والمعلومات والصور والافكار (بل والاوهام) بين أكثر المجتمعات تفوقا وانعزالا . وتطرح تلك التطورات بدورها تحديات مهمة وجديدة على العلم الاجتماعى وعلى الممارسين السياسيين من حيث تحليل طبيعة التناقضات التى تنشأ فى ظل منظومة علاقات «الاعتماد المتبادل» أو «الاعتماد المتداخل» فيما بين بلدان العالم : شرقاً وغربا ، وشمالا وجنوبا . وهل تفضى تلك الانماط الجديدة من «العالمية» (Globalism) الى درجات حرية اكثر لشعوب العالم الثالث . أم تفضى الى مزيد من العلاقات المسيطرة والتبادل «غير المتكافىء» ؟ وهذا بدوره يقود الى سؤال آخر : هل تصبح تلك المجتمعات أكثر حرية فى السيطرة على مقدراتها أم تصبح أكثر انصياعا لقوانين المراكز الرأسمالية المتقدمة ؟

ولعل ذلك يتخذ من وجوده تمثيلاً حقيقياً للآليات الجديدة للهيمنة والتبعية التي تدخل في إطار آليات «الاعتماد المتبادل والمتداخل» وبالتالي اكتشاف الأشكال الجديدة للعبودية والاستعمار التي تدخل بذلك في أكثر الأشياء الشخصية هذا في السياسة وفي الأخص الأمور الثقافية . إذ ان المهمة الحقيقية للنظام الاجتماعي في العقد الأخير من القرن العشرين هي تحرير من التحولات الأيديولوجية التي يطرحها المشروع الغربي للنظام العالمي الجديد يرتكز الى «التعددية السياسية» و «الدفاع عن حرية السوق» واحترام «حقوق الإنسان» .

حول «التعددية»

ونحن لا نملك بهذا الصدد سوى ابداء بعض الملاحظات الأولية التي نضعها بين يدي القارىء : إذ ان إعادة تاسيس الحياة السياسية والفكرية في بقاع عديدة من العالم بالاستناد الى مبدأ «التعددية الشكلية» على طريقة حديقة «الهايد بارك» في لندن ، يثير العديد من الشكوك حول الامكانية الحقيقية لتداول السلطة» من خلال ممارسة ديمقراطية حقيقية .

كذلك فإن القول «بالتعددية» كأساس لادارة شئون المجتمعات في ظل الظروف الدولية الجديدة التي تقوم على الاعتماد المتبادل والمتداخل» لابد ان يرافقها اعتراف واضح وصريح بقبول مبدأ «التعددية الحضارية» ، على الصعيد العالمي ، القائم على احترام الخصوصية الحضارية

والميراث الثقافى لبلدان العالم الثالث فى اسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا . لاننا لدينا شعور قد يرقى الى مرتبة اليقين بأن هذا النظام العالمى الجديد الذى يجرى التبشير به اليوم يقوم على التنميط لسلوكيات وثقافة البشر فى كل المجتمعات بما يؤدى الى طمس «الفروق الحضارية» واخضاعها لمركزية نظام المفاهيم والقيم السائدة فى امريكا الشمالية وبلدان اوروبا الغربية ، على النحو الذى اشار اليه فرانسيس فوكوياما فى مقاله ذائع الصيت عن «نهاية التاريخ» ، حيث ربط الانتصار الناجز والنهائى للراسمالية الغربية بنجاحها فى جعل المواطن فى براغ (تشيكوسلوفاكيا) . فى رانجون (بورما) ، وفى طهران (ايران) يرقص على انغام موسيقى الروك ، ويأكل الهامبرجر ، ويشرب كوكاكولا . بمعنى خلق «ثقافة استهلاكية» معممة على كل اجزاء العالم .

حول الية السوق .

إن الحديث عن التحول من النظم القائمة على «التخطيط المركزى» الى «اقتصادات السوق» بالاستناد الى التجربة «الناجحة» لبلدان الغرب الراسمالى ، يتجاهل ان تجربة بلدان الغرب الراسمالى هى محصلة خمسة قرون من السبق فى عمليات النمو الراسمالى ، وانها استندت الى ظروف تاريخية فريدة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (وبصفة خاصة استغلال المستعمرات ونهب خيراتها) .

وبالتالى فان الحديث عن «اليات السوق» بعيدا عن خصوصيات «التشكيلة الاجتماعية» القائمة ، «والانماط

الانتاجية» التى تتمايش وتتفاعل داخلها ، هو ضرب من التبسيط والتجريد الذى يؤدى الى نتائج مضللة . فاذا تفحصنا حال العديد من مجتمعات العالم الثالث ، نجد انه لا توجد «اسواق» بالمعنى الاصطلاحى للكلمة .. لأن هناك اليات عديدة فاعلة فى «الواقع المعاش» تجعل العديد من الصفقات والمعاملات (بل لعل أغلبها) لا يمر من خلال الاسواق سوى مرور الكرام ، لان «السوق» ليس مجرد «آلية» تفرض قسرا على المجتمعات «كجهاز فنى» .. بل هى فى واقع الأمر نتاج تطور ومخاض اجتماعى طويل ، ورهن بنضج شروط وظروف عديدة .. ودعونا ننظر حولنا ، ونشير الى ما يسمى «سوق العمل» (labour market) فى بلدان العالم الثالث ، لكى ندرك أن عمليات التوظيف للبشر من خلال «وسائط» اخرى غير «السوق» بدءا من مقاول الانفار وانتهاء ببطاقات المجاملة للاقارب والمعارف والاصهار والبلديات ، وينطبق نفس الشىء على «أسواق الأراضى» و«أسواق المال» .

خلاصة القول هنا ان الرهان على ما يسمى «إقتصاديات السوق» تفتقر الى وجود «مؤسسة السوق» ذاته .. لان «مؤسسة السوق» لا تنشأ بقرار ادارى ، أو تستورد من الخارج ، بل هى كائن حى يولد وينمو وتدركه الشيخوخة المبكرة احيانا . ولعلى أغامر واقول ان ما لدينا حقا فى مجتمعاتنا ليس «أسواقا» .. بل «اشباه اسواق» (Quasi - markets) .

حول حقوق الإنسان :

كما كثر الحديث هذه الايام عن «حقوق الإنسان» وكان اصبحت «صرعة العصر» .. وكاننا اكتشفنا فجاة - ود سابق انذار - ان هناك حقوقا للإنسان مهضومة ومغتصبة كل بقعة ، ورقعة من هذا العالم .. ونسينا ان جوهر نض البشرية عبر العصور كان يدور دوما حول الدفاع عن «حق الانسان» وتاكيدها واحترامها وترسيخ قيمتها .. بالاستناد الى هذه القضية المركزية يقاس جوهر ت البشرية على مدار الزمان .

واذا كانت تلك القضية المبدئية هى قضية كل ز ومكان .. فلا باس ان يزداد التاكيد عليها فى ظل ملابس عالم اليوم ، لكي يتم انتزاع اكبر قدر من حقوق الانسا ولكن يظل التساؤل المركزى يدور حول : أية «حقوق» تلك ا نتحدث عنها ؟ واى «انسان» ؟ الذى نتحدث عنه ؟ هل يق بالحقوق مجرد المعنى «السلبي»(Negatively - defined) بمعنى الحيلولة دون انتهاك «حرمات» .. ولا اقول «حقوق بمعنى حمايته من العسف والجور والاعتقال العشوا والتعذيب وافتقاد مقومات الدفاع عن النفس ، أم نقصد ذلك ، «المعنى الايجابى .. ولكن المنقوص» ، حول احت وتوافر «الحقوق السياسية» للانسان المعاصر ، (اى ح الاجتماع والحديث والتنظيم السياسى والنقابى) .. دون تمتد تلك «الحقوق السياسية» بالضرورة الى «الحا

اقتصادية فان الاولويات الاساسية في ظروف بلدان العالم الثالث ، وبالدرجة الاولى : حق العمل ، حق العاطلين ضحايا البطالة ، حق الرواتب والاجور المدفوعة ، حق ربط الاسعار بالدخول ، حق السكن الصحي واللائق ، وغير ذلك من حقوق المعيشية والحياتية .

وهكذا فان اقتصار مفهوم «حقوق الانسان» على الجانب السياسي فقط ، يفقد ما يشكل كسبا كبيرا بسبب الزود عنه بقوة ، فان نطاق سريان مفعوله يظل قاصرا على «النخبة السياسية» والعامة يجدون مفعوله ابشع حدا لامتهان حقوق الانسان الحياتية والمعيشية التي تعاني منها الجمهرة واسعة من المواطنين والفئات الكادحة . ولذا لابد من اعادة صياغة مفهوم «حقوق الانسان» في ظروف بلدان العالم الثالث بحيث يتوائم مع حقوق الجمهرة الواسعة من المستضعفين المعذبين في الارض . اذ انه بدون ذلك يظل طرح مفهوم «حقوق الانسان» طرحا نخبويا ، لا يخاطب جراح والام الحياة اليومية للجمهرة الواسعة من المواطنين .

وما العمل ؟

نقطة البدء حول «ما العمل ؟» تكمن في محاولة استطلاع عالم المستقبل الذي ينتظرنا ـ نحن العرب ـ اذ ان المستقبل يتشكل من جزءين : جزء «مرتهن» سلفا ، اي تلك القيود والاعباء الموروثة من الفترة السابقة ، وجزء «حر طليق» يدور حوله الصراع في المقبل من الايام .

واعتقد انه فى اللحظة الراهنة هناك اعتراف ضمنى م
جميعا ، بان جانبا كبيرا من عناصر تشكيل المستقبل العربي
ـ السنوات العشر القادمة على الاقل ـ مرتهن سلفا ، لكن هذا
لا يعني ، كما يشيع فى بعض الكتابات ، ان «الامو
المستقبلية» قد اصبحت محددة فى كل تفاصيلها وفى كل
دقائقها ، وانه لا فكاك من «مسار جبرى» تنعدم فيه «درجات
الحرية» و«المناورة» .

اننى ازعم انه ، طالما تعيش الشعوب وتحيا وتعانى الظلم
والقهر ، لابد ان تكون هناك «مساحات للحركة» تضيق ا
تتسع حسب طاقات الجماهير والنخب والسلطة وقدراتها في
الاستجابة للتحديات ، لذا فان البراعة كل البراعة تكمن في
انتزاع اكبر قدر من درجات الحرية خلال السنوات المتبقية
من حقبة التسعينات ، لانه اذا لم يتم انتزاع هذه المساحات
من الحركة فاننا سندخل القرن الحادى والعشرين مهمشين
تهميشا كاملا لم يسبق له مثيل .

نقطة البدء فى ظل هذا «النظام الجديد» هى تحديد كيفية
التعامل مع معطياته وآلياته ، ليس من موقع الانصياع
والامتثال ، بل من خلال فهم الضرورة وتجاوزها . إذ انه رغم
كل ما حدث فى منطقتنا، مازال ذلك «النظام الدولى» تحت
التشكيل لان مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية
مازالت تحوى فى ثناياها مستويات عديدة للصراع وتناقض
المصالح . فما زال الصراع الاقتصادى على اشده على القمة

بين بلدان الاتحاد الاوروبى المشتركة وبين اليابان ومنطقة لباسيفيك من ناحية ، وبين الولايات المتحدة ، من ناحية خرى . وهناك دراسات لوكالة المخابرات المركزية فى لولايات المتحدة الامريكية C.I.A تحذر من الخطر اليابانى لقادم .

كذلك فان التطورات المستقبلية فى اوروبا الشرقية ، على عكس ما يتصور البعض ، لم يتم حسمها لا اقتصاديا ولا سياسيا . نعم هناك سقوط النموذج بعينه من البناء الاشتراكى» ، وهناك ازمة سياسية طاحنة فى روسيا ، لكن لك لا يعنى ان بلدان اوروبا الشرقية ستكون «نسخة كربونية باهتة» لبلدان اوروبا الغربية ، وان روسيا ستكون دولة ملحقة بالنظام الراسمالى العالمى ، ان العملية ستظل صراعية ومفتوحة .

جدول اعمال المستقبل

اود ، ختاما ، ان اطرح بعض القضايا الملحة على جدول اعمال المستقبل العربى :

القضية اولى وعاجلة تتعلق باسلوب معالجة الصراع العربى ـ الاسرائيلى واسلوب التسوية المنتظرة ، طبعا هناك ضغوط الآن للتسوية فى اتجاه معين ، ومع احترام خصوصية لكل قطر ومصالحه ، فان هذا لا يمنع من تكوين «قوة تفاوضية» جماعية ضاغطة من اجل تعظيم «المصالح العربية» ، فى ظل القيود القائمة ، هناك قيود باستمرار تشل الحركة وتضع حدا

للطموحات ، ولكن المهارة تكمن فى كيفية فك بعض القيو
وتحريك الاوضاع . .

القضية الثانية هي وجوب ان تكون السياسة النفط
العربية سياسة «عربية» نفطية ، وليست خاصة بالدو
النفطية ، وحدها ، لان القدرة التفاوضية للدول النفط
العربية فى عالم اليوم غير كافية وتحتاج ان تحتمى بمظ
عربية من الدول «غير النفطية» كى تقوى ذراعها فى التفاوض
على الصعيد الدولى ، علما بأن مستقبل اسعار النفط وكميا
النفط المنتجة ، واين سيتم استثمار الفوائض المالية
ستخضع لمخططات غربية كونية . واود ان اشير هنا الى انن
قرات تقريرا منشورا فى مجلة Foreign Affairs يقول : لد
الغرب مخطط يسمح له عند اللزوم بان يستثمر بكثافة ف
السعودية وفى الامارات كى يستغنى مستقبلا عن نفط الكوي
وايران والعراق مجتمعين ، باعتبارها مناطق اضطرابا
وقلاقل سياسية .

القضية الثالثة : هى اعادة النظر فى البنية الانتاجي
العربية ، واعادة تصويبها لانها بنية غير سوية ومختلة
ويفترض ذلك بالطبع توظيف «المال النفطى» انمائيا وجماعيا

القضية الرابعة هى الصراع على المياه والموارد المائي
اذ تشير جميع التقارير الى ان مصدر الحروب القادمة ه
الصراع على المياه وليس الصراع على النفط ، فما ه
الموقف العربى ازاء هذه القضية ؟ وكيف سنتعامل م
الاخطار الناجمة فى قصور الموارد المائية التى تهدد العبا

الاقتصادية العربية فى الصميم ؟

هذه كلها قضايا عاجلة ان لم نجد لها حلولا عملية يتوافر فيها الحد الادنى مما يمكن اعتباره «مصلحة عربية» ، بالرغم من كل التناقضات العربية القطرية ، فإننا سندخل ، على ما اعتقد ، فى «النفق المظلم» خلال القرن المقبل ، وسنصبح اضعف تجمع اقتصادى وسياسى فى العالم الجديد ! .

هوامش :

(١) راجع : Mahbubul-Haq, «Negotiating the Future» , Foreign Affairs (Winter 1980) ,pp. 396-417.

(٢) ابراهيم سعد الدين واخرون ، صور المستقبل العربى ، ط ١ (بيروت مركز الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٧٤

(٣) راجع على وجه الخصوص:

- حسن صعب ، المقاربة المستقبلية للانماء العربي (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩) .
- قسطنطين زريق ، نحن والمستقبل (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠) .
- قسطنطين زريق ، مطالب المستقبل العربي : هموم وتساؤلات (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٣) .
- احمد صدقي الدجاني ، رؤى مستقبلية عربية للثمانينات (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٣) .

(٤) راجع على وجه الخصوص :
- عمر الخطيب ، الوطن العربي عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراف الاوضاع السياسية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٥) .
- هدسون واخرون ، العقد العربي القادم ، المستقبلات البديلة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) .

(٥) راجع على سبيل المثال : المهدى المنجرة ، المغرب الكبير عام ٢٠٠٠ . المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣) .

الفصل الثانى :

الحرب الرأسمالية - الرأسمالية القادمة !

لاشك اننا نعيش فى ظل عالم يموج بالزلازل والبراكين ، ويشهد تحولات كبرى يتسارع ايقاعها يوما بعد يوم ، وخير شاهد على ذلك ان الفترة الممتدة بين اغسطس ١٩٩٠ (الغزو العراقى) واغسطس ١٩٩١ (الاحداث الدرامية التى ادت لسقوط الاتحاد السوفييتى) انما هى فترة فريدة فى تاريخ البشرية حيث تم فيها تكثيف العديد من الاحداث الجسام التى بدلت ومازالت تبدل فى وجه العالم من حولنا .. وقد لانغالى كثيرا اذا قلنا اننا شهدنا خلال تلك الفترة حربا عالمية ثالثة ، مصغرة و «مكثفة» فهى حرب عالمية تم اخراجها بمواصفات عالم اليوم من حيث امد الحرب واسلوب ادارتها تكنولوجيا ومعلوماتيا . اذ ان التحالف الدولى الذى قامت باسمه حرب الخليج الاخيرة ، هو خير دليل على «عالمية» هذه الحرب فى مسبباتها ونتائجها وتداعياتها . فهى حرب جاءت لتتوج العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية الجارية على الصعيد العالمي منذ منتصف الثمانينات ، ولتعيد تشكيل خريطة العالم جغرافيا ، واقتصاديا ، وسياسيا على نار ساخنة ، ولتعكس العديد من التطورات التى ترتبت على الحرب العالمية الثانية وعلى راسها «عالم ما بعد يالطا» .

ولكن ان كانت تلك «الحرب العالمية المصغرة» قد حسمت العديد من الامور لآجال قد تطول أو تقصر ، فان التاريخ لا يتجمد عند نقطة واحدة ، مهما كان جبروت الدول الكبرى والتكنولوجيا الحديثة وادوات البث الاعلامي الجديد ، بل ان التاريخ الحي تصنعه التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يموج بها عالم اليوم والتي لم تتكشف كل ابعاده بعد .. رغم المبشرين «بنهاية التاريخ» .

ولذا فاننا نجد انه قد نشطت كتابات في اوروبا والولايات المتحدة خلال الفترة الأخيرة ، تحاول ان تحذر من الاستغراق في وهم عالم «أحادي القطب» وحيد القرن تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية .. وتمارس فيه غطرسة القوة على النحو الذي شهدناه اثناء حرب الخليج وفي اعقابها .. وتشير تلك الكتابات الى ان حالة التوازن ، أو بالاحرى ، «اللا توازن» التي نشهدها منذ نهاية حرب الخليج حتى يومنا هذا ، هي حالة «توازن مؤقت وغير مستقر» .

والقضية ليست تنجيما أو ضربا بالغيب .. بل هي محاولة لطرح مجموعة من التساؤلات المشروعة حول شكل التغيرات والتحولات القادمة التي سوف يشهدها العالم مع مطلع القرن القادم . وحتى لا نسلط انظارنا فقط على ما هو تحت ارجلنا .

ففي ظل اقتصاد عالمي واحد بلا حدود (Boderless economy) وفي ظل عصر يسمى «عصر المعلوماتية (The information age) لم تعد «الميزات التنافسية» بين البلدان

المختلفة قاصرة على التنافسية فى المجال العسكرى او الاقتصادي فقط ، وانما اصبح مجالها الاساسى : التكنولوجيا والمعلوماتية والقوة المالية ، فهناك إذن العديد من التحديات والمعارك الجديدة التى قد تؤثر فى مستقبل موازين القوى فى عالم الغد .

وضمن هذا السياق يطرح د . دانييل برشتين (Daniel Burshtein) فى كتابه الجديد «الزلزال الاوروبى» موجة من التساؤلات والتوقعات حول عالم الغد : عالم القرن الحادى والعشرين فى ظل التغير فى موازين القوى الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية . وبقدر ما كان سقوط «جدار برلين» بمثابة اعلان رسمى بنهاية الحرب الباردة ، ولكنه كان ايضا ايذانا ببدء حروب من نوع جديد لا تلعب فيها الاساطيل وقاذفات القنابل الدور الذى لعبته خلال القرن العشرين .

ولان الامور لم تحسم بعد . ولان العالم الجديد هو عالم مازال تحت التشكيل ، فان **هناك العديد من التساؤلات المهمة المطروحة حول مستقبل وملامح «عالم القرن الحادى والعشرين» يجىء على راسها :**

أ ـ هل ستكون الوحدة الالمانية عنصر استقرار وسلام ، ام عنصر عدم استقرار واضطراب فى عالم الغد ؟

ب ـ ما هو مستقبل النظام السياسى ـ الاقتصادى فى روسيا وبلدان اوروبا الشرقية .. وماهى اشكال خروج تلك الشعوب من ازمتها ومن المأزق الحالى الذى تعيشه ؟

ج ـ ماهى اشكال التحالفات القادمة فى خريطة العلاقات

الدولية : هل سيكون هناك تحالف امريكى - اوروبى فى مواجهة التحدى القادم من منطقة الباسفيك تحت قيادة اليابان ؟ ام سيكون هناك تحالف يابانى - اوروبى فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية ؟ ام هل هناك امكانية لبروز كتلة تاريخية جديدة تجمع روسيا فى طبعتها المعدلة والصين واليابان وما تبقى من بلدن اوروبا الشرقية (فى صيغتها المعدلة) فى مواجهة الولايات المتحدة واوروبا الموحدة ؟

د - هل يقترب حلم الولايات المتحدة الاوروبية المتحدة من التحقيق .. ذلك الحلم الذى راود خيال جان مونيه (الاب الروحى للسوق الاوروبية المشتركة) غداة الحرب العالمية الثانية ؟

ويرى الكاتب : ان الدور الاوروبى سيكون حاسما فى تشكيل معالم العلاقات والتوازنات الجديدة فى عالم القرن الحادى والعشرين ، وبالتالى فان الحديث عن القرن القادم وكأنه «القرن الامريكى» يفتقر الى الدقة ، وهو بمثابة تبسيط مخل للواقع الدولى الذى يموج بالحركة ويخفى العديد من التناقضات البارزة والكامنة .

اذن على عكس الفكرة السائدة في بعض التحليلات غداة حرب الخليج ، بان الامور قد حسمت كافة ، واننا نشهد «نهاية التاريخ» و «نهاية الايديولوجيا» ، فإننا سوف نشهد عالما يموج بالتفاعلات والحركة .. حتى نصل الى نقطة توازن جديدة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . فلقد شهدت الثمانينيات صراعا مكتوما بين الرأسماليات

(والشركات الدولية) الاوروبية والامريكية واليابانية على الجبهة الاقتصادية ، ومع مطلع التسمينات ، فان الراسمالية الاوروبية بقيادة المانيا الموحدة تدخل حلبة المنافسة بقوة واصرار لتصبح اللعبة الدولية مثلثة الاطراف ، مما سوف يؤثر - بلاشك - على قواعد السلوك فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية : بلدان النافتا ، الاتحاد الأوروبى ، تجمع اسيا - الباسفيك .

ورغم القواسم المشتركة بين الراسماليات الثلاث ، تظل هناك فروق جوهرية فى انساق القيم السائدة ، واساليب التعامل فى السوق الدولية ، وهيكل الاصول ، وانماط الاستثمار ، وعادات الاستهلاك والادخار . وفى مجريات الحياة الاقتصادية .. وهناك مؤشرات عديدة ، وكذا قناعة واسعة لدى العديد من الخبراء والمحللين ، بانه بالرغم من السجل الحافل للراسمالية الامريكية فى مجال التجديد التقنى ونشر ثمار التحديث بين العديد من فئات الشعب ، فان هناك تدهورا ملموسا فى المقدرة التنافسية للاقتصاد الامريكى فى عالم الغد مما يزيد من اهمية كل من التحدى اليابانى والتحدى الاوروبى ، واحتدام الصراع بين الراسماليات الثلاث حول اقتسام الاسواق الحالية والمحتملة .

ويطرح التحدى الاوروبى نفسه فى شكل «السوق الاوروبية الموحدة» التى اعلنت مع مطلع عام ١٩٩٣ ، وما صاحب ذلك من حركة واسعة لإعادة هيكلة وترشيد الاستثمارات واعادة بناء التحالفات وتحسين كفاءة الاداء الاقتصادى ، بهدف

وصول عملية «الاندماج الاقتصاد الاوروبى» الى اقصى درجاتها . ويزداد هذا التحدى اهمية اذا ما انضمت بلدان اوروبا الشرقية الى هذه العملية الاندماجية مما سوف يؤدى الى تعاظم القوة الاقتصادية الاوروبية فى عالم الغد .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ ان حجم الاستثمارات اليابانية فى بلدان اوروبا الغربية قد قفز من ٢ الى ٣ بلايين دولار خلال عام ١٩٨١ إلى نحو ٧ بلايين عام ١٩٨٧ ـ واذ به يتضاعف الي ١٤ بليون دولار عام ١٩٨٩ ، مما يشير الى اهتمام يابانى مستقبلى بارساء الدعائم الاقتصادية لتحالف اوروبى ـ يابانى فى عالم الغد .

كذلك نلاحظ تحول اليابان التدريجى من «دولة تجارية قوية» ، ذات فائض تصديرى هام . الى «قوة مالية واستثمارية» .. ذات اصول واستثمارات مالية مهمة فى اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وبلدان الشرق الاقصى ، مما يعطيها وزنا سياسيا ونفوذا تكنولوجيا متزايدا فى عالم الغد .

وهكذا فإنه مع تضاؤل الخطر الشيوعى ، فان الاحداث سوف تدفع فى اتجاه معركة تنافسية حادة وضارية بين الراسماليات الثلاثة : الامريكية (والانجلوساكسونية عموما) ، واليابانية ، والالمانية . ويشير الكاتب الى ان هذا الصراع ليس مجرد صراع اقتصادى وتقنى . بل هو صراع يستمد جذوره من تباين الميراث الثقافى والمصادر الفكرية والايديولوجية فى كل نموذج من نماذج الراسماليات الثلاث ،

وان هذه التباينات الفكرية والاجتماعية والثقافية بين الراسماليات الثلاث سوف تبرز للسطح . وتغذى التناقضات فيما بينها .. مما يجعل المعركة ذات ابعاد ثقافية وحضارية مهمة .

مضاربات مستقبلية

تشير العديد من التحليلات ، ومن بينها كتاب الزلزال الاوروبى . الى ان الدولار الامريكى سوف يفقد دوره تدريجيا كعملة الارتكاز الرئيسية فى النظام النقدى الدولى ، بعد ان تربع علي العرش نحو ٤٥ عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. وبالتالى يصبح من الصعب على الولايات المتحدة الامريكية ان تستمر فى تمويل العجز الهائل فى ميزان مدفوعاتها عن طريق اصدار صكوك بالدولار على الخزانة الامريكية . وهكذا ، ومع بداية القرن القادم . يرى المؤلف ـ مع الكثير من المحللين ـ ان العملات التى ستتربع (وتتنازع) على عرش النظام النقدى الدولى هى : الين اليابانى ، الوحدة النقدية الاوروبية (I.C.U) والدولار الامريكى . وفى ظل هذه التطورات ، لن تستطيع الولايات المتحدة الامريكية ان تشترى مزيدا من الوقت للتغطية على ضعف الاداء الاقتصادى وتآكل الميزات التنافسية للاقتصاد الامريكى بالمقارنة مع البلدان الصناعية الرئيسية .. بل ستواجه الازمة بلا أجهزة تنفس صناعى .

كذلك يرى المؤلف ان حائط برلين الجديد الذى سوف يتم تشييده خلال التسعينات على انقاض حائط برلين القديم وهو ذلك الحائط غير المرئى . بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ، بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون» ، وهو حائط سوف يصعب اجتيازه كلما مر الزمن وتراكمت المشاكل الاقتصادية والسياسية للعالم الثالث . فالنظام العالمى الجديد لا يحمل للعالم الثالث سوى مزيد من التهميش والتفتت والتشرذم ، فى غياب سياسات بديلة للتعبئة والنهوض الوطنى في بلدان العالم الثالث .

ولكنه بالرغم من الحديث المتزايد عن ان عناصر القوة الاقتصادية و«القدرات التكنولوجية» سوف تحل تدريجيا محل القوة والقدرات العسكرية فى صياغة مقومات القوة والنفوذ السياسى فى عالم الغد ، الا اننى أرى ان عناصر القوة الاقتصادية والمالية تظل فى حاجة ماسة للقواعد العسكرية التى تضمن توفير الحماية «لحقول النفط» (مصدر الوقود والطاقة للصناعة الحديثة) ، وللاساطيل البحرية لتأمين خطوط الملاحة والتجارة . نعم قد تتغير الاوزان الخاصة بكل عنصر فى معادلة القوة فى عالم الغد ، ولكنها ستظل عناصر مترابطة ومتكاملة . بيد ان الجديد فى الأمر «انه سوف يتم اخضاع الشعوب والسيطرة على مقدراتها من خلال الاعلام الموجه وايديولوجية مجتمع الاستهلاك الحديث وتنميط الثقافة واختراق العقل ، من خلال النظامين التعليمى والاعلامى وبالتالى فان معركة السيطرة على مقدرات الشعوب لم تعد

تبدأ بالاقتصاد بل غدت تركز على العقول والوجدان ، فاذا تمت اعادة صياغة الفكر وتحريف الوجدان .. جاءت المكاسب الاقتصادية والسياسية على طبق من فضة .. دون جهد ودون اطلاق طلقة مدفع واحدة .

الفصل الثالث :

حقبة التسعينات ومخاض عالم جديد

حقبة «التسعينات» هي بلاشك مرحلة انتقالية هامة في تاريخ البشرية ، حيث نشهد الانتقال من «عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية» الى عالم جديد مازال في «طور التشكيل» ، ولكنه يموج بالاضطرابات البركانية التي تعصف بكل ما هو قديم وتقذف بحمم جديدة لا نعرف بعد مداها وابعاد تفاعلاتها . وهل ستكون شهب ضياء تفتح الطريق امام عالم جديد اكثر إنسانية وتقدما ؟ أم كتل من النيران تحرق الكثير من الحرث والنسل ؟ وليس هناك من شك أن «حقبة التسعينات» هي حقبة مخاض في التاريخ الانساني والعالمي ، مثلما كان الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ومن الواضح ان عملية المخاض هذه سوف تستمر لسنوات عديدة قادمة ، حتى نفهم معنى التوازنات والظواهر الجديدة ودلالاتها المستقبلية .

وفي ضوء المناقشات والتأملات الجارية الآن على الصعيد العالمي ، يكاد يتبلور عدد من «الهواجس» حول مستقبل العالم بكتله الرئيسية السياسية والاقتصادية ومساراته الجديدة ..

وسوف أحاول هنا تسجيل بعض تلك الهواجس التى تلح على العديد من الأذهان ، وتثير القلق وتطرح التحديات القادمة على جدول أعمال الغد .

الهاجس الصينى .. التنين يستيقظ

لعل من أهم الهواجس التى تقلق الغرب (بشقية الاوروبى الامريكى) هو تعاظم قوة الصين الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة ، لتضيف الكثير الى وزن الصين السياسى وثقلها النووى فى خريطة القوة العالمية .. ويتم هذه الايام اعداد البرامج التليفزيونية والتحقيقات الصحفية وتدبج المقالات حول مخاطر العملاق او التنين الذى استيقظ وبدأ ينطلق من عقاله .. فلقد حققت الصين قفزة اقتصادية كبرى خلال السنوات العشر الاخيرة ، اذ بلغت معدلات النمو السنوى ١٣ فى المائة فى بعض السنوات ، كما حققت نقلة نوعية فى صادراتها الصناعية الى العالم الخارجى .

وأخذت الدوائر الاقتصادية الغربية تتحدث عن «القوة الاقتصادية للصين» ، فهناك بعض الدراسات تضعها فى المرتبة الاقتصادية الرابعة أو الخامسة ، بل لقد صنفها صندوق النقد الدولى فى دراسة حديثة فى المرتبة الثالثة بعد أخذ القوة الشرائية المحلية للعملات فى الاعتبار بدلا من استخدام المقارنات على اساس سعر صرف الدولار .

والمثير حقا فى كل ما يجرى انه حتى اول يناير ١٩٩٤ . لم

يكن احد فى العالم يعبا بمعرفة اسم «العملة الوطنية» للصين المسماة «اليوان» رغم تحول الصين الى قوة اقتصادية عملاقة .. ولكنه منذ أن أعلنت الصين فى أول يناير من هذا العام عملية إنتقال عملتها جزئيا إلى عملة قابلة للتحويل (partial convertbility) ، سيبدأ العالم الاهتمام بالعملة الصينية مثلما يهتم بالدولار والين والاسترلينى والمارك الالمانى .

وقد لفت نظرى تعليق ذكى لصديق استاذ جامعى بريطانى ، اذ قال ان الصين تتبوأ اليوم المكانة التى كان يجب ان تحتلها منذ قرابة مائتى عام ، اذ تضافرت قوى عديدة على منعها من أن تبزغ وتعبىء طاقاتها الكبرى ، وترقى الى متطلبات موقعها الاستراتيجى فى آسيا .. وتذكرت على الفور مصرنا العزيزة ، التى تتضافر العديد من القوى على مصادرة دورها الاستراتيجى منذ عهد محمد على ، لكى تحجب وتبدد قواها ولا تنهض كقوة اقتصادية وسياسية يحسب لها الف حساب .

والجدير بالتذكر ان الصين قد حققت كل هذا النهوض العظيم على مدى ثلاثين عاما فقط ، فقد ورث النظام الجديد عام ١٩٤٩ بلدا متهالكا ممزقا يعانى من التخلف ومن آثار حرب اهلية طويلة وشرسة ، وإذا كانت السنوات العشر المنصرمة بين عامى ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ كانت سنوات ترميم الخرائب وتضميد الجراح وتلمس الطريق .. فان الفترة ما بين

عامى ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ كانت فترة البناء والانطلاق الحقيقى نحو العلا .

وعلى اية حال ، فإن الكتابات تتدفق كل يوم لتحث على ان القرن القادم سيكون القرن الاسيوى بكل ما تعنيه تلك الكلمة من معان ومضامين وتحولات .. ولقد عبر عن ذلك وكيل وزارة التجارة الماليزى بقول بالغ الدلالة ، إذ قال :

«إن العهد الذى كانت فيه الولايات المتحدة إذا عطست تسبب الزكام لآسيا قد انتهى ، ولم يعد حتى لاصابة بالولايات المتحدة بحمى شديدة أثر على آسيا يجعلها ان تصاب حتى ولو بالسعال» .

اوربا : شبح البطالة والازمة المستمرة

ومن ناحية أخرى تعيش اوروبا ازمة إقتصادية حادة نتيجة الكساد الذى طال أمده ، وجيش العاطلين عن العمل الذى يتزايد كل يوم . ورغم كل التقدم الذى حدث على طريق «البناء الاوروبى» ، تظل الازمة الاقتصادية هى الاعنف منذ نهايات الحرب العالمية الثانية ، بما لذلك من إنعكاسات وتداعيات إجتماعية وسياسية . بل ، فى بعض الاحوال ، هناك شعور بالإرتداد إلى اجواء الثلاثينات القاسية التى نجمت عن الكساد الكبير ولعله ليس من قبيل المصادفة ان بلجيكا ـ تلك الدولة الاوروبية الهادئة ـ قد شهدت أول حركة إضراب شامل فى تاريخها منذ عام ١٩٣٦ .

ويتحدث الكثيرون اليوم فى أوروبا الغربية عن نهاية ما يسمى عصر «التوظف الكامل» ، نتيجة التطورات التكنولوجيا الحديثة المقتصدة في استخداماتها للعمالة ونتيجة تباطؤ وتأثر النمو عما كان عليه الحال في الخمسينات والستينات والسبعينات . ويكاد يكون الحل الوحيد المطروح هو صيغة : «اقتسام العمالة واقتسام البطالة» بين أفراد قوة العمل ولكن الأزمة لا تقف عند هذه الحدود ، فمع بدء فك» دولة الرفاه» وتآكل نظم التامين ضد البطالة والتأمين الصحى والأشكال المختلفة لدعم الدولة ، يجد المواطن نفسه فى حياته العاملة وفى شيخوخته وجها لوجه امام الازمة .. وعليه أن يدبر أموره بنفسه دون مغيث أو معين .

ويرافق ذلك تآكل احزاب الوسط والاشتراكيين الديمقراطيين ، وبدايات استقطاب من نوع جديد تختلط فيه العنصرية ، والبطالة ، والاحباط المعنوى .. لتضع خريطة سياسية وفكرية من نوع جديد .

روسيا ونهاية «رومانسية السوق»

كان للهزيمة الانتخابية الساحقة التى منى بها أنصار سياسة الاصلاح بأسلوب الصدمة فى روسيا ، دوى هائل فى اوساط صنع القرار فى الدوائر الغربية . وبدأت على الفور عملية توزيع الاتهامات ، فكتب احد كبار اساتذة الاقتصاد فى جامعة هارفارد (جفرى زاخس) والمستشار الخاص لشئون الاصلاح الاقتصادى لدى الرئيس الروسى بوريس يلتسين ـ

يتهم صندوق النقد الدولى ورئيسه فى التباطؤ فى عمليات الدعم المالى للاقتصاد الروسى مما أدى إلى تعرية الاصلاحيين وعدم قدرتهم على الانجاز وتحقيق مكاسب ملموسة ، مما ادى إلى هزيمتهم المدوية فى الانتخابات . وطالب زاخس علنا بإستقالة رئيس صندوق النقد الدولى نتيجة سوء ادارته وتعريض المصالح الغربية للخطر .

ومن جانب آخر ، اعلن رئيس الوزراء الروسى بأن مرحلة «رومانسية السوق» قد انتهت .. وأنه لن يستعين قط بالخبراء الأجانب الذين يسيئون فهم الواقع الاقتصادى الروسى .. وقد إستوقفنى طويلا تعبير «رومانسية السوق»، لان هناك فعلا نظرة رومانسية للسوق يحملها كل دعاة الإصلاح الإقتصادى على الطريقة الليبرالية .. وكأن إنطلاق «قوة السوق» سوف يكون له مفعول السحر فى إصلاح ما أفسده الدهر . ولم يتوقف أحد طويلا امام تعبير «السوق» .. ماذا نقصد ؟ فهناك فرق بين «أسواق» و«اسواق» ! فهناك «اسواق شديدة» التخلف والبدائية مثل سوق القرية ، وهناك «اسواق» عالية التنظيم (مثل الاسواق المستقبلية) (futureєs makets) كما أن هناك «اسواق» تتمتع بدرجة عالية من التنافسية ، وفى المقابل هناك «أسواق» أخرى تتسم بدرجة عالية من الاحتكار وضعف المنافسة . كما أن هناك «أسواق» سمتها الاساسية «المضاربة» مثل اسواق العقارات وبورصات الأوراق المالية .. فأى «اسواق» نريد ؟

ولعله قد غاب عن العديدين أن «مؤسسات السوق» فى

البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والتى تعمل بكفاءة عالية ، هى وليده عملية تاريخية طولية امتدت لبضعة قرون حتي استقرت قواعدها وآلياتها . وليس من السهل استيراد تلك «الاسواق» بنفس الدرجة من التنظيم وأسلوب الكفاءة لزرعها في وسط تاريخي وثقافي واقتصادى مغاير ، لكي تقوم بنفس الدور التاريخى .. لانها عملية أشبه ما تكون بعملية «زرع الاعضاء» . وعندما حاولوا عمل ذلك في روسيا ، لم يتم ميلاد «إقتصاد سوق» بالمعنى المتعارف عليه مدرسيا ـ بل تشكل «إقتصاد المافيات» و«إقتصاديات العصب» المختلفة . لان عمليات الاصلاح الاقتصادى لاتتم بالضغط على أزرار اتوماتيكية ، لنقول للسوق كن فيكون ، فميلاد «السوق» هو محصلة لعملية إجتماعية وسياسية وإقتصادية حتى تتبلور «الاسواق» وتحدد أساليب أدائها السليم .

الفصل الرابع :

نهاية التاريخ . أم نهاية الجغرافيا ؟

كثر الحديث هذه الايام عن العديد من النهايات : «نهاية لايديولوجيا» ، و«نهاية التاريخ» التى طرحها الامريكى من صل يابانى "فرانسيس فكوياما(١)" التى حاول من خلالها ان ستثمر سقوط الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى ودول اوروبا لشرقية وانهيار نموذج معين «للبناء الاشتراكى» ، لكى يؤكد ننا نشهد «نهاية التاريخ» ، بمعنى أن الراسمالية كما نعرفها ى بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، تمثل الشكل النهائى للتنظيم الاقتصادى - الاجتماعى الذى رتضيه البشرية . وهكذا فان انتصار «الرأسمالية» الناجز على محاولات بناء نوع من «النظام الاشتراكى» الذى يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتخطيط كأداة لتخصيص الموارد ، هى فى رايه نقطة الوصول الى «نهاية التاريخ» ، وانه لا مجال ولا محل لتجريب اشكال وانماط جديدة للتنظيم الاقتصادى - الاجتماعى لحياة البشر .. اذ تتوقف حركة التاريخ عند هذه المحطة الأخيرة . وعلى المقيمين خارجها «أن يراعوا فروق التوقيت» .

ولم تكد المناقشات والمحاورات التى ثارت حول مقولة «نهاية التاريخ» ، تهدأ حتى صدر عام ١٩٩٢ مؤلف جديد بعنوان : «الاندماج المالى العالمى : نهاية الجغرافية» لمؤلفه «ريتشارد أوبراين» . ويرى المؤلف - الذى يعمل رئيسا للقسم الاقتصادى لمصرف «امريكان اكسبرس» - أن تزايد درجة الاندماج والتداخل المالى بين معظم بلدان العالم - بشقيه المتقدم والمتخلف - سوف يترتب عليه ذوبان «الحدود الجغرافية» القائمة بين البلدان وتآكل مفهوم «السيادة القومية» للدول . وهكذا ، مع اتساع وتعمق عمليات الاندماج المالى من خلال المصارف والبورصات وأسواق النقد ، سوف تفقد السلطات المالية والنقدية والوطنية سيطرتها على ادوات السياسة الاقتصادية المحلية ، وعلى مقدراتها الاقتصادية فى عالم لا يعبأ بالحدود الجغرافية والسيادات الوطنية .

١ - مدخرات بلا حدود .

وقديما كان الحديث عن «المدخرات الوطنية» و«المدخرات القومية» موضع فخر واعتزاز كمصدر لتمويل عمليات التنمية والتراكم الوطنى فى بلدان العالم الثالث . وكان الحديث يجرى عن الاساليب المثلى لتعبئة وتجميع تلك المدخرات ومنع تسربها الى الخارج .. أما اليوم فقد أصبح معظم المدخرات «المحلية» عابرة للحدود القومية والجغرافية ، لتصب فى اسواق المال وبورصات الأوراق المالية العالمية فى لندن ونيويورك وباريس وطوكيو وزيوريخ . كما غدت البنوك

المصارف الوطنية تعيد توظيف جانبا مهما من أموالها وفوائض السيولة لديها فى الاسواق المالية الكبرى . وهكذا أخذت الفروق تتلاشى تدريجا بين ما كان يسمى فى الماضى تهريب الأموال الى الخارج» وبين «التوظيفات الدولية لمدخرات المحلية» فى ظل عمليات الاندماج المالى المتزايدة بين جميع الوحدات الجغرافية فى الربع الأخير من القرن العشرين .

وهكذا تجرى عملية «تدويل» المدخرات القومية لتصب فى وعية المراكز المالية الكبرى ليجرى اعادة تدويرها فى شكل قروض لبلدان العالم الثالث التى تعانى قصورا فى الأموال اللازمة لتمويل برامجها الاستثمارية وخططها الانمائية . وينطبق هذا بشكل خاص على الوطن العربى حيث يتم ايداع وتوظيف الجانب الاكبر من الفوائض المالية للمؤسسات الحكومية فى «دول الفائض» النفطية ومدخرات الأفراد فى «دول العجز» غير النفطية فى اسواق المال والمصارف الكبرى فى الوقت الذى تتراكم وتتصاعد المديونيات الخارجية للعديد من البلدان العربية .

وفى ظل هذه التطورات ، يتم تعزيز الهيمنة المالية للبلدان الرأسمالية المتقدمة على حركة المدخرات فى جميع ارجاء العالم ، ويفقد راسم السياسة المحلى سيطرته التدريجية على تلك المدخرات المحلية التى تجرى «دولرتها» ، هروبا من العملات المحلية المتآكلة ، وسعيا وراء ما يعتقده البعض انه الراحة الامان والاستقرار . وأيا كانت الاسباب الاقتصادية

والسياسية التى تدفع الى هذا النمط من السلوك ، فان الواق الاليم يتمثل باستنزاف «الطاقة الادخارية المحلية» وبالتال ادمان القروض والمساعدات الأجنبية ، فى ظل علاقات مالي تتسم بالاندماج والتداخل بين اطراف غير متكافئة ، وهكذا فى ظل عمليات ما يسمى «التحرير المالى» ، أصبح «الرفا الخاص» له الأولوية على كل ما هو «رفاه عام» فى ظل تآكل سيادة «الدولة القطرية» او «القومية» .

٢ ـ تدويل العمالة .

وفى إطار السياق التاريخي نفسه ، نجد أن عمليات الهجر الواسعة للعمالة على جميع مستويات مهاراتها (من غسل الصحون الى الوظائف الادارية والتقنية العالية) ، وكذا نمو دور الشركات دولية النشاط فى بنية الاقتصاد العالمى بوصفها شركات عابرة للحدود الجغرافية ، تقوم بتنظيم الانتاج وعملياتها الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمي وتوزع عملياتها على العديد من البلدان المتجاورة أو المتباعدة ، قد ادت الى تبدلات جوهرية فى مفاهيم الانتاج الوطنى والعمالة الدولية على المستويين الفنى والمعنوى .

وتدريجا اخذت الخطوط الفاصلة بين الإنتاج المحلي وانتاج الشركة دولية النشاط تتلاشى وتتعقد ، واصبح ذلك الجزء من الانتاج الوطنى المنتج داخل حدود الدولة القومية هو مجرد شريحة من الانتاج العالمى للشركة ، بل يصبح حجم «تلك الشريحة» رهنا بسياسات «الشركة الدولية» فى

مجالات الانتاج والتسويق على الصعيد العالمي . اذن إن عملية «تعظيم الربح» أصبحت هي الأخرى عملية تتم على الصعيد العالمي ، ويصبح العالم من منظور «الشركة الدولية» رقعة جغرافية واحدة تحرك عبرها مصانعها وعملياتها الانتاجية والاستثمارية ، كما تحرك قطع الشطرنج وفقا «لمخططات كونية» لا تملك «الدولة القومية» ازاءها سوى الانصياع وتقديم التسهيلات اللازمة لضمان استمرار تلك «النعمة» المهددة بالزوال .

كذلك فان عمليات التدويل المستمرة للانتاج والتوظف والعمالة تفرز فئات وانماطا من العمالة لها طبيعة دولية عابرة للحدود الجغرافية والانتماءات الوطنية ، اذ تصبح الأرض التي يستوطن فيها العامل (او الفني) هي مصدر رزقه ، ومن خلالها يتكون نمط استهلاكه وروتين حياته اليومي . وقديما كان هناك فئة محدودة من «الموظفين الدوليين» الذين ترتبط حياتهم المهنية بالعمل في المنظمات الدولية واجهزة الأمم المتحدة ، أما اليوم فهناك جحافل من مواطني بلدان العالم الثالث هجرت مواقع عملها الاصلية ـ نتيجة البطالة او الاحباط ـ لتبحث عن عمل هامشي على رصيف عاصمة من عواصم العالم المتقدمة ، وتسعى للاندماج الكامل في بنية الاقتصاد الحديث لتلك الدول بجميع آلياته ومرافقه . وهكذا تتحول رحلة الهجرة المؤقتة الى رحلة دائمة ، ويصبح الوطن مع مرور الزمن مجرد ذكرى تاريخية طيبة او مريرة بحسب الأحوال .

٣ - نهاية الجغرافيا .. ام نهاية العالم الثالث ؟

لعل الحديث عن «نهاية الجغرافيا» يخفى فى طياته نهاية من نوع آخر من النهايات ، واعنى بها نهاية «العالم الثالث» ذلك العالم الذى حاول النهوض وتأكيد هويته وطموحاته السياسية واستقلاليته الاقتصادية فى خريطة العلاقات الاقتصادية والدولية منذ مؤتمر باندونج فى منتصف الخمسينات ، وتأليف مجموعة الـ ٧٧ فى اطار منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) فى اوائل الستينات . إذ أن الذى نشهده اليوم هو بداية الموت البطىء للهوية السياسية والاقتصادية والمستقلة للعالم الثالث ولمجموعة الـ ٧٧ ولتجمع بلدان «عدم الانحياز» .. فى ظل عمليات الالحاق والاتباع والادماج القسرى على جميع المستويات ، السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية والحياتية ، تتحقق مقولة «نهاية التاريخ» و«نهاية الجغرافيا» فى أن واحدٍ على النحو الذى يتمناه ويسعى اليه بعض المنظرين وراسمى السياسة فى الدوائر الغربية .

ولكن نذر وبوادر «الحرب التجارية» التى احتدمت مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية تفضح زيف الحديث عن «نهاية الجغرافيا» ، اذ أن التلويح «بالحرب التجارية» بين الكتل الاقتصادية الكبرى أثناء «جولة اورجواى» فى اطار اتفاقية (الجات) حول تحرير التبادل التجارى ، يدل بوضوح على ان المصالح الاقتصادية

للوحدات القومية مازالت قائمة بل يتم الدفاع عنها بعنف وشراسة . وان فتح الحدود الجغرافية (وبالتالى الأسواق) لا يخضع لاعتبارات مبدأ «حرية التجارة» بصياغته المدرسية التبسيطية التى يروج لها انصار «حرية التجارة» في بلادنا ، فقد كانت اعتبارات «القومية الاقتصادية» عنصرا مهما فى مفاوضات «الجات» التى انتهت عام ١٩٩٤ . وخير دليل على ذلك الموقف الفرنسى الذى ظل يدافع عن مصالح المزارعين الفرنسيين ويرفض الضغوط الأمريكية لفتح الاسواق الأوروبية أمام الصادرات الزراعية الأمريكية على حساب المصالح الاقتصادية والزراعية الفرنسية .

وفى اطار التحليلات والتعليقات التى احتدمت حول مفاوضات تحرير التجارة في اطار اتفاقية (الجات) ، لم يحاول المعلقون تغليف كلماتهم وصياغتهم .. بل كانوا اكثر صراحة وافصاحا هذه المرة عن واقع الحال بعيدا عن الشعارات المنمقة . فقد كان العنوان الرئيسى لافتتاحية جريدة اللوموند[٢] الفرنسية (القريبة من دوائر وزارة الخارجية الفرنسية) «الجات» : قانون الطرف الأقوى ، كذلك كان العنوان الرئيسى لمقال تحليلى مهم حول مفاوضات «الجات» في الصحيفة نفسها «الهيمنة»[٣] .

وقد يعجب البعض كيف تنطلق تلك العناوين والصياغات الحادة ذات النبرة «الراديكالية» من عاصمة دولة اوروبية كبيرة قطعت شوطا طويلا فى النمو والتقدم الاقتصاديين ، وكأنها تذكرنا بالشعارات التي كانت ترفعها بلدان العالم

الثالث فى الستينات ، كذلك كان مشهدا مثيرا حقا ان نرى على شاشات التليفزيون المزارعين الفرنسيين وهم يتظاهرون أمام السفارة الأمريكية يوم ١٨ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٢ ويحرقون علم الولايات المتحدة الأمريكية ، وكأننا نشهد مرة أخرى فيلما تسجيليا تم التقاطه لتظاهرة غاضبة فى احدى عواصم بلدان العالم الثالث فى الستينات . ولكن الأرض تدور ، والتاريخ «لا نهاية له» .

هوامش :

(١) فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ والإنسان الاخير تعريب فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشيبى ، اشراف ومراجعة وتقديم مطاع صفدى (بيروت: مركز الانماء القومى ١٩٩٣)

(٢) جريدة اللوموند ١١ / ١١ / ١٩٩١

(٣) جريدة اللوموند ٦ / ١١ / ١٩٩١

الفصل الخامس :

تحديات «ما بعد السلام» : «سوق شرق - أوسطية» أم «نظام شرق - أوسطى» ؟

منذ لن انطلقت الدعوة إلى «السوق الشرق اوسطية» وما سمى «باقتصاديات مرحلة السلام» ، والنبرة التفاؤليه .. إحيانا التبشرية - تغلب على العديد من الكتابات . وفى حوال كثيرة ، كان الضباب ، اسبق على الرؤية .. ولقد ركزت الكتابات والسجالات خلال الفترة الاخيرة على قضية السوق الشرق لوسطية» ومخاطرها ومحاذيرها ، وكأنها الكل ليست الجزء فى إطار ترتيبات سياسية واستراتيجية جديدة منطقة المشرق العربى . إذ أن المطروح حقا ليس «سوقا شرق اوسطية» . وإنما شىء اشمل واعم هو «النظام الشرق لوسطي الجديد» بمكوناته السياسية والإقتصادية والاستراتيجية والثقافية . فإذا غابت عناصر هذه الحقيقة الاولية ، غابت عنا حقائق اخرى مهمة .. ونكون قد أنهمكنا فى الحديث عن الجزئيات وأهملنا الكليات .

هل الترتيبات الشرق اوسطية الجديدة قدر محتوم ؟

يتعامل البعض ، من المفكرين والكتاب والسياسة ، مع الترتيبات الشرق اوسطية الجديدة وكأنها قدر مكتوب وقضاء لايصد ولا يرد . نعم هناك رسوم هندسية لمعمار جديد لمنطقة الشرق الاوسط التى تشمل مصر وإسرائيل وبلدان المشرق العربى ، يعيد صياغة المقومات الاقتصادية والسياسية والمفاهيم الامنية والركائز الثقافية للنظام الاقليمى العربى الذى تبلور غداة الحرب العالمية الثانية .. ولكن هذه «العملية التاريخية» الجارية لرسم خريطة جديدة للمنطقة .. هل هى من صنعنا ، ام مفروضة علينا قسراً ، وما هى الفرص المتاحة لبلورة موقف عربى موحد لتقليل الخسائر والمغارم ، فى الاجلين القصير والمتوسط ؟ تلك تساؤلات مهمة ومصيرية ، ولكن تظل الاجابات عليها باهتة او معلقة ، بل فى احوال كثيرة .. نجد ان هذه التساؤلات غير مطروحة اصلا !

وإذا سلمنا بأن المفاوض العربى (والنظم العربية عموما) لا تملك سوى النذر اليسير من «الأوراق التفاوضية» ، فإن أية مباراة حقيقية لها حل يسميه علماء الرياضة (Mini - Max) بمعنى أنه ، فى نهاية المباراة ، يحصل الطرف الاقوى على أقصى ما يستطيع ويرتضى الطرف الأضعف بالحد الادنى (mininum) . وإذا كانت اسرائيل تعرف جيدا اقصى ما تريد ، فهل يعرف العرب (مفاوضون وحكام ومفكرون وشعوب) ما هو الحد الادنى الذى لا يجب التنازل عنه فى اية تسوية

قادمة في كافة الجهات السياسية والاقتصادية والثقافية ؟!

وبالتالى ، فليس هناك شيء اسمه «تقليل الخسائر» و«تعظيم المكاسب» في آن واحد بالنسبة لأحد أطراف المباراة التفاوضية . ولكن لكى يكون لأية مباراة حل «توازنى» يحقق الحد الأدنى مكاسب للطرف الأضعف ، لابد من وجود حد ادنى من التكافؤ النسبى بين أطراف التفاوض (مع إختلاف درجات القوة) بما يسمح بالوصول الى ما يسميه البعض «حل وسط للصراع» ، وفق التعبير الدارج فى قاموس السياسة اليومية . اما إذا انعدم التكافؤ (او انعدمت اوراق المساومة) فلا توجد «مباراة» أصلا ، ولا يبقى سوى القسر والإملاء من طرف على آخر .

إن عنصر الجدة الوحيد في الصراع العربي - الاسرائيلي هو انه أصبح كلا الطرفين مقتنعا أنه غير قادر على نفى الآخر نفيا مطلقا بقوة السلاح ، وأنه لابد من إدارة الصراع بأشكال أخرى : سياسية ، إقتصادية ، وثقافية . ولذا فإن القائلين «بإنكسار» أو «إنحسار» المشروع الصهيونى إنما يتحدثون فقط عن إنحسار أو إنكسار الجانب العسكرى «المطلق» من المشروع الصهيوني . وقد عبر شمعون بيريز - وزير خارجية إسرائيل - عن هذا التحول فى المشروع الصهيونى ، وإنعكاسات ذلك على مفهوم الأمن للدولة العبرية ، إذ يشير إلى أنه :

«من المستحيل التفكير فقط في الدفاع عن الحدود وإغفال

ما يجرى فى الاماكن البعيدة . من غير المعقول ان يحملنا صاروخ من بعد ألف كيلو متر ، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلو مترا من مركز وجودنا .. فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع ، بل ابعاداً قابلة للدفاع . وبكلمات اخرى ، علينا ان نبنى شبكه من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة» .

إن تلك النظرة الامنية الجديدة تقوم على توظيف شبكة ومنظومة الترتيبات السياسية والإقتصادية «الشرق أوسطيا الجديدة» لبناء تلك «الابعاد» و«الأعماق» دون الإقتصار على المفهوم التقليدى والضيق للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية فقط . فلقد تجاوزت اسرائيل عقليا «الجيتو» و«الاقتصاد المحاصر» ، لكى تنتقل إلى مرحلة الهجوم الإقتصادى والسياسى على صعيد مجمل المنطقة العربية .. وهى فى ذلك تحاول استخدام «إتفاق غزه - واريحا» كمدخل لهذه العملية الهجومية الواسعة ، وتحويل «الكيان الفلسطينى الناشىء» إلى جسر للعبور للمنطقة العربية .. وهذا هو «الثمن الحقيقى» للسلام الذى تطلبه اسرائيل ، الذى يطالبنا البعض بعدم مناقشة شروطه وتداعياته ، وإلا أصبحنا حكما فى معسكر الرافضين للسلام» .

سيناريوهات الهندسة الجديدة للمنطقة العربية

ولاشك أن هناك عدة سيناريوهات «للفك» و«اعادة التركيب» بلدان المنطقة العربية لكى تتلاءم مع متطلبات «النظام الشرق أوسطى الجديد» . ولكل سيناريو من هذه السيناريوهات أبعاده وتداعياته الإقتصادية والسياسية وبصفة عامة تنهض الهندسة الجديدة على عدد من المقومات والدعائم الاساسية :

١ ـ بناء «منظومات» و«مناطق» للتعاون الاقتصادى الامنى ، تنشأ على حساب النظام الاقليمى العربى القائم حاليا .

٢ ـ فصل بلدان «المشرق» عن بلدان «المغرب» العربى ، من خلال ترتيبات إقتصادية وسياسية منفصلة لكل منهما .

٣ ـ اعادة تعريف «المشرق» لكي يشمل مصر ، ودمج «المشرق الجديد» مع اسرائيل فى منظومة تعاون إقتصادى أمنى .

٤ ـ فصل «العراق» عن المشرق وبلدان الشام ودمجه فى منظومة إقتصادية أمنية جديدة ، تشمل بلدان الخليج ، وربما إيران وجمهوريات إسلامية من أسيا الوسطى .

٥ ـ دمج بلدان المغرب العربى فى «الفضاء الإقتصادى الامنى» لبلدان البحر الابيض المتوسط .

٦ ـ عزل وتهميش السودان والصومال واليمن (بلدان الأطراف) ، وضمها لنظم امنية ومناطق إقتصادية خاصة بأفريقيا والقرن الافريقى .

٧ ـ تحويل «فلسطين» من قاطرة لحركة التحرر العربى الى معبر وجسر لاسرائيل فى الوطن العربى .

تلك بعض الخطوط المريضة والتوجهات التي تحكم عملي إعادة رسم الخرائط الاقتصادية والسياسية والاحزمة الام الجديدة فى المنطقة العربية ، وما يحيط بها من منا وتخوم .

وهناك بلاشك «تنويعات» و«تفريعات» مهمة على ما الخطوط العريضة التى أشرت اليها .

وليس هناك من شك إنه من حق إسرائيل ، وساس ومفكريها ، تقديم رؤيتهم للمستقبل فى إطار ما يسمى «الشر الاوسط الجديد» ، الذى يجد القارىء تحليلا واضحا وشا له فى كتاب شمعون بيريز الذى صدر مؤخرا بهذا العنوان ولكن أين نحن من تلك الرؤية الاسرائيلية التى تتبناها الب منظمات دولية وإقليمية مهمة . هل نقتصر على إبداء بعض الملاحظات الفنية المحدودة ، أو نقف عند مستوى كتا بعض الهوامش الفرعية على الرسوم المعمارية والتصميما العملاقة المطروحة اليوم على الساحة ، ام نختلف فقط عل مواقيت التنفيذ والتشغيل للمراحل المختلفة للنظام الشر اوسطى الجديد .. أم نطرح رؤية كاملة بديلة تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق والطموحات العربية ، فى إطار رؤية جديد للسلام . ولكن ذلك السلام الشامل والعادل والدائم الذى يقوم على القسر والاجبار والاملاء ، وإنما ينهض على مفهو «المصلحة المتبادلة» ، وفقا لارادات حرة لاطراف متكافئة فحن العرب اصحاب حق ، وبدوننا لن ينجح اى ترتيب تصميم من التصميمات الراهنة لانها ليست قدرا مكتوبا

ولان المستقبل ليس لوحا محفوظا يكشف عنه الستار . بل هو «عملية ديناميه» مستمرة لنا دور اساسي في صياغتها وتحديد معالمها وفقا لرؤيتنا ، حتى في ظل اكثر لحظاتنا ضعفا .

كذلك ، فان ليس هناك مفهوم واحد او وحيد «للسلام» ، كما يحاول البعض ان يوهمنا ، بل هناك مفاهيم متعددة واشكال مختلفة لاية تسوية تعكس علاقات القوى ، او غياب او تواجد الرؤى الاستراتيجية لدى اطراف النزاع . فهناك اكثر من شكل من اشكال السلام ، وفقا لمضمون «التسوية» التي يتم ابرامها .. وبالتالي فان قبول او رفض «السلام» إنما هو في الحقيقة قبول أو رفض لمفهوم «تسوية» من نوع معين ، وليس له علاقة بالمفهوم المطلق او المجرد للسلام .

ما العمل ؟

إن مواجهة التحديات الجديدة بتعقيداتها وتداخلاتها الاقليمية والدولية ، هي مهمة شاملة بطبيعها يعجز عنها جهاز بعينه او دولة عربية بمفردها . ولذا لابد من تضافر مبادرات ومجهودات فرق عمل على مستوى الاجهزة الرسمية المهتمة بقضايا الامن القومي والمصير العربي ، وكذا قيادات القوى السياسية والمنظمات المهنية والنقابية (بما في ذلك منظمات رجال الاعمال) ، لان الامر اخطر من أن يترك لمناظرات فكرية تتعامل مع أشباح واوهام ، تدور حول نفسها ، وترضي غرور بعض المثقفين دون أن تخرج بإجابات صحيحة ومعمقة حول التساؤلات العملية والمصيرية التالية :

١ ـ ما هي افضل الترتيبات الإقتصادية فيما بين البلدا
العربية لمواجهة المشروع الاسرائيلي للنظام الشرق اوسط
الجديد ؟

٢ ـ ما هو تقييم منافع ومضار مشروعات الربط الاقليمي
المقترحة على البلدان العربية المعنية ؟ ونعطي كمثال لذلك
تاثيرات مشروع خط انابيب البترول المقترح انشاؤه ليربط
بين راس التنورة في السعودية وميناء حيفا في اسرائيل على
دخل قناة السويس في مصر ، وعلى مستقبل وربحية خط
سوميد ؟ كذلك ما هي تاثيرات تحويل مسارات «تجارة
الترانزيت» القادمة للمنطقة العربية من ميناء بيروت الى ميناء
حيفا الاكثر كفاءة والاكبر طاقة ؟

٣ ـ في حالة سوق شرق اوسطية (او «منطقة تجارة حرة
بين اسرائيل ومصر وبلدان المشرق العربي) كما هو مطروح
حاليا ، . ماهو توزيع مكاسب التجارة والنمو في هذه المنطقة
بين الطرف الاسرائيلي والاطراف العربية الاخرى ، في ظل
الانماط الجديدة لتقسيم العمل في اطار هذه المنطقة ؟ ومن ذا
الذي سوف يستحوذ على «نصيب الاسد» ؟

تلك هي نماذج لبعض الاسئلة الملحة ، التي أعتقد أنه لا
توجد لها إجابات واضحة لدى أجهزة صنع القرار في البلدان
العربية المعنية ، أو لدى الامانة العامة للشئون الاقتصادية
للجامعة العربية او لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ..
ولهذا يجب ان ينتقل الحوار فورا ، ودون ابطاء ، الى مستوى

ارقى يدقق فى المقولات ويطرح تصورات بديلة تحافظ على التضامن العربى وتفتح الطريق امام مستقبل من صنع ايدينا .

الفصل السادس :

تكوين العقل النقدي : طريق المستقبل

اشار بعض الكتاب[1] إلى اهمية تكوين «العقل النقدي» باعتباره إحدى المهام الرئيسية لاية نهضة معاصرة ، وضرورة أن ينعكس ذلك على النظام التعليمى ، والنظام الاعلامي ونظام التنشئة الإجتماعية بصفة عامة .. وتلك قضية على جانب كبير من الاهمية والخطورة إذا كنا نسعى حقا لان يكون لنا مكان بين الأمم والشعوب الناهضة . إذ ما احوجنا إلى اعمال مثل هذا «العقل النقدي» فى غمار تلك المواجهة الحضارية وذلك التنافس الضارى الذى سوف يطبع الحقب القادمة ، حيث ستكون الغلبة لروح المبادرة والنقد والابداع . ولعل مرفقى التعليم والاعلام يشكلان اهم مرفقين مناط بهما بناء ذلك «العقل النقدي» الذى يقوم على التمحيص والشك المنهجى . ويبدو لى أنه هناك غياب «شبه كامل» لذلك العقل النقدى فى كل منحى من مناحى حياتنا وفى مجمل سلوكياتنا اليومية . ويكفى لنا ان نضرب مثلا بنجاح دعايات شركات توظيف الاموال فى اكتساب جمهرة كبيرة من الناس من بينهم اناس على درجة عالية من التعليم والتاهيل المهنى للتدليل

على غياب ذلك «العقل النقدى» ، وعلى أن هناك خللا جسيم
فى النظم والمناهج التعليمية وفى اسلوب وممارسات وسا
الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى المقروءة والمسمو
والمرئية . ونظرا لخطورة هذه القضية ومساسها بمستقبل ها
الشعب وموقعه من خريطة الاحداث والتطورات الاقليم
والدولية ، فى ظل إعادة تشكيل مراكز ومواقع القوة ، لابد ا
تحتل هذه القضية المكانة التى تليق بها فى دائرة الحو
الوطنى ولتشكل احد مقومات استراتيجية التغيير والتجد
خلال السنوات القليلة المتبقية من القرن العشرين . اذ ان
تشكيل وتطوير ذلك «العقل النقدى» ، وشيوعه فى كافة مناح
الحياة ، يشكل دعامة رئيسية من دعامات «الامن القومى» كم
تفهمه الشعوب والامم الناهضة ، كما تفصح عن ذلك تجرب
نهضة شعوب الشرق الاقصى وآسيا .

«العقل النقدى» و«العقل التبريرى» .

«العقل النقدى» هو نقيض «العقل التبريرى» القائم على
التجميل المثالى للواقع وعدم كشف عوراته ومشاكله .. إذ ان
«العقل النقدى» هو الذى يتجاوز اللحظة الراهنة ويتسلح
بالرؤية التاريخية التى تنظر للحاضر كتاريخ ، ولا يزيف
الحقائق ولا يقصر فى استخلاص الدلالات وقراءة النذر فى
الأفق . كذلك فان «العقل النقدى» هو نقيض «العقل
الميكانيكى» ، القائم على التفكير بالنصوص ، الذى يرى
الاشياء والظواهر فى جزئياتها ويعجز عن رؤية العلاقات
الجدلية والتفاعلات الجارية بين الظواهر والاشياء . إذ ان

«العقل النقدى» هو عقل قائم بالضرورة على التأليف والتركيب - وليس التلفيق - يرى الاشيا، فى صيرورتها وتفاعلاتها وتداعياتها القصيرة وطويلة الاجل .

كذلك ، فان «العقل النقدى» هو نقيض «العقل الفهلوى» الذى يقوم تبسيط القضايا وتسطيحها وتزيين الامور والتهوين من المخاطر والعواقب وعدم حساب الاحتمالات ، مما يؤدى الى كوارث .. وفقا لنظرية «كله تمام يا فندم» ! ان سيادة «العقل الدعائى» فى كثير من التصريحات والبيانات الرسمية ، وغياب روح النقد البناء تؤدى الى شراء الحاضر على حساب المستقبل ، وتقوم على تضخيم حجم الايجابيات وعدم تسليط الضوء على السلبيات ، وكأنه ليس فى الامكان أبدع مما كان .. ولعلى أضرب مثالا بسيطا على ذلك ، وهو اسلوب عرض البيانات الاحصائية ذات الطبيعة المالية والاقتصادية التى يجب أن يتم حسابها على اساس «الاسعار المثبتة» . فمعظم الأرقام والكميات الاقتصادية والمالية التى تمتلىء بها تصريحات وبيانات السادة المسئولين عادة ما يجرى حسابها «بالاسعار الجارية» دون استئصال اثر التضخم من الاسعار ، مما يجعل الزيادات (ومعدلات النمو) زيادات «اسمية» (nominal) وليست «حقيقة» (real) ، مما يطمس الحقائق ويعطى انطباعات خاطئة وخادعة عن حجم الانجاز والاداء الحقيقى ، بينما المطلوب هو مزيد من الافصاح والمكاشفة وليس الابهام والتشوية حتى نستعد لتبعات التحديات القادمة .

حول بناء «الكادر الوطني»

ولعل اهم التحديات التى تواجهها مصر عند نهاية القرن العشرين ومشارف القرن الواحد والعشرين هو «بناء الكادر الوطني» المدرب مهنيا وفنيا وفكريا للصمود فى وجه التحديات القادمة . فليس سرا ان المجتمع المصرى سوف يشهد خلال النصف الثاني من التسعينات عملية إحلال وتجديد واسعة للكوادر والقيادات العليا والوسيطة فى كافة المواقع الادارية والمهنية والاكاديمية . اذ أن أجيال الاربعينات والخمسينات والستينات التى لعبت أدوارا مهمة فى عمليات البناء والنهوض الوطنى ستبدأ فى مغادرة مواقعها ، وتسليم مسئولية القيادة لاجيال وقيادات اخرى .

ويبدو لى اننا لم نعد العدة الكافية لعملية الاحلال والتجديد هذه ، إذ أن هناك ضعفا فى التكوين المهنى والعلمى الحديث مما يجعلنا نسرف فى الاعتماد على «الخبرة الأجنبية» . كذلك هناك تآكل فى «نظام القيم» ، حيث تسود قيم «الانتفاع السريع» مما يؤثر على النزاهة ، ويؤدى الى مزيد من الخلط والتداخل بين «النفع الخاص» واعتبارات «الصالح العام»

وهنا يبرز مرة اخرى الدور الاستراتيجى الهام المنوط بمرفقى «التعليم» بكافة مراحله ، ومرفق «الاعلام» لبناء «العقل النقدى» وترسيخ قيم «الممارسة الديمقراطية» حتى يمكن بناء ذلك «الكادر الوطني القيادى» ، المسلح بالعلم والنزاهة والخاضع دوما للمحاسبة

(accountability) . وان تشمل عمليات إعادة التدريب والتأهيل كافة أقسام قوة العمل المصرية ، على إختلاف مستويات مهاراتها . إذ انه لا خير في نخبة تحديثية .. عالية التعليم والتأهيل تخرجها مراكز علمية متقدمة في الداخل او الخارج (centres of excellence) ، إذا كانت تلك «النخبة المتقدمة» معزولة عن «الوسط الانتاجي» الطبيعي للمجتمع .. وحيث بقية أقسام قوة العمل تعاني من الجهل والتخلف وسوء التدريب وقلة الحيلة .

فإذا لم نسارع بسد تلك الثغرات من خلال استراتيجية شاملة لبناء الوطن ، فستبقى قياداتنا المهنية تحت رحمة «الخبير الاجنبي» الذي يضع لنا الخطط والتصورات المستقبلية دون أن نقارعه الحجة بالحجة ونضع له التصورات البديلة . ولن يكون لدينا جيل من المهندسين الخلاقين والمصممين بل جيل من المهندسين التنفيذين اقرب ما يكون الى فئة «الميكانيكيين» المهرة . ولن يكون لدينا العامل الحديث الذي يعرف قيمة الزمن ويدرك ارتباط الانشطة الانتاجية ببعضها البعض ، بل سيكون هناك ذلك الحرفي الذي لا يحضر معه أدوات عمله ويمارس صنوفا من الفهلوة لاداء عمله دون جودة او اتقان .

حول بناء «الانسان الجديد» والممارسة الديمقراطية

ختاما ، ان بناء العقل النقدي والعقل الخلاق يحتاج الى مناخ ديمقراطي حقيقي ، والى توسيع دائرة الحوار العام والرأي والمشورة حول قضايا الوطن ومستقبله . فلقد نجح

الاتحاد السوفييتى «سابقا» فى بناء ترسانة متقدمة من الاسلحة الحديثة والنووية والمتطورة ، واقتحم عصر الفضاء عام ١٩٥٧ ، ولكن غياب الديمقراطية وانتشار الفساد والانتهازية وعدم بناء «الانسان الجديد» ادى الى انهيار ذلك الصرح الكبير على النحو الماساوى الذى شهدناه .

إن حل المعادلة الصعبة بين ضرورات النقد وتوسيع دائرة الممارسة الديمقراطية لحماية مسيرة البناء الوطنى فى الاجل الطويل ، وبين اعتبارات الامن والاستقرار فى الأجل القصير ، يجب أن تحل لصالح الديمقراطية بالمعنى الحقيقى ـ وليس الشكلى ـ للكلمة .. حتى يكون لدينا «كتاب» لا « كتبه» و«مواطنون» لا «رعايا» ، وحتى لا يعيش شعبنا «بنصف عقل» ونصف لسان» ، ونحن ندق ابواب القرن الواحد والعشرين .

الفصل السابع :

جمال حمدان ورمزية الموقف !

مع بداية كل عام دراسى جامعى جديد تثور فى النفس العديد من الشئون والشجون حول حاضر ومستقبل جامعاتنا المصرية ، وحول ما آل اليه حال الاساتذة والطلاب فى عصر تتعاظم فيه الضغوط والتحديات والتناقضات . ولا ادرى لماذا يلح علىّ فى مطلع كل عام جامعى طيف الدكتور جمال حمدان الذى غاب عنا ، والذى كان رمزا للباحث الاصيل والاستاذ الذى تسلح بالعلم والكرامة والاستقلالية ، وظل يتمسك بكل معانيها ومضامينها حتى آخر لحظة من حياته .

لقد ذهب جمال حمدان الى الغرب - مثل العديد منا - فى بعثة علمية الى جامعة ريدنج بانجلترا لدراسة علم الجغرافيا ولكى يتسلح بالادوات والمناهج العلمية الحديثة وليتنعم بالجو العلمى الذى تزخر به الجامعات الغربية .. ولكنه كان يدرس طوال الوقت بعين الفاحص والناقد الذى لم تفارق مخيلته لحظة واحدة خصوصية وتضاريس الواقع المصرى . وعندما حصل على درجة الدكتوراه فى نهاية بعثته العلمية عاد الى

الوطن ليؤسس رؤية علمية وطنية جديدة فى علم الجغرافيا ، ولم يرض لنفسه ان يكون هامشا على متن فتوحات الغرب وكشوفه العلمية ، بل حاول تاسيس «مرجعية وطنية علمية» ينطلق منها ، وحدد لنفسه جدول اعمال ابحاثه المستقبلية .. ولم يرقص على انغام آخر الالحان والصرعات الصادرة عن مراكز الابحاث الغربية المتقدمة دون نقد او تمحيص .

لقد ادرك جمال حمدان بفطرته وحسه الوطنى انه يجب ان يخاطب بنى وطنه اولا ، وان «المحلية الصادقة» ، هى الطريق الى العالمية ، الحقة. ولقد قاوم فى سبيل ذلك العديد من الاغراءات واعتصم بشقته المتواضعة يواصل ابحاثه الطويلة والمضنية لا يعاونه مساعد باحث ولا يتمتع باى تمويل خارجى او داخلى . ورغم ظروف العزلة والاعتزال الاحتجاجى لجمال حمدان ، انجز مشروعا بحثيا عظيما ومتكاملا فى العلوم الاجتماعية المصرية سيبقى خالدا فى السجل البحثى للاكاديميين المصريين . وسيبقى رمزا لقيم عزيزة غالية قلما يجرى احترامها هذه الايام . وعظمة جمال حمدان ، تكمن فى انه لم يكن يهتم باللهاث وراء صغائر الاشياء .. ولهذا لم يشأ جمال حمدان ان يزاحم احدا على طيبات ومباهج الحياة اليومية الصاخبة ، ولم يسع الى منصب او جاه ، ولم يكن فى يوم من الايام «عبده مشتاق» ـ على حد تعبير وتصوير الرسام الساخر مصطفى حسين .

تجليات جمال حمدان

من بين اهم تجليات جمال حمدان فى كتاباته تلك الجدلية

العميقة والخصبة بين الزمان والمكان التى صبغت الاجزاء الأربعة ، من مؤلفه الموسوعى «شخصية مصر» . ولقد اطل جمال حمدان فى المجلد الثالث من «شخصية مصر» على الاوضاع الاقتصاديـة المصريـة ، ولخص الاعتلالات الاساسية للاقتصاد المصرى المعاصر على النحو التالى :

«نحن نستهلك اكثر مما ننتج ، وننتج اقل مما ننجب ، وبالتالى نستورد اكثر مما نصدر ، ونصدر اقل مما نستدين .. وننفق ونستورد اكثر مما ندخر ونستثمر» .

وفى ظل سياسة «الانفتاح الاقتصادى» ـ او ما يسميه جمال حمدان سياسة «الانزلاق الاقتصادى» ـ يشير الى انه قد : «اختل نظام الاجور والدخول والاسعار ، فجميعهم اصيب بالصرع الاقتصادى والاجتماعى» .

والى الذين يتُغنون بسيرة جمال حمدان . دون التأمل فى مضمون مواقفه فى قضايا السياسة والفكر والمجتمع ، اهدى اليهم هذه الباقة من سبائك اقواله :

ـ «مصر محكوم عليها بالعروبة . فمصر وهى واسطة كتاب الجغرافيا ، تحولت الى فاتحة كتاب التاريخ» .

ـ الشخصية الاقليمية لاى بلد هى حاصل ضرب جغرافيته فى تاريخه .. ارضه وناسه» .

ـ «لا جغرافيا دون تاريخ ، وكذلك لا تاريخ دون جغرافيا .. فان الجغرافيا والتاريخ كالتوائم» .

ـ و«لا اعتز فى عملى بشىء كما اعتز بحجم الاصالة والجدة وكمية الخلق والابتكار» .

- «الخيال ليس بعيدا تماما عن العلم .. بل لعله بدايته» .
- «ان بلادنا تخصصت في اهالة التراب على عباقرتها وهم احياء .. وتمجيدهم وهم موتى» .

تلك هى بعض الاقوال الخالدة لجمال حمدان ، وكم نحتاج الى ان نتوقف طويلا عند هذه الاقوال والمقولات التى تمت صياغتها كسبائك الذهب الخالص ، لتكون عونا لنا فى هذا الزمان .

رمزية ظاهرة «جمال حمدان» .

يبقى جمال حمدان رمزا شامخا فى مجتمع سقط فيه العديد من الرموز وموت فيه الكثير من القيم والمعانى . سيبقى جمال حمدان رمزا للتمرد على «الحقبة النفطية» فى تاريخنا ، وكل ما حملته من مفاسد فى ثنايا حياتنا الثقافية والعلمية والسلوكية .

سيبقى رمزا للبحث العلمى الاصيل الذى يهتدي بالمرجعية الوطنية ، ويرفض الشروط المرجعية والاولويات البحثية الغربية .

وسيبقى رمزا لرفض تهافت «العلماء» على كل مولد وكل زفة وسيبقى رمزا للبعد عن الاضواء الاعلامية الباهرة التى تصنع من الاقزام عمالقة وتلف بالصمت خيرة الرجال .

وسيظل جمال حمدان ضميرا حيا لا يموت يقض مضاجع العديدين ، ويفضح الكثير من الزيف فى حياتنا العلمية وممارساتنا البحثية .

المثقفون : هل هم شهود زور ؟

فى تلك اللحظات التى يتشكل فيها تاريخ . جديد للعالم ولمنطقتنا العربية ، وتميد الأرض من تحت اقدامنا ، وتهب الرياح العاتية من كل جانب .. نتلفت حولنا لنتلمس مواقف «المثقفين» او هؤلاء الذين كان يطلق عليهم في الكتابات «النخبة» او «الانتلجنسيا» ازاء كل ما يحدث فى الداخل والخارج ، فلا نجد سوى التمتمات والهمسات الخافتة او الحركات السريعة التي تذكرنا بخفة ومهارة لاعب السيرك المحترف .

ففي لحظات كثيرة ، يتمالكنى شعور بان كثيرا مما يكتب ويقال هو بمثابة «رجع الصدى» لما يكتب ويقال فى دوائر اخرى تملك المال والجاه وتصدر صكوك الغفران . فبالامس كانت شعارات الاشتراكية والتخطيط تملأ الدنيا ، واليوم نحن نعيش عصر الاقتصاد الحر والخصخصة بنفس الحماس والاندفاع ، وغدا التعاون والتعايش فى اطار النظام الشرق اوسطى» !

فاحيانا كثيرة يغيب الوعي ويطول غيابه ، ثم يصاب البعض بنوبات «عودة الوعي» .. ولا ندرى متى كان الخطأ .. ومتى كان الصواب ؟

وعندما تضيع الفروق بين الاعتقاد الحقيقى وبين النفاق ، وبين الثبات على المبدا والثبات على المبلغ ، يفقد المثقفون واهل الرأى مصداقيتهم فى اعين الناس ولا يتطلع احد اليهم لكى يكونوا طليعة او نخبة قائدة . واذا كان هذا هو

حال المثقفين الذين اتاهم الله علما ومعرفة ، وسعة اطلاع ، فلا غرابة اذن اذا جاء التغيير من فئات وعناصر تسبح فى الجهل والجهالة . فلماذا كل هذا تغراب والتعجب ؟!

ولنتذكر دوما قول الشاعر :«وما استعصى على قوم منال .. اذا كان الاقدام لهم ركابا» .

الجزء الثانى

فى أزمة الفكر والسياسة فى المجتمـــع المصرى

الجزء الثانى من هذا الكتاب يتناول أزمة الفكر والسياسة في المجتمع ، حيث يعيش المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات فترة إضطراب وإلتباس فكرى شديد . ولعل ذلك يعود الى المخاض الانتقالي للمجتمع المصرى خلال السبعينات والثمانينات ، بما إختلط فيه من هجرة وبترول وإنفتاح ومراجعة فكرية مما أدى إلى صعوبة فرز القضايا الفكرية والسياسة موضع الخلاف والنقاش بوضوح وأمانة ، حيث كان هناك دائما «ستار الدخان» (smoke screen) التي تختفى وراءها المعارك والمصالح الحقيقية .. ومن هنا كانت شعارات الديمقراطية والانفتاح واللحاق بركب التقدم في احيان كثيرة كلمات حق يراد بها باطل ، وشعارات جوفاء بدون مضامين حقيقية .. تضلل اكثر مما تستنهض .

ولذا فإن فصول هذا الجزء من الكتاب تتصدى للمشاكل الحقيقية والشروط الموضوعية المرتبطة بالاخذ بالنهج الديمقراطى وتسييد قيم النهضة على قيم التخلف والخروج من حالة «الخندقة الفكرية» التى يعانى منها المجتمع المصرى فى اللحظة الراهنة . ومن هذا المنظور ، يعالج الفصل السابع قضايا النهج الديمقراطى وتكوين «الرأى العمومى»، الذى لا يقتصر على النخبة أو الصفوة المتميزة ، ويرتبط بذلك موقف «رجال الأعمال» و«أرباب السوق» من قضية الدفاع عن النهج الديمقراطى فى حكم وإدارة البلاد .

ويعالج الفصل الثامن قضايا تتعلق بنهج الإصلاح السياسى والاقتصادى والادارى ، حيث يتم استخدام «المسكنات الموضعية» و«الحلول الترقيعية» وسياسة «إطفاء الحرائق» دون النفاذ إلى جوهر الازمة وعلاج الجذور . ويزداد العود إعوجاجا عندما يصبح جانب هام من نبهاء ووجهاء البلاد أعضادا للرؤية الاجنبية لحلول مشاكل البلاد ، حيث نفتقد المشروع الوطنى الجامع ونرقص على أنغام ألحان قادمة من الخارج ، وحيث أصبح «زامر الحى لا يطرب» ! وهكذا يتم نزع «فتيل الوطنية» من الوجدان فى عصر «الرؤية الكونية» ، ويجرى الهروب دوما الى الامام قفزا فوق المشاكل باسم الواقعية والعالمية والتمشى مع «روح العصر» !

ورغم كل هذه الدعوة للإنفتاح على العالم الجديد والدعوة للقدرة علي المنافسة في عالم الغد لا توجد أدنى محاولة لزرع «قيم النهضة» فى تربة المجتمع ، فكل ما يجرى من ممارسات ويسود من آليات يرسخ ويعمق «قيم التخلف» . وهذا موضوع الفصل التاسع حيث تجرى مقابلة واضحة بين منظومة قيم النهضة التى تؤكد على القيم الإنتاجية ، قيم الانضباط فى العمل ، قيم الابداع والتجويد ، قيم التنمية ، من ناحية ، وبين قيم التخلف ، من ناحية أخرى ، حيث تسود العقلية الريعية (الكسب السريع بدون جهد) ، قيم التسيب ، قيم التقليد والإتباع، قيم الاستهلاك والبذخ لمن يملك . إن تلك المقابلة البسيطة بين منظومتى القيم والحالة الصراعية بينهما ، هى المؤشر الواضح لمدى التقدم المطلوب للخروج من دائرة

التخلف إلى دائرة المنافسة العالمية .. وهنا يكمن الاختبار الحقيقي رغم كل محاولات التدليس الفكرى والقفز فوق الواقع .

ويجيء الفصل العاشر ليناقش قضية هامة تتعلق بالازمة الراهنة للفكر المصرى المعاصر حيث ينقسم الى ما يسمى تيار العلمانية (أو «التنوير» كما يسميه بعض أصحابه) وتيار الاصولية الإسلامية ، كما درج القول على تسميته . ولقد أدى هذا الاستقطاب الفكرى الحاد إلى حالة من «الخندقة الفكرية» والتراشق الفكرى والسياسى ، تتسم بالتبسيط والتعميم وعدم البحث فى جذور تلك الانقسامية الفكرية العنيفة التي يمكن أن تؤدى إلى حالة من الشلل المجتمعى فى سعيه نحو النهضة والتقدم والخروج من الحصار . وفى هذا الفصل نبحث عن جذور الأزمة لدى التيارين حيث توجد «شبيهة التغريب» لدى التيار العلمانى (أو المسمى «بالتنويرى») ، وهى قضية سبق أن اشار إليها صبحى وحيده (١٩٥٠) عندما تحدث عن إغتراب تيار الفكر الإصلاحى والتكنوقراطى عن الواقع المصرى ، حيث يستند هذا الفكر إلى «النموذج الجاهز» القادم من الخارج (سواء شرقا أم غربا) ، دون تمحيص مدى ملاءمة هذا النموذج لتضاريس الواقع المحلى والتاريخى المعقد . وفى المقابل ، توجد ازمة من نوع آخر لدى تيار «الاصولية الإسلامية» ، حيث يتم الهروب إلى الخلف فى محاولة لإعادة إنتاج حقبه ما بتفاصيل تجاوزها الواقع المعاش . فهو تيار صحيح التوجيه فى

استلهام التراث والموروث الثقافى وفهم خصوصيات الواقع المحلى ، ولكنه يدخل فى طريق مسدود عندما يحاول إعادة إنتاج الماضى بشكل سلفى وجامد فى عالم متغير .

ومن هنا تجىء أهمية الفصل الحادى عشر الذى يناقش قضايا «الحروب والتسويات الفكرية» وأساليب إدارة الصراع الفكرى والسياسى فى بلادنا .. وتلك قضية مركزية حتى لا ينحرف الصراع السياسى والفكرى فى مجتمعنا ويتم تبديد طاقة المجتمع والجماعات السياسية فى معارك ودوامات لا تقود بالضرورة الى نهضة أو تقدم . وهكذا نجد فى ثنايا هذا الفصل محاولة الخروج من حالة التنافر الفكرى والشرذمة السياسية التى يعيشها مجتمعنا فى الآونة الراهنة . ويلج الحديث فى هذا الفصل الى جوهر القضية وهو : إذا كنا بصدد الحديث عن «التسويات الفكرية» وفتح الحدود بين التيارات الفكرية والسياسية المتصارعة على الساحة المصرية ، دعونا نتساءل عن من ذا الذى يبادر الى اغلاق الحدود الفكرية وقفل باب الحوار والاجتهاد ؟ إن الجواب كما يوضح هذا الفصل يكمن فى سلفية كافة التيارات السياسية والفكرية على الساحة المصرية . وهنا تكمن الأزمة .. كل الازمة .

الفصل الثامن :

هج الديمقراطى والرأى العمومى

من حق اى سلطة ان يكون لها كتابها الذين يحملون وجهة نظر الرسمية ، ويطرحون على الجمهور العريض من الناس جهة نظر نظام الحكم فيما يحدث من حولهم من مشاكل طورات . ولكن فى مقابل ذلك لابد ان تتواجد قنوات وسبل م من خلالها التعبير عن ما اسماه العالم الجليل رفاعة طهطاوى «الرأى العمومى» ، أى ذلك الرأى الذى يعبر عن ممير الشعب وعن نبض الشارع . إذ لن يستقيم النهج ديمقراطى لأى حكم الا بالاستماع الى الرأى العمومى ، يدا عن مواكب النفاق وعن ثرثرة النوادى والمنتديات .

وفى ذلك يقول رفاعة رافع الطهطاوى فى مباهج الآداب عصرية : «ومما يحملهم (الملوك والرؤساء) على العدل يضا ويحاسبهم محاسبة معنوية : «الرأى العمومى» ، أى اى عموم أهل ممالكهم او ممالك غيرهم ممن جاورهم من ممالك ، فإن الملوك يستحون من اللوم العمومى . فالرأى عمومى سلطان قاهر على قلب الملوك والاكابر لا يتساهل فى كم ولا يهزل فى قضائه» .

وفى نفس المعنى ، يقول السيد عبد الرحمن الكواكبى فى مؤلفه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد :

«إن داء الشرق هو الاستبداد ، والاستبداد هو أن تتصرف الحكومة فى شئون الرعية كما تشاء بلا رقيب ولا حسيب واذن فمبعث الاستبداد هو غفلة الامة ، فالامة التى لا تقيم من نفسها رقيبا على الحكام . يستبد بها حتما وكلاؤها»

ويستطرد ليقول : «وما من حكومة عادلة تامن المسئولية والمآخذة بسبب من اسباب غفلة الأمة ، او إغفالها إلا وتسارع إلى العكس بصفة الاستبداد ، وبعد ان تتمكن فيه لا تتركه» .

وهكذا فإن الرأى العمومى يشكل احد صمامات الأمان التى تحمى السلطة اى سلطة ، من نفسها ، ومن إغراءات الانفراد بالرأى .. واستبعاد فئات وقوى عديدة من دائرة الاجتهاد الوطنى .

والمقصود بالرأى العمومى هنا هو الرأى العمومى المسئول ، الذى يترفع عن المهاترات والمناورات السقيمة ويصيب كبد الحقائق دون إسفاف أو تشهير . اذ ان محاولات التستر وراء الرأى العمومى للحديث عن قضايا ثانوية ومفتعلة وجانبية دون التصدى للقضايا المصيرية الكبرى بجرأة وشجاعة ، انما هى ممارسات تصيب قضية الديمقراطية فى الصميم وتقوض مقومات النهج الديمقراطى السليم . وقد لا نغالى كثيرا اذا ما شبهنا تلك الممارسات بإخراج عربة

يمقراطية من الطريق العمومى العام ، ودفعها الى طرقات
وارع جانبية لا مخرج منها . فيصاب الركاب بالاحباط
تنوط .

ومن ناحية أخرى ، لن يستفيد الوطن شيئا عندما تتسع
جوة والهوة بين ما يقول به اهل السلطة وبين ما يستقر عليه
ى العمومى . لأنه كلما ضاقت الفجوة بين «الفكر الرسمى»
ن «الرأى العمومى» فى البلاد ، كان ذلك دليل خير على
ة تحسن أحوال البلاد واقتحام العباد لكافة الصعاب التى
، فى وجه تقدم ورفعة هذا البلد الأمين .

ولقد كان رفاعة رافع الطهطاوى ـ ذلك المعلم المصرى
ـ احد رواد الفكر الديمقراطى الحديث فى مصر ، وطالما
ى فى كتاباته بالحرية والأسلوب الديمقراطى فى إدارة
ن البلاد . إذ يشدد الطهطاوى على أن :
«الحرية هى الوسيلة العظمى فى إسعاد أهالى الممالك ..
ا كانت الحرية مبنية على قوانين حسنة عدلية .. كانت
اسطة عظمى فى راحة الاهالى وإسعادهم فى بلادهم ،
كانت سببا فى حبهم لأوطانهم» .

ولم يقبل الطهطاوى فكرة ان تكون ممارسة السياسة
ركزة بيد النخبة والصفوة المتميزة ، او ان تكون وقفا على
ة او فئة معينة دون سائر ابناء الشعب .. فلقد هاجم
هطاوى المذهب الذى يرى بان «السياسة من أسرار
كومة الملكية ، لا ينبغى عملها إلا لرؤساء الدولة ونظار

الدواوين» . (راجع : د . محمد عمارة ، رفاعة الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث ، ص ٣٥٠) .
ويقترب فكر الطهطاوي كثيرا من فكر الكواكبي في الاستبداد ، وضرورة ان يكون الحاكم عادلا راعيا لرعيته يقول :

«ان دأب الملك العاقل أن يتبصر في العواقب ، يستحضر في دائم اوقاته وسكناته أن الله سبحانه وتعالى اختاره لرعاية الرعية ، وجعله مالكا عليهم لا مالكا لهم ، ورا لهم ، يعني ضامنا لحسن غذائهم، حسا ومعنى ، لا لهم ؟!» .

ويرى الطهطاوي ان هناك علاقة وثيقة بين التمتع بالح وبين الالتزام المجتمعي يدفع المضار عن الوطن في ظر الأزمة والخطر ، حيث يجب أن يتم انكار الذات والتنازل المزايا والامتيازات لصالح القضية الوطنية في ظروف الأز والمحنة .. وفي هذا يقول :

«من حيث أنهم مستوون في الحقوق ، أنتج ذلك انهم ا وقعوا جميعا في خطر عام وجب على سائرهم ان يتعاونوا في إزالة هذا الخطر ، لما في إزالته من منفعتهم العمومية ، فإن وقع لوطنهم حادث وجب عليهم أن يصرفوا النظر ع امتيازاتهم المعنوية ، كأنهم مجردون عنها بالكلية ، ويرجع الى صفة التسوية ، وينسوا كل مزيد ، فبهذا تكون التسو ملازمة للحرية عند انطواء راية الحرب ولوائه» .

وللأسف فان هذا المعنى النبيل الذي يتضمنه قو

بطاوى طالما غاب عن ذوى الامتيازات المعنوية والمادية لحظات الخطر والازمة ، فحلت على البلاد الكوارث كبات .

«ارباب السوق» والديمقراطية

جاء على لسان سعد زغلول فى مذكراته الخاصة عن لاقة بين التجار والحياة السياسية :

«والتجار لا يشتغلون بالامور العمومية إلا على مقدار ما ج به بضاعتهم عند العامة ، لا يهمهم بعد ذلك شكل كومة إن كانت مقيدة او مطلقة» .

وعن ذوى الوجاهة والنفوذ ، قال فى نفس المذكرات : «وذوو الوجاهة والنفوذ فهم يشتغلون بالامور العامة بقدر ما سبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ ، من امة ، فإذا أخذوا فى الاشتغال ومباشرة ما يبتغون من لة وجاه انصرفوا عنها وتبرأوا منها» . (راجع فتحى وان ، مجلة الهلال ، عدد نوفمبر ١٩٨٦) .

وهذه الأقوال لسعد زغلول ـ زعيم «الامة المصرية» فى لع العشرينات من هذا القرن ـ لها اهميتها ودلالاتها . إذ ا تطرح العلاقة بين التجار وذوى الوجاهة والنفوذ وارباب سوق عموما وقضية الديمقراطية . وهل هناك مصلحة حقيقية سيلة للتجار وارباب السوق فى النظام الديمقراطى وتعاظم قنوات التعبير عن الرأى العمومى . إن لدينا شكا كبيرا ان تلك الفئات يهمها بحق احتضان الممارسات

الديمقراطية فى مجتمع مثل مجتمعنا : فالديمقراطية ، ون
شأن الرأى العمومي فى حياة البلاد ، كفيل بتسليط ال
على الممارسات غير السوية وغير القويمة فى عالم
والتجارة والمقاولات ، ومن ثم المحاسبة و«اللوم العمومى
على حد تعبير رفاعة الطهطاوى .

فعندما يكون الشعار الحقيقى الذى يعمل فى ظله ك
كبير من رجال الاعمال الجدد هو : «دعه ينهب .. دعه يمر
يصبح من الصعب على تلك الفئات أن تقبل الممارسا
الديمقراطية التى تقوم على تسليط الضوء على مواطن الن
والفساد وتخريب الاقتصاد الوطنى وذمم افراد المجتم
وتفضل هذه الفئات العمل فى الظلام بعيدا عن دائرة ال
والمحاسبة .

وفى ظل انتشار الممارسات الطفيلية التى نشهدها
حولنا فى عالم الاعمال والمال الجديد ، تصبح الرغبة
الحفاظ على الاشكال والمؤسسات الديمقراطية وحرية الرا
رغبة واهنة إن لم تكن معدومة . واذا كانت الديمقراط
والممارسات الديمقراطية هى صمام الامان لكافة فئا
المجتمع .. فإن عبء الدفاع عن الديمقراطية وصيا
مسيرتها يقع على عاتق القوى والفئات والجماعات المؤم
بالحق وبالعدل وباهلية هذا الوطن للتقدم والنماء .

بطاقة التموين .. وبطاقة الانتخاب

لعل من اهم الظواهر التى تلفت النظر فى مجتمعنا حول قضية «الديمقراطية» ، و«المشاركة الشعبية» هى : كيف يحدث ان يتدافع المواطنون بالمناكب للحصول على البطاقات التموينية لتامين مقرراتهم من السلع التموينية الضرورية ، بينما نجدهم هم انفسهم يحجمون عن الحصول على البطاقات الانتخابية والادلاء باصواتهم الانتخابية والتاكيد على حقوقهم الاولية فى مجال تعديل اسلوب الحكم وتحديد توجهات السياسة العامة للبلاد (بما فى ذلك السياسة التموينية ذاتها) . ولكن هذه المفارقة هى نتيجة تراكمات وملابسات تاريخية طويلة مر بها المجتمع المصرى خلال الثلاثين سنة الماضية ، عندما اقمنا تعارضا مصطنعا بين حرية الحصول على رغيف العيش وبين حرية المشاركة السياسية الواسعة فى ادارة شئون البلاد .

ولقد جاء فى ميثاق الوطن (١٩٦١) خلال الفترة الناصرية ان «حرية الرغيف هى المقدمة الطبيعية لحرية بطاقة الانتخاب ، وان الذى يملك الاول هو الذى يحوز الثانى» . وتلك - فى تقديرنا - ليست نتيجة صحيحة بالضرورة ، اذ اننا نعتقد ان كليهما شرطان متلازمان لا يسبق احدهما الاخر ، فالديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية هما صنوان لا يستطيع المواطن ان ينعم بواحدة دون الاخرى . ولذا فقد آن الاوان - فى ضوء خبرة الثلاثين عاما الماضية - الا نقيم

تعارضا مصطنعا وخيارا مستحيلا بين الديمقراطية السيا
والديمقراطية الاجتماعية ، فكلاهما يضيف بعدا وعمقا جد
للآخر .

فحالة السلبية الواسعة التى نشهدها حولنا ـ والتى تا
شكلها الدرامى فى النكوص عن اداء الواجب الانتخابى ـ
هى تعبير واضح عن رفض الاغلبية الصامتة للتزوير الس
للارادة الشعبية ولممارسة الضغوط وكافة اشكال الا
الادارى لتحويل العملية الانتخابية الى اداء لتكريس الارض
القائمة . ونحن نعلم ان هناك العديد من المثقفين والمهن
والتكنوقراط من ابناء الطبقة الوسطى ، الذين حظوا باكبر
من التعليم ويملاون مجالسهم بأحاديث السياسة اليومية
يمارسوا حقوقهم الانتخابية خلال الثلاثين سنة الماضية
لانهم يعلمون النتيجة سلفا .

إن المجتمع فى حاجة الى مؤشرات ودلائل تؤكد الر
من جانب السلطة على نجاح «تجربة الانتقال الديمقراطى» ل
مصر ، إذ ان نجاح هذه التجربة هو امتحان ورهان لكل القو
السياسية فى المجتمع المصرى عند نقطة فاصلة من تاريخ
الحديث ، وفى ظل تعقيدات وتحديات واطماع خارجية هائلة
ولذا فان احترام الارادة الشعبية واتاحة الفرصة لاوس
اشكال الممارسة الديمقراطية هو الطريق الوحيد للذود
كرامة الوطن ولحماية المال العام وحشد كل الطاقات المنت

والحية فى المجتمع لتحقيق حالة نهوض وطنى جديد .. تنتشلنا جميعا من مستنقع اليأس والقنوط ومن حالة التحلل المجتمعى التى نعيشها منذ سنوات طوال .

الفصل التاسع :

كيف يستقيم الظل والعود أعوج !

هذا عنوان لمقال كتبه عبد الله النديم بمجلة «التنكيت والتبكيت» بتاريخ ١٧ يوليو ١٨٨١ ، أى منذ ما يزيد عن نيف ومائة عام . وقد أدان النديم فى هذا المقال ، «تقليد الاجانب فيما لا يجدى كالتفنن فى الماكل والمشارب والملبس (الموضات) وهذا كله يشجع الصناعة الاجنبية ويؤدى الى بوار الصناعة الوطنية» . ولقد أشار النديم فى مذكراته السياسية متسائلا حول اسباب نكسة وهزيمة العرابيين فى مصر : «ومن يرجو الظفر بالحرب بأناس اجسامهم فى الشرق وأرواحهم فى الغرب .. ونحن (العرابيون) تحركنا والأمير مع العدو ، والأمراء أنفت من الدنو ، والنبهاء اعضاد للاجانب ، والوجهاء نائمون فى جانب» .

ولعل البلاغة كل البلاغة تكمن فى عنوان المقال الذى كتبه النديم فى منتصف عام ١٨٨١ ، أى قبيل عام واحد من الاحتلال البريطانى لمصر . إذ كيف يستقيم الظل والعود نفسه أعوج ؟ وتلك مسألة تحتاج لتامل كبير .. لعله بهذا القول يتوجه الى هؤلاء الذين يراهنون على اصلاح الفروع

دون الاصول ، ويهتمون بتحسين ظاهر الاشياء وليس جوهرها . فالذين لا ينتبهون ، أو يتغافلون ، عن حقيقة ان الظل لن يستقيم الا اذا تم تقويم اعوجاج العود ذاته .. يقودون البلاد الى حافة الهاوية .

وتلك مسألة أساسية فى منهج الاصلاح السياسى والاقتصادى والادارى فى بلادنا ، اذ نهتم عادة بمعالجة الاعراض السطحية للامراض والازمات الاقتصادية والادارية المزمنة التى يعيشها مجتمعنا ، بالمخدرات الفكرية والمسكنات الموضعية والحلول الجزئية . ولانجرؤ على معالجة الاعتلالات الكبرى التى يعانى منها مجتمعنا ، فالاعتلالات ليست مجرد اختلالات مؤقتة ، او عارضة ، يسهل معالجتها وتصحيحها لكى يستعيد المجتمع توازنه وعافيته بل هى ضاربة بجذورها فى اعمق اعماق المجتمع .

ولا يخفى على احد ان لدينا مشاكل متراكمة مزمنة : كمشكلة الاسكان وانكشاف الامن الغذائى وتدهور الانتاجية وضعف روح الانتماء للوطن ، وكلها تدل على اعوجاج خطير فى عود وبنيان هذا المجتمع ، وليس مجرد خلل طارىء وازمة عابرة . وكنموذج للنهج الخاطىء الذى نسير عليه هو عمليات الترقيع التشريعى المستمر التى نعيشها كل يوم ، إذ قلما يتم تغيير القوانين والتشريعات ، من أساسها لتلائم ظروف واوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة .. بل جرت العادة على ترقيع القوانين والتشريعات القديمة بالحذف والاضافة لكى تلائم كل العصور والامزجة ، حتى اصبحت

كالثوب المهلهل الذى يكشف عن كل عورات المجتمع ، وعلى مرأى من الجميع . فنحن لا نريد قوانين ورجالا لكل العصور ، بل يجب ان نسمى الاشياء بمسمياتها وليس بمعمياتها . فالوضوح والشفافية شرط للتقدم .

كذلك عندما نتحدث عن الرغبة فى الخروج من حالة التخلف والسعى للتنمية المستقلة ، كيف يمكن لنا إنجاز مثل هذا العمل التاريخى الجبار بأناس اجسامهم فى الشرق وارواحهم تهيم فى الغرب ـ على حد قول النديم ـ إذ أن وثنية النموذج الغربى تقتل مشروع النهضة الوطنية فى المهد وفى الصميم ، عندما يقنع نبهاء ووجهاء البلاد باقتسام فتات ثمار التحديث مع ممثلى الشركات الاجنبية العملاقة دولية النشاط ، فيتم تعقيم الكفاءات . ويتم نزع (فتيل الوطنية) من وجدان هؤلاء النابهين والاكفاء الذين يعملون تحت مظلة الشركات الاجنبية الواقية ويصبحون اعضادا للاجانب ـ يعضدون اقوالهم ومفاهيمهم وتصوراتهم حول مستقبل الوطن . وهكذا تنكسر شوكة الوطنية . وتضعف مناعة الامة فى مواجهة الازمة .

عندما ينفرط العقد

ولقد وصف جمال الدين الافغانى حالة «التحلل المجتمعى» التى اصابت الامة العربية الاسلامية فى عصره على النحو التالى :

«هذه الامة قد وهن بنيانها وانتشر المنظوم وتفرقت

الاهواء .. وشقت العصا .. وتبدد ما كان مجتمعا ، وانحل ما كان منعقدا وانفصمت عرى التعاون .. وانقطعت روابط التعاضد ، وانصرفت عزائم افرادها عما يحفظ وجودها» .

واكاد لا اجد توصيفا لحالة مجتمعنا الراهنة اكثر بلاغة ونفاذا مما جاء على لسان المصلح الاجتماعي الكبير جمال الافغاني ، وكانه يعيش بيننا اليوم ويتجول في الاسواق ويغشى المجالس ويرقب احوال البلاد والرعية ، ويرصد انفصام عرى التضامن والمودة بين فرادى وجموع المواطنين .

فبعد ان عاش مجتمعنا لحظات تلاحم وطني فريد إبان ثورة ١٩١٩ ، وفي غمار صعود حركة التحرر الوطني والاجتماعي غداة الحرب العالمية الثانية ، واثناء وفي اعقاب معركة تأميم القناة عام ١٩٥٦ ، نجد ان المجتمع المصرى يعيش اليوم حالة من التحلل والتفسخ المجتمعي منذ منتصف السبعينيات بعد انحسار غبار معركة اكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ . وتحت تاثير مفعول الهجرة لبلدان النفط والذهب الاسود . وفي ظل طغيان لغة وقيم التجارة والمال على قيم العمل والشرف ، وتغلغل كل ما هو اجنبي في نسيج حياتنا الفكرية والاجتماعية يتبدد ما كان مجتمعا وينحل ماكان منعقدا .. وتنصرف عزائم الناس نحو كل ماهو فردى ونفعي وآني .

وتعبيرا عن الحالة التي اخذ يعيشها المجتمع المصرى غداة حرب اكتوبر ، كتب مقاتل قصة يقول فيها : «اذا ما خمد

غبار المعركة لن تجد الا تجار الحديد والخردة .. يغيب الشهيد ويبرز التجار ، بات على هذا الجيل (جيل حرب الاستنزاف) ان يدفع ضريبتين : الاولى ضريبة احلامه الماضية حين كان المد عاليا . والاخرى ضريبة الاخفاق فى معايشة واقع اليوم وكلتاهما ثمن فادح» .

وهذا القول يلخص دون مغالاة مأساة جيل بأكمله يعيش حالة «احباط وطني» دائم ، فقد طعن فى اعز احلامه وأمانيه الوطنية . يوم عاد من جبهة القتال وخنادق حرب الاستنزاف ليجد مجتمعا جديدا ليس له فيه مسكن ولا مسلك . وغدت الهجرة والحصول على عقد عمل بالخارج سبيلا للهروب من مواجهة اوضاع المجتمع الجديد غير المألوف لهم ، حيث الغلبة لارباب المال والتجار والمقاولات . وهكذا شهد المجتمع المصرى نزيفا للكفاءات والمهارات ليس له مثيل منذ ايام الحكم العثمانى .

وإن كان المال النفطى مخدرا ، وكانت الهجرة للخارج مهربا ، فاليوم لم يعد خمرا .. بل أمرا .. وأى امر .. ففى تلك اللحظات التاريخية الصعبة التى يعيشها مجتمعنا اليوم نحن احوج ما نكون الى استنهاض روح الجماعة فينا واستعادة اواصر وعرى التعاضد والتلاحم الوطنى بين الفئات والقوى الاجتماعية المختلفة التى يهمها مستقبل هذا الوطن ورفعته . ولعل المعركة اليوم لم تعد معركة حول سبل القيام بالنهضة والتقدم ، بقدر ما هى معركة الخيار بين الوجود والعدم .

ولقد جاء فى افتتاحية العدد الاول من مجلة العروة الوثقى (الصادر بتاريخ ١٢ مارس ١٨٨٤) التى اشرف على تحريرها جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده :

«والذى يحكم به العقل الصريح ويشهد به سير الاجتماع الانسانى من يوم علم تاريخه الى اليوم ان الامم الكبيرة اذا عراها ضعف لافتراق فى الكلمة او غفلة عن عاقبة لا تحمد او ركون الى راحة لاتدوم او إفتتان بنعيم يزول ، ثم صالت عليها قوة اجنبية ازعجتها ونبهتها بعض التنبيه.. فإذا توالت عليها وخزات الحوادث واقلقتها الامها فزعت الى استبقاء الموجود ورد المفقود ، ولم تجد بدا من طلب النجاة من اى سبيل .. وعندئذ تحس بقوتها الحقيقية وهى ما تكون بالتئام افرادها والتحام احادها» .

وتسترسل الافتتاحية لتقول :

«ولم تبق طبقه من الطبقات الا وقد مسها الضرر من إفراط الطامعين فى اطماعهم من جراء هذه الحوادث التى بذرت بذورها فى الأراضى المصرية بايدى ذوى المطامع فيها . حملوا الى البلاد مالا تعرفه فدهشت عقولها وشدوا عليها بما لا تالفه .. فحارت البابها والزموها ما ليس فى قدرتها فاستعصت عليه قواها وخضروا من شوكة الوازع تحت اسم العدالة ليهيئوا بكل ذلك وسيلة لنيل المطمع» .

وهكذا يتضح أن مصر كانت دائمة مستهدفة ومحطا للاطماع الاجنبية بحكم موقعها الجغرافى وثقلها التاريخى

وكان محمد على (والى مصر) منذ البداية شديد التخوف من المطامع البريطانية فى مصر فعندما عرض عليه فكرة حفر قناة السويس قام برفض فكرة المشروع بالاستناد الى حدسه التاريخى ، إذ أسر لبعض خلصائه ان انجاز مثل هذا المشروع سوف يؤدى فى النهاية الى احتلال بريطانيا لمصر لتامين طرق ومسارات التجارة فى اتجاه الشرق . ولم تخب وقائع التاريخ الحى فى هذا الحدس التاريخى الثاقب لمحمد على .

الفصل العاشر :

قيم النهضة وقيم التخلف

عندما نتحدث عن التنمية والنهضة عموما ، فلعل من ابرز مقومات عمليات التنمية والنهضة ما يحدث لقيم وسلوكيات الافراد وعناصر القوى العاملة . فمهما تحدثنا عن «الانتاجية» وغيرها من المؤشرات المادية . تظل القضية الحاكمة هى قيم ومعنويات القوى العاملة عند كل لحظة ومنعطف تاريخى . إذ ان استقراء تاريخ مصر الحديث وبقية بلدان العالم (المتقدم والمتخلف) يفصح بوضوح وجلاء عن مدى اهمية القيم والمعنويات (values and Morals) فى صناعة النهضة والتقدم ، بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد . فلدينا نموذجان ماثلان امام العيان فى كل من الصين واليابان رغم اختلاف اسس التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فى كل فى بلد على حده .

وفى اعتقادنا ان قضيه «القيم والمعنويات» لدى عناصر قوة العمل (على اختلاف مستويات مهاراتها ومكانتها الوظيفية) تحتل اهمية كبرى فى مصر لاسيما خلال العشرين سنة الاخيرة (٧٤ ـ ١٩٩٤) . اذ إتسمت الفترة اللاحقة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ باضطراب واهتزاز كبير للقيم والمفاهيم

التى سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. ولاسيما فى فترات النهوض والارتقاء ، ثم جاءت الحقبة النفطية (١٩٧٤ ـ ١٩٩٤) ـ بخيرها وشرها ـ لتفرض على المجتمع المصرى نظاما جديدا للقيم والمفاهيم اثر تأثيرا بالغا على سلوكيات ومعنويات الافراد على المستويين الجمعى والفردى .

ولذا فان التامل فى طبيعة الصراع الدرامى الدائر حول «قيم العمل» خلال العشرين سنة الاخيرة سوف يساعد بلاشك على فهم الأزمة الراهنة للتنمية فى مصر .. حيث اخذت «القيم الرديئة» تطرد «القيم الجيدة» ، واصبحنا نواجه تحديا هائلا خلال حقبة التسعينات ـ وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين ـ من حيث عمليات «الاحلال والتجديد» فى «صفوف القوى العاملة ، ولاسيما عند المستويات القيادية والوسطى فى كافة القطاعات : قطاع الادارة الحكومية ، القطاع العام ، القطاع الخاص المنظم . فعندما يتم احالة جيل الاربعينات والخمسينات الى التقاعد لن يتم الاحلال والتجديد فى البشر فقط ، بل فى نظام القيم .. مما سوف يؤثر بلاشك على كفاءة الاداء وطبيعة التطور الاقتصادى والاجتماعى عموما . ولذا فان قضية الاحلال والتجديد فى صفوف القوى العاملة يجب ان تحتل الاهمية الكبرى فى مناقشتنا وهمومنا المستقبلية ، لان قضايا الاحلال والتجديد فى الالات والمعدات والمبانى أيسر فهما واسهل حلا فى الاجلين المتوسط والطويل .

فكما فى العلم البيولوجى (الاحياء) . هناك قيم «غالبة» (dominant) وطافية على السطح ـ وقيم «متنحية»

(receding) ـ ولكنها كامنة تحت السطح .. ففى ظل صراع القيم المحتدم فى المجتمع المصرى .. تقدمت «قيم مستحدثة» .. وتراجعت قيم أصيلة وتم احلال «القيم المستحدثة» على حساب «القيم المتاصلة» .. وقد نجم عن ذلك اضطراب فى الرؤية واحباط للمعنويات ، وتداخل حاد بين «الاصيل» و«الدخيل» .. وبين «الجيد» و«الردىء» . وحتى نتجنب منذ البداية إطلاق «احكام قيمية» على اطلاقها ، فان معيارنا للتمييز بين «الجيد» و«الردىء» هو المعيار «التنموى أو النهضوى» . وذاك فى حد ذاته «معيار موضوعى» لانه يتصل بالشروط الموضوعية لاحداث النهضة والتنمية فى اى مجتمع من المجتمعات .

وسوف نحاول فيما يلى ان نعرض لاهم «الصراعات» فى مجال القيم من منظور التطور الاقتصادى والاجتماعى العام ، بهدف تشخيص اهم التصورات السلبية فى عالم القيم ومحاصرتها قبل ان يستفحل مفعولها فى بنيان المجتمع . وقبل ان يتآكل ما تبقى من «القيم الجيدة» التى تساند عمليات التقدم والنهضة ، ونحن احوج ما نكون اليها خلال الحقبة القادمة .

(أ) القيم «الانتاجية» مقابل «القيم الريعية» .

اتسمت السنوات الأخيرة بالانفصام المتزايد بين «الجهد الانتاجى» و«العائد المادى» ، بل لقد اصبح هناك علاقة «شبه عكسية» بين الجهد الانتاجى والعائد المادى .. وغدت

الانشطة المدره للدخل والعائد الوفير هي تلك التى تقع على هامش العملية الانتاجية ، وترتبط بانشطة التداول من تجارة وسمسرة ووساطة وتربح بغير وجه حق . وهكذا تولدت فى المجتمع المصرى سلسلة من «الدخول الريعية» (Rentier Incomes) التى يتم الحصول عليها دون جهد انتاجى يذكر . وقد نتج عن ذلك نمو «العقلية الريعية» لدى العديد من الافراد وعناصر القوى العاملة . ولذا فقد شهدنا انسحاب تدريجى خلال السنوات الاخيرة لبعض فئات العاملين بأجر من الانشطة الانتاجية الى الانشطة ذات الطبيعة الريعية (التى تدر الدخل دون جهد انتاجى يذكر) مثل ايداع الأموال لدى شركات توظيف الاموال ، والقيام باعمال السمسرة والوساطة ، تأجير الشقق المفروشة ، والقيام بعمليات الاتجار السريع .

وليس هناك من شك ان تغلغل تلك «العقلية الريعية» فى صفوف افراد القوى العاملة لها اثار سلبية على الانتاجية وعلى معنويات قوة العمل المصرية . اذا اصبحت قيم «الشطارة» و«التهليب» و«اغتنام الفرص» هى القيم السائدة والطافية على السطح . يقابلها تحقير الجهد الانتاجى ومن ياخذون عملهم ماخذ الجد ، ويحرصون على الاتقان والابداع .

(ب) قيم «الانضباط فى العمل» مقابل «قيم التسيب» :

يرتبط بالنقطة الاولى انه فى ظل تحلل «القيم الانتاجية»

حدث انهيار تدريجي لقيم «الانضباط فى العمل» (Work discipline) .. وما يرتبط بذلك من اتساع نطاق «التغيب من العمل» (absenteeism) تحت اعذار صورية ووهمية . وكذا حالات الانصراف المبكر قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية. وعدم التواجد ساعات الدوام الرسمى .. لممارسة اعمال خاصة ليس لها علاقة بالتوصيف الرسمى للوظيفة . وهكذا أخذت «قيم التسيب» تحل تدريجيا محل قيم «الانضباط فى العمل» ولاسيما فى قطاع الادارة الحكومية والخدمات الخاصة والانشطة الحرفية .

وتلك نقطة خطيرة فى مجتمع مثل المجتمع المصرى انتقل حديثا من «اقتصاد زراعي» ، حيث هناك مرونة فى مواعيد العمل والانضباط ، الى اقتصاد صناعى واقتصاد خدمات ـ حيث تعتبر مواعيد العمل مقدسة ومنضبطة وحيث سرعة اداء الخدمة يعتبر سمة من سمات الكفاءة والنهضة والتقدم . ولقد حقق المجتمع المصرى بعض التقدم فى مجال «الانضباط فى العمل» خلال الخمسينات والستينات ، فاذا به يرتد خلال السبعينات والثمانينات الي حالة من «التسيب فى قيم العمل» لم تشهد مصر لها مثيلا منذ بداية القرن . ويكاد يكون الشعار السائد : «دعه لا يعمل .. دعه يمر» !

وقد انعكس ذلك فى شكل ارتفاع معدلات دوران العمالة (Labour turnover) في العديد من الاعمال والانشطة مما يؤثر على استقرار ومستوى اداء قوة العمل . بل لعله توجد قطاعات وانشطة باكملها اخذت الخبرات القديمة فيها تنقرض

بينما لم يتم تكوين خبرات وكفاءات جديدة تحل محلها .

(ج) سيادة قيم «التقليد والاتباع» مقابل «قيم الابداع» .

فى ظل غياب مشروع واضح للنهضة الوطنية كان «النموذج الغربى» هو النموذج المثالى المطلوب اتباعه فى مجالات الانتاج والتشغيل والاستهلاك ، دون مراعاة للظروف الموضوعية للمجتمع المصرى وخصوصا العملية التطورية الجارية به . وحينما تصبح هناك وثنية لنموذج النمو الغربى ، تسود قيم «التقليد والاتباع» على حساب قيم «الابداع والتجديد والابتكار» . فاذا سادت قيم «التقليد والاتباع» فى مجالات الانتاج ، والاستهلاك ، والثقافة ، والسلوك المجتمعى . تطمس هوية المجتمع وتفقد آليات التقدم خصوصيتها وديناميتها الخاصة .

وامامنا الامثلة الناجحة فى التقدم والنهضة وعلى رأسها حالات : اليابان ، والصين ، والهند وكلها نماذج وحالات تشير بوضوح وجلاء الى ان صناعة النهضة والتقدم لم تتم من خلال التقليد الأعمى والانبهار بالنموذج الاقوى والاسبق تاريخيا .. بل من خلال عملية معاناة ومخاض تاريخى طويل ، يتم من خلال التطويع والتجديد والابتكار .. حتى لا تكون القيم الجديدة «والمستوردة» مسخا تاريخيا ، وتلحق بعملية النهضة والتقدم افدح الاضرار .

ولكن يتم بذر بذور «قيم الابداع والتجديد» مقابل «قيم التقليد والاتباع» ، فان المسألة تتعلق بأسلوب التنشئة منذ

الصغر ، فى المدرسة والحقل والمصنع والمكتب . ففى ظل غياب قيم الديمقراطية التى تطلق المبادرات وتشجع على تنمية الخيال الجسور .. تسود قيم الاستبداد والتسلط التى تصادر المبادرات وتنمى روح التلقين والحفظ والترديد . ولعل نظرة فاحصة لنظامنا التعليمى وللمناهج التدريسية منذ بدء الحلقة فى مدارس (تحفيظ القرآن) حتى نهاية حلقات «التعليم الجامعى» تشير بوضوح الى سيادة قيم «الحفظ والتلقين» .. وقمع الخيال الابداعى والتشكيلى لدى الطلاب النابهين .

كذلك فان الاعتماد المفرط على استجلاب الخبرة الاجنبية فى كل صغيرة وكبيرة من شانه عدم تنمية القدرات فى الابداع والتطوير التكنولوجى . «فالاختراع دائما وليد الحاجة» ، وحيث لا توجد حاجة ماسة لاستخدام وتطوير الخبرات المحلية ، يقتصر دور قوة العمل المحلية على مستوى التنفيذ والعمل الروتينى .. وينطبق هذا المنطق على فنون الانتاج ، ونظم التشغيل والصيانة ، ونظم الادارة ، ونظم المعلومات ، وهى النظم الحاكمة لحركة ومسيرة المجتمع .

ولعل من المفارقات التاريخية ، انه خلال الفترة التى اعقبت العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ـ وفى ظل توتر العلاقات مع البلدان الغربية ـ قامت عناصر من القوى العاملة المصرية ، على إختلاف مستويات مهاراتها ، بأعمال تجديدية مهمة فى مجالات الانتاج والتشغيل والصيانة فى ظل نقص المخزون من قطع الغيار المستوردة وانسحاب الخبرة الاجنبية .

(د) سيادة قيم «الاستهلاك» فى مقابل قيم «التنمية»

كذلك كثر الحديث خلال الآونة الاخيرة عن «المناخ الاستثمارى» وتحسين شروطه .. وغاب عن المناقشات أهمية ما يمكن ان نسميه «المناخ التنموى» بما فى ذلك نظام القيم والسلوكيات اللازمة لاستكمال شروط عملية التنمية ودفعها للامام ، فقد ساعدت عمليات هجرة العمالة - على اختلاف مستويات مهاراتها - الى البلدان العربية .. والتوسع فى الانخراط فى الاعمال الاضافية الى سيادة قيم «الاستهلاك» و«الكسب السريع» .. دون الاهتمام بالجودة والاتقان والتجويد فى العمل ، وهذا يؤدى بدوره الى فساد مقومات عملية التنمية ، نتيجة سيادة قيم «الاستهلاك» وتراجع قيم «التنمية» المرتبطة برفاه الاجيال القادمة .

وهكذا فان سيادة قيم الاستهلاك والكسب السريع هى بمثابة شراء «الحاضر» على حساب «المستقبل» ، أى شراء رفاه الجيل الحالى على حساب رفاه الاجيال القادمة . وقد ساعد على ذلك ضعف روح الانتماء للوطن والحرص على المصلحة العامة (the Lack of Public Purpose) على حد تعبير الاقتصادى الامريكى جون جالبريث - أو ما سبق ان اسماه الاقتصاد المصرى الراحل محمد طلعت حرب ، غياب «المنافع العمومية» عند القيام بأى نشاط انتاجى ، استهلاكى ، ادخارى ، او استثمارى .

(هـ) تدني قيم «العمل اليدوى / التطبيقى «مقابل قيم» العمل الذهني / المكتبي» .

لعل من أهم موروثات الماضى السلبية فى المجتمع المصرى هى تلك النظرة المغالى فيها لقيمة «العمل الذهنى» و«العمل المكتبى» .. والنظرة الدونية «للعمل اليدوى» و«المهن التطبيقية» عموما . وقد نتج عن تغلغل تلك القيم ازمة هامة فى النظام التعليمى المصرى وسوق العمل عموما .

وكنتيجة لذلك التراث حدثت فجوة كبيرة متنامية بين «المعارف النظرية» وبين «المعارف التطبيقية» ، مما ادى الي عزوف منظم عن الاعمال اليدوية وتهافت على التعليم الجامعى ذى الطبيعة النظرية بالاساس .. وقد ادى ذلك الى اختلال بين فى هيكل قوة العمل المصرية ، لاسيما بالنسبة للوظائف الوسطى ، حيث المعرفة التطبيقية لها وزنها الكبير من حيث الادارة الفعلية للنشاط الاقتصادى والخدمى . ففى الوقت الذى يوجد فيه فائض للخريجين (مخرجات نظام التعليم العالى) توجد إختناقات مهمة فى الوظائف الوسيطة : مشرفو وملاحظو العمال (foremen) والميكانيكيون (mechanics) وظائف التمريض (nursing) .

ولعل الأزمة تكمن فى الاهتمام المبالغ فيه بنظام التعليم الرسمى (او النظامى) (formal education) ، مقابل اهمال نظام التعليم غير النظامى (informal education) ، حيث يتم اكتساب المهارات والخبرات من خلال العمل الميدانى

والممارسة ذاتها (learning on the job) . إذ ان عمليات «التاهيل المهنى» لا تاتى فقط من خلال القنوات التعليمية الرسمية او الدورات التدريبية النظامية .. بل تاتى فى احوال كثيرة ، من خلال الممارسة واكتساب الخبرات الملائمة والمعارف التطبيقية المناسبة من خلال «موقع العمل» .

وفى الازمة الراهنة لسوق العمل وارتفاع حدة «التكدس الوظيفى» فى الوظائف المكتبية ولذوى المعارف النظرية .. ستفرض «آليات التكيف» نفسها فى مجال تصحيح الخلل الراهن فى مخرجات النظام التعليمى المصرى ، وبالتالى تصحيح هيكل العمالة المصرية ، ولاسيما فى حلقاته الوسطى . ولعل ما يساعد على ذلك التآكل التدريجى للمكانة الاجتماعية التى كان يحظى بها اصحاب الوظائف الادارية والكتابية والمهنية والنظرية ، وتدهور العائد المالى النسبى الذى تدره تلك المجموعات الوظيفية . وفى مقابل ذلك ، حدث نوع من اعادة التقييم «المالى» للوظائف اليدوية والحرفية والتطبيقية .. ولم تعد اعمال منبوذة من ابناء الطبقة الوسطى كما كان الحال من قبل .

ويجب التاكيد هنا على ان تلك المجموعات من القيم ليست منعزلة ومنفصلة عن بعضها البعض ، بل هى تنتمى الى مصفوفة واحدة تتشابك خلاياها وتتفاعل عناصرها فيما بينها .

تطور الفنون الانتاجية واثره على قيم العمل :

لعل من المستقر الآن ان قيم العمل و«القيم الاجتماعية»

سوما لا تتطور - من فراغ .. بل هى مشروطة فى معظم
احيان بتطور الظروف الموضوعية (المادية والفنية) ، ولذا
ن التطور الذى يطرأ على الفنون الانتاجية له اثار بعيدة
مدى على طبيعة القوى العاملة وقيمها ونظرتها للحياة
لمجتمع .

فاذا امكن تصنيف الفنون الانتاجية ، حسب تدرجها
تطورها الزمنى على النحو الاتى :

- فنون انتاجية يدوية (manual)
- فنون نصف مميكنة (seniechaical)
- فنون مميكنة بالكامل (fullymechanical)
- فنون نصف اتوماتيكية (semi - automatic)
- فنون اتوماتيكية بالكامل (Fully automatic)

فان كلا من هذه الفنون الانتاجية يحمل فى طياته مجموعة
من القيم الخاصة بعلاقات العمل ونمط الاداء والتفاعل مع
لبيئة المحيطة . ولعل تشارلى شابلن قد قدم فى فيلمه
«الازمنة الحديثة» (Modern Times) صورة كاريكاتيرية
ارعة لتاثير قدوم «خط الانتاج الحديث» على علاقات ووتيرة
لعمل وعلى قيم العمل من حيث التنميط والميكانيكية
وانعدام هامش الإبداع والتجديد والتجويد .

ولعل الاستيراد الكثيف للتكنولوجيا المتقدمة خلال
لسنوات الاخيرة قد خلق «حالة صراعية» فى نظام القيم
وعلاقات العمل .. لان التكنولوجيا الحديثة (لاسيما اخر
صيحة) ليست نبتا طبيعيا لتطور المجتمع وقوى الانتاج

وعلاقات الانتاج في مصر ، كما حدث في المجتمعات الغربية المتقدمة التي يتم النقل منها . وينطبق نفس التشخيص على مستوردات البرامج التعليمية والثقافية ، بما في ذلك المسلسلات التليفزيونية المستوردة (ولاسيما الأمريكية منها) ، بما تحمله من نظام للقيم ونظرة للحياة تؤثر على مفاهيم الشباب لما يمكن تسميته «معايير النجاح والترقي في الحياة» .. دون الأخذ في الاعتبار اختلاف مراحل النمو ومستلزمات ذلك التطور في كل مرحلة . ففي لحظات «الانطلاق التنموي» (take - off) يكون الادخار والاستثمار «المنتج» فضيلة كبرى ، بينما في مرحلة «مجتمع الوفرة والاستهلاك» .. يكون الاستهلاك هو القيمة العليا ، وأحيانا «الفضلى» .

فاذا ضاعت الحدود واختلط الحابل بالنابل ، وتداخلت الازمان والأكوان ، اضطربت الرؤية واهتز نظام القيم .. وفقدت القوى العاملة وقودها المعنوي الاساسي في عمليات التنمية والنهضة .

الفصل الحادى عشر

حول أزمة الفكر المصرى المعاصر

١ ـ مقدمة : «فى الاشكالية» .

يقول الشيخ محمود محمد شاكر فى مؤلفه : «رسالة فى طريق الى ثقافتنا» ان هناك قضية مثارة محفوفة بالفاظ بهمة هى قضية «القديم» ، و«الجديد» و«التجديد» و«ثقافة العصر» . و«النظر فى حقيقة هذه القضية يفضى الى شيئين المرين : ميل ظاهر الى رفض «القديم» والاستهانة به ، دون ن يكون الرافض ملما إلماما ما بحقيقة هذا «القديم» ، وميل ظاهر الى الغلو فى شأن «الجديد» ، دون ان يكون صاحبه تميزا فى نفسه تميزا صحيحا بأنه «جدد» تجديدا نابعا من فسه ، وصادرا عن ثقافة متكاملة متماسكة . بل كان ما يميزه ن الله قد يسر الاطلاع على آداب وفنون وافكار تعب صحابها فى الوصول اليها من خلال ثقافتهم المتماسكة متكاملة !!»(١) .

ولعل الشيخ محمود شاكر هنا يلخص ـ رغم غلو نظرته سلفية ـ جانب من الازمة التى يمر بها الفكر المصرى العربى عموما ، ان يشير الى اختلاف «الاطر المرجعية» و«الاحداثيات الفكرية» (frames of reference) بين رواد تجديد والتنوير ، من ناحية ، ورواد العودة للتراث واعادة

اكتشاف القديم ، من ناحية اخرى . ومن هنا فان النظر الى «ثقافة التنوير» باعتبارها «ثقافة العصر» تظل مسألة خلافية وموضع صراع فكرى حاد فى مجتمعنا ، إذ انها رغم انجازاتها الايجابية الجديدة تظل وليدة «ثقافة متكاملة» تخضع هى الاخرى لنسبية الزمان والمكان . إذ ان مجهودات «فلاسفة التنوير» فى أوروبا كانت تهدف لتمهيد الطريق امام مفاهيم ومقولات تحليلية جديدة لتحل محل «الغيبيات» و«الحدس» ولتطرح مزاوجة جديدة بين «الزمان» و«المكان» (new spatial and temporal configuration)[٢] . فكل شىء اصبح قابل للقياس وللتعبير الكمى او الرمزى والاختبار المعملى ، تحت تاثير ديكارت ، اوجست كونت ، فرانسيس بيكون . وهكذا أصبح هناك «ميزان جديد» و «أطر مرجعية» جديدة تقاس عليها وفى اطارها الاشياء .

بيد ان تلك الحركة التجديدية والتنويرية التى بدات فى اوروبا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر فى مجالات الفنون والعلوم والاداب ، ووصلت الى اوجها فى القرن الثامن عشر ، لم تكن منقطعة الصلة بالماضى . بل حاولت احياء التراث الاغريقى - الرومانى - فى جوانبه الايجابية ، ومن هنا كان مصطلح «الجديد»[٣] . ولعل كلمة «البعث» او «الانبعاث» - التى سادت فى الكتابات القومية وخاصة لدى مفكرى «حزب البعث العربى فى الخمسينات» - هى اقرب ما يكون لهذا المفهوم . ولكنه ظل مفهوما غامضا ، اذ لم يتحدد ما الذى

ينشده العرب : هل هى مجرد محاكاة لنموذج الحضارة الغربية ؟ أم تخليق لنموذج جديد ! وماهية مواصفاته .

٢ - خط «التنوير» وثنائية «التغريب» .

إن خط التنوير فى الفكر المصرى الحديث - الذى يستلهم كتابات وفلاسفة التنوير فى أوروبا - قد بدأ بلا شك مع رفاعة رافع الطهطاوى فى تخليص الابريز فى تلخيص باريز . وبرز فيما بعد فى كتابات احمد لطفى السيد وفتحى زغلول ، وطه حسين ، وسلامة موسى ، ولويس عوض ، وزكى نجيب محمود (أهم رموزه واعلامه) . ولعل كتابات احمد لطفى السيد ، وفتحى زغلول ، وطه حسين تعد أكثرها وأقربها وأوضحها بكتابات فلاسفة التنوير فى فرنسا ، وخاصة مونتسكيو ، جان جاك روسو ، ديدرو ، فولتير ، اوجست كونت والآخرين .

ولكن صياغة سلامة موسى التنويرية فى مقالته الهام : ماهى النهضة ؟ ، تعتبر من أوضح الصياغات الحاسمة فى هذا الشأن ، اذ يقول :

«لا استطيع أن أتصور نهضة عصرية لأمة شرقية ، ما لم تقم على المبادىء الأوروبية للحرية والمساواة والدستور مع النظرة العلمية للكون»[٤] .

بيد أن تلك الصياغة على وضوحها وجرأتها ، تشير الى أن هناك خيطا رفيعا يفصل بين «التنوير الأوروبى» - باعتباره الاطار المرجعى «للجديد» و«التغريب» الذى هو مجرد

للنهوض ، والتقدم - وبين شبهة «التغريب»(westernization) ، أي شبهة الوقوع في براثن «الاتباعية الفكرية» لمنجزات الحضارة الغربية وصرعاتها الفكرية باعتبارها المصدر الوحيد لقيم النهضة والتمدين والرقي (The only civilising process) [٥] .

وتلك بلاشك شبهة لازمت خط «التنوير» في الفكر المصرى منذ بداياته في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، اذ لم يكن واضحا في كل الاحوال في ثنايا تلك الكتابات ، كيف أن تبلور «فكر التنوير الأوروبى» هو مشروط بدرجة معينة من التطور التاريخى والاجتماعى في تلك المجتمعات التى افرزته . وأن محاولات الترويج لتشغيل «نموذج التنوير الأوروبى» في الواقع المصرى منذ أوائل القرن العشرين (على النحو الذى نشهده في كتابات أحمد فتحى زغلول واحمد لطفى السيد على سبيل المثال) - يصطدم بالعديد من العقبات المادية والحقائق الاجتماعية والثقافية . ومن هنا جاءت ازمة «الفكر الليبرالى» في مصر عبر مسيرته من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

كذلك جاء ما يمكن تسميته «بالفكر التقنوى» الذى يدعو للحداثة في قوالب فنية مجردة ليصب جل اهتمامه في كيفية سد «الفجوة التقانية» التى تفصل حاضر العرب عن حاضر الغرب ومستقبله[٦] . وهنا أيضا يظل «الغرب» - وفقا لهذه الرؤية - هو الاطار المرجعى الذى يقاس عليه في مجال التقدم

الفني ، بغض النظر عن الظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية التي مهدت لتلك القفزة في التقنية .

ولعل البدايات الأولى للخطاب «التقانى والتحديثى» في مصر المعاصرة يمكن ارجاعها لعلى باشا مبارك ، ثم نجد له اصداء واضحة في كتابات اسماعيل صدقي وحافظ عفيفى .. قبل ان يتبلور فى فكر «جماعة الرواد» قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، مع إقلال شبه متعمد من شأن المسألة الديمقراطية والمسألة الاجتماعية

ويوضح صبحي وحيدة في مؤلفه الهام في اصول المسألة المصرية (١٩٥٠) قضية اغتراب تيار الفكر الاصلاحى التكنوقراطى عن الواقع المصرى ، بقوله : «والعلة فى هذه الطريقة التى يجرى عليها الاصلاح لدينا هى .. ان الذين يشرعون يقلدون الغرب بدلا من ان يدرسوا الحقائق الواقعة ، ويخلطون بين الاوضاع الاجتماعية والقوانين التى تنظمها ، فينقلون هذه وهم يظنون انهم ينقلون تلك»(٧) .

٣ ـ ازمة «القطع» و«الوصل» فى الفكر المصرى المعاصر .

لعل الازمة التى يمر بها الفكر المصرى منذ الربع الاخير للقرن التاسع عشر ، تكمن فى افتقاد العلاقة الجدلية بين «الفكر» و«الواقع» . فهناك ازمة حول مع أى «تراث» يجب أن نقطع ، ومع أى فكر «تنويرى» أو «نهضوى» يجب أن نصل ؟ ولعل افتقاد الميزان الصحيح فى العلاقة بين الفكر والواقع

هو الذي أدى الى الغلو في «العقلانية» ، من ناحية ، والغلو في قيمة «الجديد» الوافد ، من ناحية أخرى . وفي تقديري ، أننا شهدنا على الساحة الفكرية نوعين من القفز فوق الواقع منذ بدايات هذا القرن : النوع الأول هو الهروب الى الخلف في شكل محاولة لاعادة انتاج ماض لم يبق ماثلا في الواقع المعاش ، بل يعيش فقط في ثنايا «العقل السلفي» . والنوع الثاني هو الهروب الى الامام (la fuiten avant) من خلال مقولات الفكر «الليبرالي» و«الماركسي» ، في صياغاتها الغربية «المحضة» ، بوصفه نموذجا كاملا — مما يجعلها «فكرا طوباويا» يسبق عصره .. ولا يجد جذورا يستند اليها في تربة الواقع[8] .

في الحالتين ، يرى الجابري — وهو محق في ذلك — أن أزمة الفكر العربي المعاصر تكمن في التفكير «خارج الواقع» ، أي من خلال «نموذج جاهز»[9] . ونضيف من جانبنا وفقا لنظام «تسليم المفتاح» (turm - key model) .

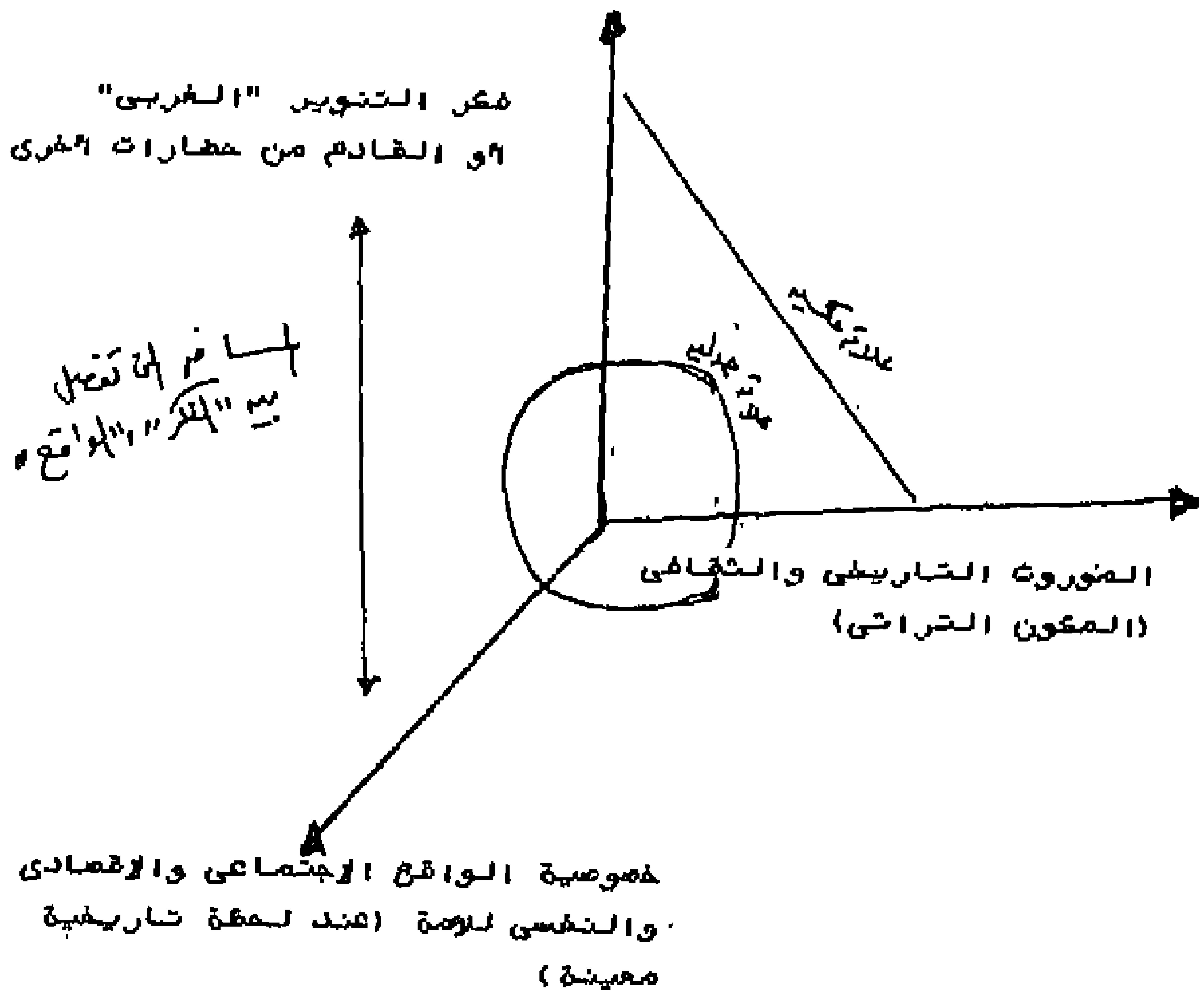
ويرى صبحي وحيدة أن هذا الفكر «التنويري» الذي يجيء ويذيع من الغرب لم يكن عنصرا هاما من عناصر النهضة المحلية ، لأنه يأتي من الخارج نفسه شيئا يفرض على عامة المجتمع ، ولا يكون شيئا نابعا من أعماقه . ولا يصدر من قاع الحياة الاجتماعية الاصيلة[10] . وهذا يؤدي بدوره الى تعميق «المسافة» أو «الانفصال» بين النخبة والجماهير ، على حد تعبير طارق البشري .

ولعل هذا يفسر ، من ناحية أخرى ، بعض النجاح الذى صادفته بعض التيارات الفكرية التى قامت على «التأليف» «والتركيب» بين العناصر الحية فى «التراث» ، من ناحية ، وبين بعض الأفكار «التحديثية» و«التنويرية» القادمة من الغرب ، من ناحية أخرى ، وذلك دون إفراط أو تفريط . إذ كان لتلك المحاولات صدى أكبر لدى كل من وجدان وجمهرة واسعة من عناصر الطبقة الوسطى ، والبرجوازية الصغيرة فى مصر ، وهى الفئات الأعلى صوتا والأكثر فاعلية فى الحياة السياسية والفكرية والثقافية . وذلك بالمقارنة بتيار «السلفية الضيقة» الذى يطرح نفسه باعتباره «منظومة فكرية مغلقة» غير قابلة للتطوير والتطعيم فى ضوء معطيات الواقع وروح العصر ، وكذا تيارات «الليبرالية» و«الماركسية» فى صياغاتها الخالصة والجامدة والتجريدية .

ولعل أبرز رموز وأعلام هذا التيار التأليفى والتركيبى — ولا أقول التلفيقى والتوفيقى كما قد يحلو للبعض — تيار «العروة الوثقى» بقيادة جمال الأفغانى ومحمد عبده الذى تتلمذ فى رحابه سعد زغلول وآخرون من قيادات مصر الفكرية والعملية ، وعبد الله النديم صاحب مجلة «التنكيت والتبكيت» ومحمد طلعت حرب مؤسس بنك مصر (راجع : لخالد محمد خالد فى كتاباته الأولى (وخاصة من هنا نبدأ) . إذ تحوى كتابات هؤلاء مكونا «تراثيا» هاما ينهل من الموروث التاريخى والثقافى للأمة (بما فى ذلك المعتقدات الدينية) ، وكذلك مكونا «تنويريا» و«تحديثيا» هاما يراعى أهمية تطوير

الواقع الاقتصادى والاجتماعي المصرى ، وكذا خصوصية التكوين النفسى والوجدانى للأمة وطبقاتها وطوائفها المختلفة . ويقترب رفاعة الطهطاوى وطه حسين بدرجات متفاوتة من هذا النمط «التأليفى» .

ويمكن لنا تصوير «الاحداثيات الفكرية» لهذا «التيار النهضوى» فى فراغ هندسى ثلاثي (Three - dimensional space) على النحو التالى :



وباعتباره أحد ممثلي هذا التيار التاليفي في الفكر المصري ، لم يكن عبد الله النديم ـ غافلا عن «البعد الطبقي» في رؤيته السياسية والاجتماعية ، اذ جاء في مذكرات النديم السياسية حول اسباب نكسة وهزيمة العرابيين في مصر : «ومن يرجو الظفر بالحرب باناس اجسامهم في الشرق وارواحهم في الغرب .. ونحن (العرابيون) تحركنا والامير مع العدو ، والامراء أنفت من الدنو ، والنبهاء اعضاد للاجانب ، والوجهاء نائمون في جانب» . وهنا نجد ربطا واضحا بين المسالة الاجتماعية والمسالة الوطنية لدى النديم ، ليس بعيدا تمام البعد عن بعض الصياغات الماركسية حول «الكومبورادور» .

وهكذا تختلف «الاطر المرجعية» (Axes of references) ، و«الاحداثيات الفكرية» (intellectual co - ordinates) داخل هذه الاطر المرجعية . واحيانا قد يتطلب الامر «تدوير تلك المحاور» و«الاطر المرجعية» واعادة تحديد موقع «الاحداثيات الفكرية» داخلها ، لكي تصبح اكثر ملاءمة لقضايا النهضة والتقدم عند كل منعطف هام في التاريخ المصري الحديث ، منذ انعقاد المؤتمر الوطني الاول في هليوبوليس في ابريل ـ مايو ١٩١١ .

٤ ـ التقلبات الفكرية «الدورية»

يجب التسليم بداءة بان الحياة الثقافية والفكرية في اى مجتمع تجتاحها موجات وصراعات لا تعتبر مجرد رد فعل ميكانيكي لما يحدث في البنية التحتية وعلاقات الانتاج ، بل

ترتبط تلك «التقلبات الفكرية» بعوامل ذاتية ونفسية على المستوى الكلى والمجتمعى . ولعل تلك «التقلبات الدورية» فى الحياة الفكرية والثقافية تقترب (دون ان تتناظر بالضرورة) من فكرة «التقلبات الدورية الاقتصادية» (business cycles) ، حيث تتابع فترات «الكساد والركود» وفترات «الازدهار والانتعاش» .

ولعل تلك «التقلبات الفكرية» التى ترتبط بشدة بما يمكن تسميته «بالمزاج النفسى» للأمة هى التى تفسر سقوط «جمهورية فيمار» وصعود النازية فى المانيا ، وكذلك صعود «الفاشية» فى ايطاليا ، وصعود التاتشرية مؤخرا فى انجلترا . وهذا يجافى بلاشك «النظرة الخطية» (uni - linear view) للتاريخ باعتباره الامتداد المطرد والمستمر لخط «التقدم والتنوير» ، فى توازٍ مع ما يحدث من تطور لقوى الانتاج ودرجة تقدم الفنون الانتاجية . وتلقى كتابات «انتونيو جرامشى» و «ويلهلم رايخ» بعض الضوء على بعض اسباب الانتكاس والمسيرة التقدمية على صعيد الفكر والسياسة فى ايطاليا والمانيا خلال العشرينات والثلاثينات .

ولعل ما يحدث فى المجتمع المصرى من تراجع «للعقلانية» ، وما يسمى «خط التنوير» ، وتصاعد منتظم للفكر السلفى منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن ، انما هو نتاج لذلك المزيج الفريد من العوامل الاقتصادية والنفسية والمزاجية للأمة . ولقد شهدنا ارهاصات مماثلة لذلك ـ وان كانت على نطاق اضيق ـ خلال حقبة الثلاثينات فى مصر كرد فعل للأزمة الاقتصادية الحادة التى اجتاحت المجتمع منذ عام ١٩٢٩

حالة الاحباط السياسى التى سادت قطاعات هامة من الطبقة المتوسطة والشباب نتيجه سلوكيات الوفد وقيادات ثورة ١٩١٩ ، بعد فترة محمومة من الصعود الفكرى خلال العشرينات . وقد اقترب بعض كتابنا من نظرية «الدورة الثقافية» هذه ، اذ نجد غالى شكرى يقترب من هذه الفكرة فى مؤلفه «النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث» ، حيث تقمت فى تقديره ظاهرتا النهضة والسقوط الى مرتبة القانون الاجتماعى»[١١]. كذلك هناك دراسة (لم أطلع عليها) للدكتور لويس عوض بعنوان «دورات النهضة والاضمحلال» ، يبدو من العنوان انها تقترب من نفس المعنى .

٥ ـ «الاظلام» الفكرى وصعود «الثقافة البترولية» .

يتساءل محمد عابد الجابرى (الخطاب العربى المعاصر ، ص ٣٢) حول ما الذى يبرر الردة الفكرية التى حدثت بعد هزيمة حرب ١٩٦٧ ، فظروف العرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظلت هى هى قبل الهزيمة وبعدها» .[١٢] و«تلك الردة على صعيد الفكر مع بقاء الواقع المادى ثابتا ، يطرح جوهر العلاقة بين الفكر والواقع»[١٣] .

وهذا القول غير صحيح على اطلاقه ، لأن الواقع المادى لم يظل ثابتا خلال الفترة الممتدة منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ حتى وقتنا الحاضر ، اذ حدثت تحولات طبقية ومادية هامة اثرت على المواقع الطبقية وعلى الأوزان النسبية للشرائح الاجتماعية المختلفة داخل كل طبقة ، تحت تأثير الهجرة والمال النفطى والانفتاح . ومن هنا جاءت ملاحظة الجابرى متعسفة بعض الشىء ، حيث يشير إلى أن «مقولات الخطاب

العربى الحديث والمعاصر يعبر عن حالة نفسية وليس عن حقائق موضوعية»[١٤] . وبالتالى فهو «خطاب وجدان» وليس «خطاب عقل»[١٥]

ولعل اهم تاثيرات عمليات هجرة العمالة ، على اختلاف مستويات مهاراتها . الى البلدان النفطية ، تمثلت فى بروز وصعود ما اسماه د . حسن الساعاتى «الفئات المرسمّلة» فى المجتمعات العربية المرسلة للعمالة ، وعلى راسها مصر . ويعرف د . الساعاتى هذه الفئات التى ترّسمّلت انها تمثل شرائح من الفئات الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة ، مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة للبلدان النفطية فى تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية ، جعلتها تنتمى الى ما يسمبه شريحة «الالفونيرات» ، «اى الذين يملك الواحد منهم الآلاف من الجنيهات (او الدنانير او الريالات والدولارات وغيرها من العملات الحرة الاخرى) ، التى يستثمرونها بشتى الطرق وبخاصة كودائع فى المصارف العربية والاجنبية والوطنية»[١٦] .

وقد تكونت هذه الفئات اول ما تكونت من المهنيين (الاطباء ، المهندسين ، المحاسبين ، المعلمين ، اساتذة الجامعات) الذين عملوا فى البلدان العربية النفطية خلال الخمسينات والستينات . ولكن ما ان الغيت قيود السفر والاقامة فى الخارج ، حتى انضمت الى قوافل المهاجرين فئات جديدة من العمال المهرة ونصف المهرة والفلاحين المعدمين وذوى الحيازات القزمية .. وحتى من بين صفوف

فئات «البروليتارية الرثة» (كالبوابين ، وخدم المنازل ، السعاه ، إلخ) . وقد قام العديد من هؤلاء لدى عودتهم توظيف «الفوائض الادخارية» التى تم تكوينها اثناء عملية هجرة ، فى «شراء قطع صغيرة من الأراضى الزراعية اراضى البناء ، وامتلاك سيارات النقل ، والات الحرث والرى الجرارات والجرافات ، فضلا عن الايداع فى المصارف»(١٧) ونضيف من عندنا الاستثمار المالى لدى «شركات توظيف لاموال» التى استقطبت جانبا هاما من مدخرات صغار لمتوسطى المدخرين ، معظمهم من فئة «الالفونيرات» .

ونظرا لان هذه الفئات لا تمتلك رؤوس اموال كبيرة ولا موز اصولا انتاجية على نطاق واسع ، فيكون من الاصوب ـ ى تقدير د . حسن الساعاتى ـ تسميتها «بالفئات مرسملة» ، تمييزا لها عن «الفئات الراسمالية» التى تمتلك رؤوس أموال كبيرة وتدير استثمارات واسعة النطاق(١٨)

والشيء المؤكد ان هذه «الفئات المرسملة» الجديدة اخذت ، التكاثر والتوسع فى مراتبها خلال حقبة السبعينات فى دد من المجتمعات العربية المرسلة للعمالة على نطاق كبير : مصر ، اليمن العربية ، الاردن ، السودان . فنجد ان بعض موظفين الحكوميين من الفئات الادارية والكتابية يقوم لدى بلدته فى تشغيل وتوظيف مدخراته فى مشروعات تجارية او دمية صغيرة الحجم ، كما يتحول بعض الحرفيين السابقين «مقاولين صغار» يعملون لحسابهم الخاص .. بينما ميش قسم كبير من المهنيين على ريع «الشقق المفروشة» .. الودائع المصرفية» وشهادات الاستثمار وشهادات الايداع

بانواعها .. وبالتالي نمت وتغلغلت «العقلية الريعية» القائمة على الكسب السريع والانفصام بين «الجهد» و«العائد».[١٩]

فلا عجب اذا ، ان تؤدي هذه التطورات الى بروز «الفئات المرسملة» بشكل واسع في صفوف فئات الطبقة الوسطى وعناصر البرجوازية الصغيرة .. بل الفئات العمالية . وقد نتج عن ذلك تداعيات هامة في اوضاع البنية الاجتماعية والطبقية في تلك البلدان ، اذ ازدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة (دخل الملكية ودخل العمل) . وكذلك ارتفع عدد الاجراء الذين يتحولون يوميا الى ملاك ومستثمرين صغار او حائزين لاصول مالية (ودائع ، اوراق مالية) دون ان يتخلوا تماما عن وظائفهم واعمالهم الاجرية الاصلية . وكان لذلك بلاشك انعكاسات هامة على جبهة الثقافة والفكر .

ان السلوك المحموم الذي ياخذ شكل السعي للحصول على الريع بأي ثمن ومن اي مصدر ، من قبل غالبية المواطنين في المجتمعات الريعية النفطية ، انما يؤثر على نظرة الافراد لآليات وأسلوب أداء النظام الاقتصادي ككل . ولقد سبق ان ذكرت الاستاذة ان كروجر : «انه اذا اعتبرنا توزيع الدخل في مجتمع ما هو نتاج لعبة الحظ والمصادفة (Lottery Game) ، حيث ينقسم السكان الى افراد ناجحين (او محظوظين) يحصلون على اقصى قدر من الريع (النفطي) ، واخرين ، فاشلين لم يحالفهم الحظ او المهارة للحصول على الريع باشكاله المختلفة . في مثل هذا النوع من المجتمعات ، فان آلية السوق تغدو ضربا من الوهم».[٢٠] .

هوامش :

(١) محمود محمد شاكر ، رسالة في الطريق الى ثقافتنا ، كتاب الهلال ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٧) ، ص ٢٣٢ .

(٢) راجع : Fredric jameson , The Realist Floor - plan, P. 374)

(٣) راجع محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢)، ص ١٨ .

(٤) سلامة موسى ، ما هي النهضة ؟ (القاهرة : مؤسسة سلامة موسى للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ) ، ص ١٠٨

(٥) راجع حول هذا مفهوم Nerbert Elias' The Civilising process:

(٦) راجع : محمد عابد الجابرى ، اشكاليات الفكر العربي المعاصر (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٤ .

(٧) صبحى وحيدة ، في أصول المسألة المصرية ، طبعة جديدة منقحة ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٧٤ وص ٢٨٩ .

(٨) يمكن أن نذكر فى هذا الصدد النموذج الماسلوى الخاص بالمدرسة السريالية فى الفن التى ازدهرت في اواخر الثلاثينات في مصر على يد كامل التلمسانى ، ورمسيس يونان ، وفؤاد كامل وملات مشبه منتحرة، - رغم طليعيتها - لأنها كانت صدى للخارج، اكثر من كونها استجابة لحركة الواقع المحلى .

(٩) محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربي المعاصر ، ص ٢٠ .

(١٠) صبحى وحيدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩

(١١) راجع : د . غالى شكرى ، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) ، ص ٢٦١ .

(١٢) الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، ص ٣٣ .

(١٣) المصدر نفسه

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) المصدر نفسه

(١٦) انظر حسن الساعاتى : «الفئات المرسملة فى مصر المعاصرة» (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، فبراير ١٩٨٥ ، ص ١ بحث غير منشور) .

(١٧) المصدر نفسه

(١٨) المصدر نفسه

(١٩) راجع : محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ١٩٨٨) ، ص ١٨٦ .

(٢٠) انظر : Ann Krueger, «The political Economy of the Rent Seeking Society», American Economic Review, vol 64, no 3 (June 1974), p. 302

الفصل الثانى عشر :

حول الحروب والتسويات الفكرية

حسنا فعل الاستاذ طارق البشرى عندما طرح علينا ملاحظاته الثاقبة حول «أساليب الصراع الفكرى» فى تلك اللحظة الحرجة من تاريخ تطور مجتمعنا (راجع : مجلة الهلال ، عددى مارس ومايو ١٩٨٨) ، فقد رصد بحق عددا من الظواهر السلبية التى تحيط بجو الصراع الفكرى والسياسى الدائر فى بلادنا ، لتحرفه عن مساراته الاساسية وتفتت من جهد وطاقة الجماعات السياسية المتصارعة وتفرقه فى دوامات لا تقود بالضرورة الى نهضة او تقدم .

وإذا كنا نتفق مع طارق البشرى على أن قائمة رصد المشكلات التى يواجهها المجتمع المصرى فى اللحظة الراهنة هى قائمة تكاد تكون سليمة ومتفق عليها من جانب القوى المختلفة المتصارعة ، فإننا نختلف معه حول أن تكون قائمة رصد الحلول هى الأخرى سليمة وموضوع اتفاق عام .. وان المشكلة انما تكمن فى مجرد توصيل الخيوط بين كل من بنود القائمتين . فكل من يعايش عملية الصراع الفكرى والسياسى التى تدور رحاها هذه الايام .. يعلم ان هناك خلافا حادا ومشتعلا حول تشخيص قائمة الحلول المقترحة للمشاكل القائمة . ولذا فإن ابعاد الأزمة الراهنة .. تتجاوز بكثير مجرد

توصيل الخيوط بين بنود القائمتين ، اذ أن جزءا هاما من عملية الصراع الفكرى والسياسى تتمحور تحديدا حول الاختلاف في مناهج الحل لمشكلات المجتمع المصرى .

وهذا يزيد من خطورة الامر ويزيد من حجم الصعوبات والتحديات التي تواجه أساليب إدارة الصراع الفكرى في مجتمعنا .. بما تحمله من مخاطر تبديد طاقاته في حروب فكرية ضروس لا تفضى سوى الى مزيد من التطرف والخندقة الفكرية ، وتغليب التناقضات الثانوية على التناقضات الاساسية . ولذا نجد الكاتب يؤكد على أن جهود «التسوية الفكرية» المطلوبة تقتضى «جهدا فكريا ينزع خواص التنافى بين الاتجاهات الفكرية الغالبة الشاغلة للساحة الجماهيرية» . ولكننا يجب ان نحذر منذ البداية بأن عملية «نزع خواص التنافى بين الاتجاهات الفكرية الغالبة» ليست عملية جراحية بسيطة بل معقدة ، لان «خواص التنافى» ليست مشتقة من ساحة الفكر .. بل هى موجودة ، وبشكل أساسى ، فى الواقع المعاش وتفرزها تناقضاته وطبيعة تطوراته .

القضية المطروحة إذن مهمة وخطيرة ، ويجب ان تأخذ حقها من المناقشة والتامل فى ظل حالة التناحر الفكرى والشرذمة السياسية التى يعيشها مجتمعنا .. فى لحظة تتعاظم فيها التحديات وتتدنى فيها مستويات الاستجابة لتلك التحديات ... وتدلهم فيها عناصر الازمة .

واذا كنا بصدد الحديث عن التسويات الفكرية وفتح الحدود الفكرية بين التيارات الفكرية والسياسية المتصارعة

على الساحة المصرية ، دعونا نتساءل من ذا الذى يبادر باغلاق الحدود الفكرية واغلاق باب الاجتهاد والحوار ؟

إن هناك بعض عناصر وفصائل التيار الاسلامى ، ينكرون «التعددية الفكرية والسياسية» ، ويبادرون باغلاق الحدود الفكرية ويلوحون بتطبيق «حد الردة» على كل من يخالفهم فى الرأى والاجتهاد ، وفى الوقت نفسه ، نجد ان المفكرين

الاسلاميين الذين يدعون للحوار والاخذ باسلوب «التسويات الفكرية» هم اصحاب الصوت الاكثر خفوتا فى الشارع الاسلامى . وضمن هذا الاتجاه نجد مفكرا اسلاميا بارزا مثل الدكتور احمد كمال ابو المجد يؤكد على «ان إقامة احكام الاسلام فى عصرنا تحتاج الى اجتهاد عقلى كبير ، وللعقل سبيل الى ذلك لا يسع عاقلا إنكاره ، فالنصوص ـ قرآنا وسنة ـ محددة متناهية ، والحوادث متجددة غير متناهية .. وحركة الزمن سنة من سنن الله ، وحركة التشريع علاقات تلك الحركة امر من أمر الله» (راجع : «د . كمال أبو المجد ، حوار لا مواجهة ، كتاب العربى ، إبريل ١٩٨٥ ، ص ٤١) .

إننا لا نريد أن نستخلص من ذلك ان التيار الاسلامى هو التيار الوحيد الذى يمارس عملية إغلاق «الحدود الفكرية» .. فهناك ممارسات فى هذا الاتجاه من جانب القوى الاخرى ، ولكن عندما يستخدم الدين من جانب إحدى القوى السياسية كأداة لتكفير الخصوم السياسيين ومصادرة الحوار باسم عدم «الشرعية الدينية» تكون المسألة اكثر خطورة ، ومستقبل «التسويات الفكرية» المطلوبة أكثر إظلاما .

ازمة المجتمع المدنى

ليس هناك من شك فى ان المجتمع المصرى عموما والمجتمع المدنى بصفة خاصة يمر بازمة حادة ، هى ازمة «وجدانية» بالدرجة الاولى . ولقد تحدث البعض عن «صحوة المجتمع المدنى» خلال السنوات الاخيرة كظاهرة صحية ، ولكن فاتهم ان تلك «الصحوة» هى صحوة مأزومة تحوى فى طياتها روح الفرقة والتشقق .. ويضيع فى خضم الصراعات والمقارعات الخط الرئيسى للنهوض والتقدم ، الذى يجمع شتات الامة ويضم قواها الاجتماعية والسياسية الحية ، فمازلنا حتى اليوم ـ وبعد مرور اكثر من خمسة وعشرين عاما ـ نلعق جراح هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وتستخدم واقعة تلك «الهزيمة» كأداة لمصادر المستقبل بجريرة الماضى ، ولاسيما من جانب القوى «الليبرالية الجديدة» ، ودوائر بعض رجال الاعمال .

ولذا فاننا لا نغالى ، كثيرا اذا قلنا أن السنوات الاخيرة قد شهدت نوعا من إندلاع الحرب الأهلية الفكرية فى مصر ، حيث ازدادت عمليات الخندقة الفكرية والانغلاق المذهبى .. وتآكلت «المساحات الوسطية» التى كانت تسمح بالتاليف بين القلوب والافكار والعمل السياسى الفاعل . فلم يعد يهتم كل فريق «متصارع» بمعايشة وفهم المنطق الداخلى للرأى المخالف .. بل جرت العادة الذميمة على تشويه منطلقات الرأى الآخر ومناقشتها باسلوب «كاريكاتيرى» مبتسر .

وليس هناك من شك أن قوى خارجية (إقليمية وعالمية) تلعب دورا هاما ونشطا فى تأجيج نيران الصراعات الجانبية .. وسكب الزيت على نيران الصراعات القائمة فى المجتمع المصرى . إذ إن العديد من مؤسسات «المجتمع المدنى» القائم لم تنج من شبهة الاختراق خلال السنوات الأخيرة ، وهذا يؤثر بدوره على اسلوب إدارة الصراع الفكرى فى مجتمعنا .. ويعطى دورا اكبر لما أسماه طارق البشرى «رجال الأمن الفكرى» الذين «يجوبون خلال الديار مفتشين عن كل ما يتعاطف مع الطرف الاخر فيقصونه ، دعما وتاكيدا للمفاصلة الفكرية والطيعة بين الاطراف المتصارعة .. وهؤلاء هم فى واقع الأمر ليسوا رجال «أمن» .. بل رجال «تخريب» و «تأليب» . يدفعون البلاد نحو «فتنة كبرى» .. لا يعرف منتهاها .

ولقد تزايدت عمليات بناء التحصينات والسدود من جانب كل فريق حول موقعه الفكرى ، واحاطته لمعتقداته الفكرية والسياسية بجو من الاسطورية والمثيولوجيا يضفى عليها «قداسة مصطنعة» .. مما يؤثر بلا شك على نمط الجدل الفكرى والسياسى القائم ، ويقود فقط الى نوع من «المراوغة الفكرية» . وتلك ظاهرة لها جذور محددة فى حياتنا وتراثنا الفكرى .. حيث هناك نزعة رفض التأليف الجدلى بين الاشياء والافكار .

ولعل طارق البشرى قد وضع اصبعه على آفة هامة من

افات الصراع الفكرى فى بلادنا الا وهى إدارة الصراع الفكرى بين الاطراف المختلفة على مستوى العموميات والمقولات المجردة ، دون محاولة الاقتراب من الظروف الواقعية الملموسة لتطبيق تلك الافكار . فقلما يحفل اى من الاطراف المتصارعة «بجرد المحتويات التطبيقية لكل فكرة نظرية وبيان المفاد الواقعى لكل فكرة مجردة» ، او رد كل فكرة الى عناصرها التطبيقية .

إذ ان استمرار الصراع عند مستوى العموميات والمقولات المجردة ، بغض النظر عن المحتوى التطبيقي لتلك المقولات ، ، يؤدى الى مزيد من الاظلام والضباب الفكرى ، ويساعد على خلق نوع من «اليقين» لدى انصار هذا التيار الفكرى او ذاك .. الامر الذى يتعثر معه فتح الحدود الفكرية بين التيارات المختلفة المتصارعة .. ولعلنا لا نغالى كثيرا اذا قلنا ان المنطقة العربية كلها قد دفعت ثمنا باهظا لادارة الصراع الفكرى بين التيارات المختلفة على مستوى «الشعارات» دون السعى لتفصيل كيف يمكن تشغيل وتطبيق تلك الشعارات فى الواقع . فعندما يتم الوصول الى السلطة ، ويواجه اصحاب هذا التيار او ذاك تضاريس الواقع وجها لوجه .. تضطرب الافكار والشعارات وتترنح .. بل تتهاوى ، ليحل محلها اسلوب «التجربة والخطأ» بما يجره على الشعوب من ويلات وكوارث ونكبات .

ولعل المثلث الثانى المشتق من اسلوب ادارة الصراعات الفكرية حول قضايا مصيرية على مستوى «الشعارات

العمومية» هو الارتكان للكسل الفكرى وضعف روح الاجتهاد والتجديد والابتكار ، فعندما ترفع بعض القوى السياسية شعار «الاسلام هو الحل» او «القطاع الخاص هو الحل» او «الاشتراكية هي الحل» ، يظل المحتوى البرنامجى لتلك الشعارات غامضا ومطاطا .. وفى غياب الاجتهاد والتجديد الفكرى يتم الانكفاء على تجارب وتراث «السلف الصالح» أو النهل من «تجارب الغير» .

إن هذا النهج السلفى فى إعطاء مضمون للشعارات المرفوعة من جانب القوى السياسية ، هو نهج عام يكاد يطغى على الخطاب السياسى لكافة القوى السياسية فى اللحظة الراهنة .

فالذين يرفعون شعار «الدولة الاسلامية» لا تصدر عنهم اجتهادات واضحة بخصوص واقع ومشاكل المسلمين اليوم ، بل يبحثون فى خزانة الفقه القديم لكى يردوا على التحديات التى يفرزها الواقع المعاصر . والذين يرفعون الشعارات الليبرالية اليوم لا يجدون خير برهان او دليل على صحتها وجدواها سوى الحديث عن امجاد ثورة ١٩١٩ . وكرامات مصطفى النحاس والسلبيات الديمقراطية لتجربة ثورة يوليو .. دون التصدى لمشاكل تشغيل «النموذج الليبرالى» فى ظل تضاريس الواقع الاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى فى الثمانينيات .

كذلك نجد انصار الفكر الناصرى يعيشون فى معظم

الاحوال ، على اجترار منجزات الفترة الناصرية . دون بذل الجهد اللازم لما يمكن ان يقدمه الفكر الناصرى اليوم بعد ان تدفقت مياه كثيرة فى النهر . وبالمثل نجد لدى أنصار الفكر الاشتراكي ارتكانا مبالغا فيه الى حصيلة التجارب السابقة لبناء الاشتراكية في بلدان اخرى وفى ظروف تاريخية مغايرة ، دون محاولة استخلاص الدروس المستفادة من مشاكل وعثرات بناء الاشتراكية في مصر وغيرها فى البلدان . كذلك نلمس نوعا من الاستخفاف بالتحديات التى يواجهها الفكر الاشتراكى فى مجتمع تشوهت فيه قيم ومبادىء الاشتراكية بفعل الدعايات المختلفة ، من جانب ، وبفعل الظروف الموضوعية التي افرزتها الحقبة النفطية وما صاحبها من هجرة وبترو - دولارات ، من ناحية اخرى . فلم يعد هذا الفكر فكرا خالصا نقيا كما كان الحال فى العشرينيات والاربعينيات .. بل غدا فكرا معاشا مجربا ، بما له وما عليه من تبعات .

ولهذا فإن أزمة الصراع الفكرى الدائر الآن على جبهة الثقافة والسياسة والاقتصاد فى مجتمعنا تعود الى أنه حوار لا يحتكم الى «الواقع المعاش» ، بل إلى «النصوص» . وهذا يقود الى منزلق هام للفكر السياسى والاجتماعى فى بلادنا ، يتمثل فى ربط الافكار والمقولات بظرف تاريخى زمانى او مكانى قد لا يتكرر ، وهكذا يدخل الصراع الفكرى والصراع السياسى عموما فى مأزق يصعب الخروج منه ، لان الحوار السياسى يصبح أشبه «بحوار الطرشان» . وما دام الاحتكام

هو إلى النصوص وليس الى الواقع ، فسرعان ما تزداد الفرقة الفكرية والتشرذم السياسى ، حيث يتم الخلط بين الاصول والفروع والاساسى والثانوى والعاجل والمؤجل

ولعل الانقسامات الداخلية الحادة التى تعيشها التيارات الاسلامية والناصرية واليسارية هى خير دليل على حالة التشرذم الفكرى هذه ، إذ تعكس «الذاتية الفكرية» لكل فريق او فصيل نفسها فى شكل تمايزات تنظيمية وسياسية ، وهى «ذاتية» وليدة العزلة وضعف الممارسة الاجتماعية . فعندما يختل «الميزان السياسى» يختل «الميزان الفكرى» .. وليس العكس كما يعتقد البعض . إذ إن «الميزان الفكرى» ليس ميزانا معلقا فى الهواء . بل لابد له من ان يلامس تضاريس الواقع ، والا اصبح دليلا ونبراسا لحلقة صوفية .. وليس دليل عمل ونهضة لحركة سياسية فاعلة .

وإذا كان هناك حراس «للحدود الفكرية» .. فهناك ايضا اصحاب «الحوانيت الفكرية» . المولعون بلعبة التمايز والذاتية الفكرية والشرذمة السياسية ، ويدفعون الصراعات الى المسارات الجانبية بعيدا عن الطريق العمومى للنهضة . حتى ينتهى الامر بإفلاس لكافة الحوانيت (المشهرة وغير المشهرة) .. وإفلاس الحياة السياسية والديمقراطية فى مجملها .

الكتلة التاريخية ومشروع النهضة الوطنية

ينعى طارق البشرى حالة التشتت والتجزؤ التى تعيشها البلاد فى تلك الفترة الحرجة من تاريخها .. وخطورة خلق وحدات كفاح جزئية تؤدى الى تشتيت التجمع الكفاحى

العام . ولكنه يعود ليؤكد في الجزء الأول من دراسته : «أنه من الخطأ أو من عدم الدقة ان نتصور ان هذا الشاغل الذى يشغلنا يتعلق بما يسميه البعض «الجبهة السياسية» .. إنه اهم من ذلك واخطر ، لان يتعلق بتوثيق عرى التماسك فى بنيان الامة ، إنه يتعلق برتق الفتوق فى قماش الامة لتقوى اشرعتها فى مواجهة الرياح .. إنه يتعلق بتكوين التيار السياسى الحضارى الغالب في أمتنا» .

ولعل الكاتب هنا يتحفظ على صيغة «الجبهة» باعتبارها تركيبة كيميائية ، بين عناصر شتى ، لا ترقى لمستوى التحديات التى يمكن ان تتعامل معها الحركة الواحدة الجامعة ، مثلما كان الحال مع الوفد فى لحظة هامة من تاريخ الكفاح والجهاد الوطني . ولكن الدعوة الى الحركة الواحدة الجامعة فى المجتمع المصرى اليوم تحمل فى طياتها العديد من المحاذير ، لعل أهمها طمس التمايزات الفكرية والسياسية للقوى المختلفة لحساب ما يسمى «بالتيار الغالب» . ومن ناحية اخرى ، فنحن نعتقد أن المجتمع المصرى قد قطع شوطا طويلا في مجال التمايـز الطبقى والاجتماعى والايديولوجى منذ العشرينيات ، لدرجة يصعب معها الحديث عن تلك الحركة الواحدة الجامعة .. دون ان ينطوى ذلك على درجة ما من درجات القسر والقهر .. وفرض سيطرة وهيمنة احدى القوى ـ التي تدعى لنفسها الغلبة ـ على بقية التيارات الفاعلة فى المجتمع .

ولكن مسعى بناء الجبهة بين القوى السياسية المختلفة

الساعية للنهضة والتقدم ليس بالأمر اليسير ، فرغم التمايزات الفكرية واختلاف مناهج العمل . يمكن البحث دوما عن مساحة للاتفاق حول رؤية استراتيجية محددة لمهام التحرر والبناء المرتبطة بمرحلة معينة ، بحيث تتوحد القوى ـ رغم تمايزاتها ـ حول برنامج عام لا تشوبه شبهة التحالف التكتيكى المؤقت الذى تحكمه اعتبارات آنية .. إذ انه رغم اختلاف المنطلقات العقائدية والرؤى السياسية هناك قضايا ملحة على جدول اعمال المستقبل مثل : التنمية المستقلة ، حل مشكلة الديون الخارجية ، تحقيق العدل الاجتماعى ، التصدى للمخططات الصهيونية فى المنطقة العربية .

إن القضية المطروحة اليوم وبإلحاح على جبهة الفكر والسياسة الوطنية هى تجميع تلك القوى التى يمكن ان تشكل «الكتلة التاريخية» من قوى وطنية وديمقراطية تقف على أرض التراث وتتعامل معه بألفة وحب .. وتنهل منه بلا حدود ـ ولكن دون ان تحبس نفسها فى قوالب «فكر السلف الصالح» وحده ، متجاوزة بذلك الصراع بين «الموروث والوافد» ، فى اطار ثقافة وطنية خلاقة متطورة .. تتفاعل مع معطيات وحركة الواقع المعاصر .. بلا جمود وبلا تغريب ..

الجزء الثالث

نظرات فى أوضاعنا الاقتصادية الراهنة

نحاول فى هذا الجزء إلقاء نظره فاحصة على أوضاعنا الإقتصادية الراهنة ، إذ أن سلامة التشخيص للاختلالات والاعتلالات الاقتصادية هو السبيل لوصف وتحديد سبل العلاج . ويتناول الفصل الافتتاحى لهذا الجزء قضية هامة تتعلق بمفتاح فهمنا للأوضاع الراهنة للاقتصاد المصرى ، إذ لم يعد هذا الاقتصاد ، اقتصادا واحدا .. بل «عدة اقتصادات» ، لكل منها الياته وقوانين وازماته .. ولكنها تظل كلها اقتصادات متداخلة يغذى كل منهما الآخر ، بل هناك من المتعاملين والنشطاء الاقتصاديين من يتحركون بين كل تلك الاقتصادات بسهولة وخفة .. وهذه الاوضاع تطرح تحديات على راسم السياسة الاقتصادية عندما يتعامل مع كل من هذه الاقتصادات فى ان واحد ، حيث ان معالجة مشاكل احد تلك الاقتصادات قد يكون له اثار جانبية هامة وتداعيات سلبية فى جنبات الاقتصادات الأخرى .

ولكن الذى يربط بين كل الاقتصادات المتعددة والمتداخلة هو ما يمكن تسميته «رواج الفلوس» ـ على حد تعبير المقريزى ـ وهو ما سوف نحاول ايضاحه وتبيانه فى الفصل الرابع عشر ، إذ إتسمت الفترة منذ منتصف السبعينات برواج هائل للانشطة سريعة الكسب ولآليات جديدة لصنع المال دون جهد او عناء . وتصور البعض ان الرواج المالى والتجارى هو مؤشر للنمو والتنمية وحسن الاداء الاقتصادى ، ولكن سرعان ما بدات آثار الازمة والإعياء الاقتصادى تبدو مع

نهاية الثمانينات ، ويبدأ الخيط الرفيع الذى يفصل بين «الرواج الاقتصـادى» (econoamic prosperiy) ذى الطبيعة المؤقتة ، وبين «الاداء الاقتصادى الحقيقى» (real economic performance) ذى الطبيعة الدائمة ، يتضح تدريجيا . ولكن يظل الخلط قائما فى أذهان الناس ، وفى الواقع الاقتصادى ، بين «الكسب» المرتبط بالجهد والعمل والاداء ، من ناحية ، وبين «الرزق» القائم على اقتناص الفرصة والوساطة والشطارة ، من ناحية اخرى .

وحيث اننا بدأنا نشهد بداية «موسم العودة من الخليج» على نحو ما نفصله فى الفصل الخامس عشر ، فان تصدير الأزمة الاقتصادية للخارج لم يعد ممكنا كما كان الحال منذ منتصف السبعينات ، فلقد جاءت ساعة مواجهة الحقيقة . إذ ان التقدم والرخاء ليس منحة تهبط من السماء لأن التاريخ الحقيقى لا تصنعه محاسن الصدف ، وأن «عقد العمل فى الخارج» ، وان نجح فى حل المشاكل المالية والاجتماعية للأفراد لفترة من الزمن ، فانه لا يحمل فى طياته حلولا ناجحه ودائمة لمشاكل النمو والتراكم الاستثمارى والمعرفى فى مجتمعنا . فياترى هل نرحب ببداية موسم «العودة من الخليج» ، لكى نعالج ما اختل من توازنات اقتصادية واجتماعية وقيمية ، وما لحق بالمجتمع من تجريف للأرض والعقول والسواعد والقيم ؟!

ويجيء الفصل السادس عشر ليطرح مفارقة هامة ، إذ انه

رغم تدفق النقد الاجنبي بشكل هائل على الاقتصاد المصرى خلال الفترة : ٧٥ ـ ١٩٨٥ ، من خلال عائدات صادرات البترول ، ومتحصلات ايرادات قناة السويس ، وتحويلات العاملين فى الخارج ، فان حجم المديونية الخارجية قد

تصاعد بشكل هائل خلال تلك الفترة . وهذا يطرح بدوره مسالة كفاءة استخدام القروض الخارجية لاغراض النمو والتنمية ، وكذلك قضية الديمقراطية والمحاسبة واحكام الرقابة الشعبية على استخدام القروض الخارجية فى كافة مراحلها .. إذ أن كفاءة استخدام القروض الخارجية والرقابة على اوجه استخدامها ضرورة وطنية حتى نخرج من دائرة «ادمان القروض» .

ويطرح الفصل السابع عشر قضية التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية ، واهمية تحقق تلك التوازنات فى ان واحد ، وليس احدا منها على حساب الاخر . إذ أن شيوع الاختلالات الاجتماعية وتفاقمها يؤدى الى نتائج اقتصادية سلبية تؤثر بدورها على استقرار واستمرار «التوازنات الاقتصادية» ذاتها . ويوضح هذا الفصل كيف أن العلاقات السعرية ، والعلاقات الاجرية ، والعلاقات الايجارية كلها انماط من العلاقات التى تحقق توازنات اجتماعية واقتصادية فى آن واحد . ولذا يجب أن نحسن صياغتها وقيادها لان اكثر ما نخشاه اننا اليوم فى سبيلنا للوقوع فى النقيض الاخر لما كان سائدا فى الستينات ، اى الاهتمام «بالتوازنات

الاقتصادية» دون اعارة الاهتمام الكافى لتصحيح «الاختلالات الاجتماعية» المتفاقمة .

ويناقش الفصل الثامن عشر نوعاً آخر من الانفصام فى تفكيرنا وممارساتنا الراهنة ، اذ تم الاسراف فى الحديث عن «الكفاءة الاقتصادية» دون الاهتمام بصنوف اخرى من «الكفاءة» لاتقل اهمية وخطورة عن «الكفاءة الاقتصاديه ، مثل «الكفاءة الاجتماعية» و«الكفاءة المؤسسية» . إذ ان حصر ثمار النمو والتقدم الاجتماعى لصالح فئه (او لشريحة اجتماعية) ، وعلى حساب فئات اقتصادية واجتماعية اخرى ، هو الطريق الاكيد للأزمة المجتمعية الشاملة ، مهما تحسن اداء ميزان المدفوعات وتم خفض عجز الموازنة . كذلك فان غياب «الكفاءة المؤسسية» على مستوى مجمل الاقتصاد والمجتمع ، يؤدى الى تشويه اية «كفاءة اقتصادية» على مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية .. ويرتبط بذلك ما جاء فى الفصل التاسع عشر حول «التخصيصة» فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى ، اذ ان مشكلة ، كل من القطاعين العام والخاص تعود الى طبيعة «البيئة المؤسسية» المحيطة بهما ، التى تتسم بالجمود والتسيب فى ان واحد . ولذا فان المفاضلة بين «العام» و«الخاص» على نحو ما يشيع من العديد من الكتابات الاقتصادية ، هى مفاضلة كاذبة ، إذ ان المفاضلة الصحيحة ، هى بين الادارة الفاشلة والفاسدة ، من ناحية ، وبين الادارة الناجحة والكفؤة ، من ناحية اخرى . ومن هنا فانه لابد من «اصلاح منظومى» شامل لمجمل البنية

الاقتصادية والادارية والسياسية ، حتى يمكن ان تتحقق «الكفاءة الاقتصادية» و«الكفاءة الاجتماعية» ،«والكفاءة المؤسسية» فى آن واحد .

وفى ضوء المخاطر والمحاذير المرتبطة بعدم احترام «التوازنات الاجتماعية» واهدار اعتبارات «الكفاءة الاجتماعية» ، يمكن ان تؤدى برامج الاصلاح الاقتصادى الراهنة الى ازمة حادة لعناصر الطبقة الوسطى فى مصر . ازمة اقتصادية واجتماعية فى آن واحد . إذ أن الاوضاع الاقتصادية والمكانة الاجتماعية لفئات الطبقة الوسطى اخذت تترنح بشدة عند منتصف الثمانينات . فمع نهاية موسم الهجرة للخليج ، ومع تاكل الكثير من المكاسب الاقتصادية التى تم الحصول عليها خلال الفترة الناصرية (التعليم المجانى - الدعم السلعى - ضبط ايجارات المساكن - تثبيت الاسعار - تعيين الخريجين) ، فإن هذه الطبقة ستكون وجها لوجه مع الأزمة خلال النصف الثانى من التسعينات ، اذ أن ارتفاع نفقات التعليم والمسكن والبنزين وشرائح استهلاك الكهرباء ووسائل الترفيه سيدفع معظم افراد تلك الطبقة للخروج تدريجيا من مصاف «مساتير الناس» ، على حد تعبير الجبرتى تلك هى القصة التى يرويها الفصل الاخير من هذا الكتاب ، بعد تحديد سريع لمعالم تلك الطبقة وخصائصها الاقتصادية الاجتماعية .

الفصل الثالث عشر :

الاقتصاد المصرى : اقتصاد واحد أم عدة اقتصادات ؟

توسعت دائرة النقاش حول «الاقتصاد الخفى» ، ومدى تأثيره وانعكاساته على بقية اجزاء الاقتصاد القومى ومن الواضح ان هناك خلطا والتباسا فى المفاهيم حول حدود ومكونات ورقعة ذلك «الاقتصاد الخفى» . ولذا يقتضى الامر رفع بعض الالتباس فى المفاهيم حرصا على وضوح دائرة الرؤية حول هذا الموضوع الهام الذى يهم راسم السياسة الاقتصادية والمواطن العادى على السواء .

واود ان اضع امام الباحثين والقراء المهتمين بهذا الموضوع ، بعض الملاحظات الاساسية لعلها تنير الطريق وتحد من بعض الخلط والالتباس الحادث فى المفاهيم :

(١) من المفضل - بل من الأوفق - استخدام تعبير «الاقتصاد الموازى» بدلا من «الاقتصاد الخفى» الذى يوحى بعدم الشرعية والجنوح للجريمة الاقتصادية ، بينما تعبير «الاقتصاد "الخفى» (أو الموازى) يغطى دائرة واسعة من الانشطة غير الرسمية او «غير المسجلة» ، وليس بالضرورة

غير المشروعة . وهو بالتالى يقابل مجموعة واسعة من المصطلحات المتداولة باللغة الانجليزية بهذا الصدد : (underground, parallel, shadow, unrecorded) .
واذا كان لي ان افاضل بين المفاهيم والمصطلحات المتداولة بالعربية ، فانني ارجح استخدام تعبير «الاقتصاد الموازى» بالمقارنة بتعبير «الاقتصاد الخفي» ، نظرا لأن هناك بعض الانشطة «غير المسجلة» او «غير الرسمية» ولكنها فى نفس الوقت «غير خافية» .. بل ظاهرة «للعيان» ، وتمارس فى وضح النهار .

ويستلزم التحليل الاقتصادى والاجتماعى الدقيق التمييز بين دوائر (او مكونات) للانشطة والمعاملات والصفقات التى تتم فى إطار ما يسمى «بالاقتصاد الموازى» :

● ما درجت الكتابات الاقتصادية الحديثة على تسميته «القطاع غير المنظم» (Informal sector) وهو تعبير شائع فى ادبيات التنمية منذ اوائل السبعينات ، وتم الترويج له على الصعيدين النظرى والتطبيقي من خلال دراسات مكتب العمل الدولي . وهو يغطى فيما يغطى الانشطة الحرفية والخدمية «غير المصرح بها رسميا» التى تمارس على قارعة الطريق او فى الشوارع الخلفية او داخل دور السكن ، بدءا من اعمال اصلاح السيارات وغيرها من الاعمال الحرفية «ذات الطبيعة المنتجة» ، وانتهاء بنشاط الباعة الجائلين وماسحى الاحذية وجامعى القمامة ، ذات الطبيعة الهامشية . وتغطى الدراسة التى قام بها مؤخرا المركز القومى للبحوث الاجتماعية

والجنائية بعنوان «القطاع غير الرسمي فى حضر مصر» هذا النوع من الانشطة وقد سبقتها دراسات اخرى فى هذا المضمار تعود بداياتها الى عام ١٩٨٠ .

● ما جرى العرف فى الكتابات الغربية الحديثة على تسميته «بالاقتصاد الاسود» (Black economy) وهو يطابق ما يطلق عليه بعض الباحثين تعبير «الاقتصاد الخفي» . وهو يشمل مجموعة الانشطة والمعاملات التي تدخل ضمن دائرة

الجريمة الاقتصادية مثل استهلاك المخدرات والاتجار فيها ، وتهريب السلع المستوردة الى داخل البلاد والاتجار فى السوق السوداء للعملة ، وكذا السوق السوداء لتجارة السلاح ، بالاضافة الى الرشوة والتهرب الضريبي ، وهى انشطة لها آثار تخريبية واضحة على بنية الاقتصاد القومى ، وعلى كفاءة ادائه .

● انشطة تندرج تحت ما اود ان اطلق عليه «الاقتصاد الرمادى» ، ويشمل مجموعة انشطة غير مصرح بها فى الاساس .. ولكن يتم التغاضى عنها حتى تصبح ممارستها نوعا من «العرف المقبول» وان تم استهجانه احيانا .. ولكن دون أن تدخل تحت دائرة التجريم الاقتصادي . وتشمل تلك «المنطقة الرمادية» مجموعة من المعاملات والانشطة التى نشهدها يوميا : اعطاء الدروس الخصوصية ، القيام باعمال اضافية بواسطة موظفى الحكومة ، دفع «خلو الرجل» للمساكن ، بناء وتعلية المساكن دون تصاريح (بما فى ذلك ما يسمى «الاسكان العشوائى») ، العمولات على الصفقات الخ .

(بيد ان «هامش التمييز» بين الانشطة «السوداء» والانشطة «الرمادية» يضيق احيانا حتى يصعب التمييز بين «الرشوة (المجرمة اقتصاديا) و«العمولة» (المشرعة قانونا او عرفا)، ولذا فهناك «شريط حدودي» ضيق يفصل بين بعض «الانشطة الرمادية» و«الانشطة المسماة بالسوداء» .

التشابك والتداخل

ليس هناك شك ان هناك تداخلا بين الدوائر الثلاث للانشطة والمعاملات السابق ذكرها ، بل هناك من يتنقلون يوميا بين «الاقتصاد الرسمي» ، من ناحية ، وبين احد الاقتصادات الثلاثة : «الهامشي وغير المنظم» ، «الرمادي» ، و«الاسود» ، ولكن التفرقة تظل هامة وضرورية لاسباب تتعلق بالتحليل الاقتصادى ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية .

وليس سرا ان معظم نظم «المحاسبة القومية» فى بعض البلدان المتقدمة قد بدأت تأخذ بعين الاعتبار تلك الانشطة «غير المسجلة» حتى يمكن تكوين صورة متكاملة عن مجمل النشاط الاقتصادى فى البلاد ، سواء أكان ذلك «رسميا او غير رسمى» .. «رماديا» أم «اسود» ، وذلك حتى لا يتم التعامل مع كميات اقتصادية كلية «مشوهة» او «مبتورة» .

ونود ان نبدى عددا من الملاحظات حول الاثار الاجتماعية والتوزيعية لوجود الاقتصاد الموازى (بمكوناته الثلاثة : «غير

المنظم» ، «الرمادى» ، «اسود») ضمن بنية الاقتصاد المصرى الراهن :

١ ـ من وجهة نظر التوزيع يلاحظ ان متحصلات الافراد من الاعمال الاضافية «غير الرسمية» و«غير المعلنة» لها اثار ايجابية فى مجال تحسين توزيع الدخول الشخصية القابلة للتصرف ، اما بقية الدخول الخفية والمدفوعات التحويلية التى تتم ضمن اطار الاقتصاد «الموازى» ، فانها تساهم فى زيادة درجة عدم العدالة التوزيعية للدخول فى المجتمع المصرى (مثال ذلك : تلك الدخول «السوداء» الممثلة فى اجمالى ارباح تجارة الحشيش والسمسرة ، والخلوات ، التهرب الضريبى لدخول الاعمال فى الانشطة المعتادة) .

٢ ـ ان لنشاط الاعمال الثانوية ، وغير الرسمية اثارا سلبية على القيمة المضافة المتولدة فى القطاع العام والحكومة ، وذلك لأن اولئك العاملين فى هذه الاعمال يضطرون لتخفيض عدد الساعات المقررة لوظائفهم الاصلية وهو ما يعنى تخفيض العرض الفعال لساعات العمل الرسمية مما يؤدى بالتالى الى تدهور انتاجيتهم فى الوظائف الاساسية .. وبناء على ذلك ، فان الدخل القومى المسجل فى هذه القطاعات يبدو انه مبالغ فى تقويمه ، وفقا لاعراف المحاسبة القومية السائدة ، بينما يبدو الدخل الشخصى القابل للتصرف مقوما باقل من قيمته نتيجة لعدم احتساب الدخل المتولد من هذه الانشطة الاجتماعية .

٣ ـ ان لانشطة «الاقتصاد الموازى» نتائج اجتماعية

خطيرة حيث تؤدى «الدخول والاموال السوداء» (Black Money) الى تمكين الافراد الذين حصلوا عليها من الانتقال من فئة دخلية اقل الى فئة دخلية اعلى ، وبالتالى توسيع مراتب عناصر «الرأسمالية الطفيلية» بما تحمله من قيم اجتماعية وفكرية . ومن ناحية اخرى ، يلاحظ وجود ميل قوى لدى «الفئات الكادحة» ذات الدخل المحدود والمتوسط الى قبول العمل فى وظائف واعمال دنيا (Inferior Jobs) ، لا تناظر مؤهلاتهم العلمية الاصلية ، وذلك للحصول على دخل اعلى فى محاولة يائسة لمقاومة التضخم وتحسين مستوى معيشة اسرهم وهذا يؤدى الى تدنى مهاراتهم ، من ناحية ، وتصفية «وقت الفراغ» اللازم لتكوين الوعى وتحقيق التقدم فى مجالى النشاط السياسى و النشاط المهنى» .

الفصل الرابع عشر :

رواج الفلوس

لعل أهم ما يتميز به منهج العلامة الكبير احمد بن على المقريزى فى كتاباته التاريخية ذلك الربط الجدلى الوثيق بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نحو فريد لم يكن معهودا فى عصره . ويكشف التحليل الاقتصادى الذى اورده المقريزى فى كتابه «إغاثة الأمة بكشف الغمة» عن معالجة اصيلة ورائدة فى مجال الدورات الاقتصادية ، والتقلب فى الاحوال الاقتصادية من الازدهار والانتعاش الى الركود والكساد والانحطاط .

ولقد عاصر المقريزى مرحلة هامة ودقيقة من تاريخ دولة سلاطين المماليك ، فلمس بحاسته التاريخية بداية انحسار الرواج الاقتصادى القائم على التجارة وبداية الخلل فى دورة الحياة الاقتصادية ، فمن المعروف أن عصر سلاطين المماليك قد تميز بازدهار التجارة وتراكم الثروات الفاحشة ، وقد نجم عن ذلك الانتعاش التجارى ان «اكتظت القاهرة ودمياط والاسكندرية بالاسواق والمؤسسات التجارية الكبرى ، كالخانات والفنادق والوكالات التى تستقبل التجار على اختلاف اجناسهم ومللهم والبضائع على تنوع أصنافها والوانها » . كذلك يتحدث المقريزى عن انقلاب زمام الاصدار

النقدى وضرب العملات فى ذلك العصر ، اذ اكثر السلاطين المماليك من ضرب الفلوس النحاسية الصغيرة . حتى طغت على غيرها من الدنانير الذهبية والدراهم الفضية .. ووصلت الامور ذروتها فى عصر السلطان الظاهر برقوق ، الذى اكثر من ضرب الفلوس النحاسية على غير نظام او قاعدة . مما ادى الى ان كثرة الفلوس بايدى الناس كثرة بالغة .

وقد نتج عن ذلك ارتفاع فى الاسعار ومضاربة على اقوات العباد بواسطة التجار والباعة ، فكثرت ارباح التجار والباعة واختلت الموازين بين الدخول والاثمان لعامة الشعب ، واشتدت المضاربة ، وتضاعفت تكاليف الزراعة والغلال .. وكثرت المغارم على « اهل الفلح » . وهلكت الدواب نتيجة شحة المعروض من الغذاء ..

ومع استفحال الخلل فى احوال الاقتصاد زادت المظالم الاجتماعية وألمت بالبلاد ازمة اقتصادية خانقة وصلت الى حد المجاعة بالنسبة لبعض القطاعات من السكان عام ٨٠٦ هجرية . ولكن المقريزى ـ ببصيرته النافذة ـ كان اذكى من ان يرجع الأزمة لعوامل اقتصادية صرفة ، بل ارجع جذور الازمة لاسباب واختلالات سياسية . فاصل الفساد ـ كما يراه المقريزى ـ هو اسلوب ولاية الخطط السلطانية والمناصب العامة . ومن هذه المناصب ما هو جليل كالوزارة والقضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة ، الامر الذى جعل ولايتها « لكل جاهل ومفسد وظالم وباغ » .

وهكذا فإن الاسباب العميقة للازمات الاقتصادية ـ فى نظر المقريزى ـ انما تعود الى «سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح البلاد والعباد» .

الكسب والرزق .

كذلك حرص العلامة ابن خلدون على التفرقة فى مقدمته الشهيرة بين «الكسب» و«الرزق» لاختلاف مضمون ومصاحبات كلا المفهومين . وتكتسب تلك التفرقة اهمية كبيرة فى مجتمعاتنا العربية المعاصرة فى ظل هطول الاموال النفطية ، وغيرها من العطايا والهبات .

ويرى ابن خلدون «الكسب» على انه : ما يتملكه الانسان بسعيه وعمله ، سواء انتفع به ام لا» . وفى موقع آخر يرى : «أن قيمة ما يكسبه الانسان انما تتحدد بما بذله من سعى وعمل .. فالكسب هو قيمة الاعمال البشرية» .

المقدمة الجزء الثالث .

أما «الرزق» فهو ما يهبط على الناس والمنتفعين دون جهد او سعى بالعمل . وبهذا المعنى تعتبر اصول وعناصر التركة لمن ينتفع بها من الوارثين نوعا من الرزق . ومن هنا ايضا تم اشتقاق تعبير «مرتزقة الجند» الذين يحاربون دون مبدأ او قضية ، وانما يمنح لهم من ارزاق واعطيات ذلك بلغة المؤرخين واهل الدولة قديما (راجع : محمد عابد الجابرى ، معجم مصطلحات ابن خلدون) .

ولذا فان ابن خلدون يعتبر المذاهب الطبيعية للمعاش (اى المكسب الطبيعى) هى تلك القائمة على العمل والسعى

كالفلاحة والتجارة والصناعة ، بينما الامارة هي اسلوب للعيش يعتمد على الجاه والسلطة (الموقع فى البناء الفوقى للمجتمع) لا على العمل والانتاج . وبعبارة حديثة ، هى أسلوب قائم على الاستيلاء والاستحواذ على «الفائض الاقتصادى» الذى ينتجه ارباب المذاهب الطبيعية للمعاش .

وهكذا فان الاصل فى حياة المجتمعات هو تنظيم اساليب «الكسب» القائم على الانتاج والعمل والسعى والكد . ويكون الاستثناء هو «الرزق» لانه يجيء على سبيل الاضافة والتزيد . واذا ما تأملنا فى احوال مجتمعنا ، والمجتمعات العربية التى حولنا ، نجد ان الاية قد انقلبت .. وغدا «الكسب» مسالة ثانوية و«الرزق» و«المنح والعطايا» . هى المصدر الاساسى للدخول والثروات . وقد ساعد على ذلك هطول الاموال النفطية بغزارة خلال السنوات الخمس الأخيرة . وادى ذلك الى تقليص دائرة «الكسب» وتوسيع نطاق دائرة «الرزق» من خلال اليات وقنوات عدة اهمها : الاتاوات ، والعمولات والاكراميات ، والمضاربات .. وعمليات السلب والنهب المنظم (او ما يسمى باللغة الدارجة «التهليب») .

وهكذا أخذ الافراد والجماعات يرتبون أمورهم واحوالهم بناء على ما يحط عليهم من «رزق» ، وليس ما يحصلون عليه من «كسب» . إذ ان نسبة الكسب فى احوال كثيرة لا تقاس بما يحل عليهم من رزق ، وفى ذلك اختلال واضح للموازين ، حين يصبح الدخل الاصلى (الكسب) ثانوى واضافى ، والدخل الثانوى والتكميلى هو الاصل والاساس . وغنى عن

القول ، كم يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على قيم المجتمع ومنوال حياته ونمط قيمه وسلوكه .

ولكن الاوضاع الاستثنائية لا تدوم .. فالحساب الرشيد يقوم على الموارد الثابتة والمتجددة وليس على الموارد الطارئة والناضبة ، اى على قاعدة الكسب «المتجدد» ، وليس الرزق «المتبدد» . ولذا فان قيما «كالكسب الحلال» و«الامانة» هي ليست مجرد قيم روحية .. بل هي في الواقع قيم مادية متعلقة بالمعاملات المادية والمالية الجارية ، فعندما تضيع هذه القيم وتنحسر تضيع اشياء ثمينة في حياة المجتمع ، عندما تحل محلها قيم «الشطارة» و«الفهلوة» و«النهب» و«السلب» .

منطق الترف
ومنطق الشرف

كذلك يشير العلامة ابن خلدون في مقدمته الى اسباب انتقال الامم والممالك من طور العظمة والمجد إلى طور التحلل والفساد وانكسار العصبية . وتعود نقطة التحول هذه الى انتقال المجتمعات من حياة البساطة والاقتصار على الضروري من العيش الى حياة الرفاهية والتفنن في الترف . وهكذا يرى ابن خلدون ان الامة اذا سادها منطق الترف «كثر رياشها ونعمتها فتكثر عوائدهم ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته الى نوافله ورقته وزينته ويذهبون الى اتباع من

قلبهم فى عوائدهم واحوالهم ، وتصير لتلك النوافل عوائد ضرورية فى تحصيلها . وينزعون من ذلك الى رقة الاحوال فى المطاعم والملابس والفرش ويتفاخرون فى ذلك ، ويفاخرون فيه غيرهم من الامم فى اكل الطيب ولبس الانيق وركوب الفاره ، ويناغى خلفهم فى ذلك سلفهم الى آخر الدله».

ووفقا لهذا المنطق ، «منطق الترف» ، تصاب المجتمعات بحالة عارمة من التحلل والاسترخاء والقعود عن مواجهة التحديات الخارجية ، ولذا فإن الدول والممالك انما تهرم وتضمحل لسبب رئيسى هو «استحكام عوائد الترف فى اهلها» و«عدم ايفاء دخلهم بخرجهم» .

وكان ابن خلدون باقواله هذه يعايش احوال مجتمعاتنا العربية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة عندما هبطت عليها الاموال النفطية ، فانتقلت بعض فئاتها وعناصرها انتقالا غير طبيعى من «نكد العيش وشظف الاحوال» الى «التفنن فى الترف ، أحواله» و«سكن القصور والضياع» .. دون ان يرافق ذلك تحسن مطرد فى ظروف الانتاج وأدواته ووسائله .

ولم يقتصر ابن خلدون فى توصيفه على ذكر أحوال الرواج والتفنن فى الترف ، بل تحدث عن ازمة تلك المجتمعات عندما تتحول طرق التجارة وتجف مصادر الرزق دون جهد . فلما كانت الدولة هى السوق الاعظم ـ على حد تعبير ابن خلدون ـ لمنتجات ارباب الصنائع والحرف ، فإذا كسدت مصاريفها تحت وطأة الازمة .. فان الكساد يعم بقية الاسواق ويصير ارباب الصنائع والحرف الى الفقر والخصاصه .

وعندما تتحكم الازمة فى البلاد ، يقعد الرعية عن العمل ، ويفر اصحاب الاموال باموالهم ، وينقبض الفلاحون عن الفلاحة ، ويقعد التجار عن التجارة .. وهكذا تفسد مادة العمران فى المجتمعات وتضمحل اجهزة الدولة ويصيبها التفكك والفساد .

وفى مقابل منطق الترف ، يوجد منطق الشرف ، منطق العمل الدؤوب لبناء المجتمعات . فالكسب القائم على العمل الجاد والتفنن فى الاجادة هو سبيل النهوض بالمجتمعات من كبوتها ، بينما الارزاق والعطايا هى السبيل للافساد والاسترخاء وانتشار روح التواكل .. فالحياة الاقتصادية التى تقوم على الجاه والسلطان واقتسام المغانم ، ولا تنهض على اساس من العمل والانتاج مآلها الضمور والاضمحلال .

وهكذا يتضح انه فى ظروف الشعوب والامم الناهضة ، هناك تضاد تام بين منطق الترف ومنطق الشرف . ويحضرنا هنا قول شاعرنا الراحل امل دنقل الذى يمس كبد الحقيقة بأبياته التالية :

«اترى حين افقأ عينيك
ثم اثبت جوهرتين مكانهما
اهل ترى .. ؟
هى أشياء لا تشترى !»

الفصل الخامس عشر :

بداية موسم العودة من الخليج

قد يظن القارىء أن هذا هو عنوان لرواية على شاكلة (موسم الهجرة للشمال) للطيب صالح ، الروائى السودانى المعروف . ولكنه عنوان يعبر عن رواية درامية يعيشها جماع المصريين منذ عشر سنوات ، وقد قاربت اليوم على الفصل الختامى .. فقد كانت عملية الهجرة الواسعة الى بلدان الخليج لاعداد كبيرة من المصريين على اختلاف مستويات مهارتهم (من الخفير الى الوزير) ظاهرة تاريخية فريدة ، تركت بصماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كل جانب من جوانب الحياة فى مجتمعنا .

وتكاد لا توجد اسرة مصرية اليوم لم ينلها رذاذ عملية الهجرة من قريب أو بعيد ، فى الريف والمدينة على السواء .

وقد كنا ننظر لعملية الهجرة هذه ـ حتى عهد قريب ـ على انها بمثابة «البلسم الشافى» لمشاكلنا الاقتصادية المزمنة والمستحدثة ، إذ من خلال عملية الهجرة يتم «تصدير الازمة الاقتصادية» للخارج على المستويين : الفردى (الحصول على عقد عمل بالخارج) والمجتمعى (تحسين حصيلة النقد الاجنبى ، تخفيف الضغط على سوق العمل الداخلى ، رفع حجم المدخرات القومية) .

بيد أن عملية الهجرة بدلا من أن تساعد على مزيد من التماسك المجتمعى ، فقد أدت الى ارتداد المواطن المصرى الى نوع من الفردية والفرائزية .. التى ترى ان طريق الصعود والازدهار والترقى يمر «ببوابة الهجرة» الى الخارج ، وان البذل والعطاء واجادة العمل فى الداخل هو الطريق الى الهاوية والتخلف عن ركب الرفاه والحياة الرغدة السعيدة .

وهكذا كانت «الهجرة» بمثابة المخدر الذى يسكن آلام المجتمع الاقتصادية ، وكانت امام اعين المواطنين الطريق السهل والسريع للقفز فوق الاشواك وتضاريس الواقع الاليم واللحاق بقطار الحظ السعيد .

واليوم ، وقد قارب «موسم الهجرة الى الخليج» على الانتهاء ، فلم يعد امام المجتمع المصرى من سبيل «لاعادة تصدير» ازمته الاقتصادية الى الخارج .. ولم يبق أمامه سوى مواجهة الاختيارات والتحديات الصعبة الماثلة امامه عن طريق الكد وبذل العرق والابتكار والتجديد لبناء المجتمع المصرى بقواه الذاتية وموارده المحدودة وسواعد ابنائه البررة .

فالتقدم والرخاء ليس منحة تهبط من السماء على المجتمع ، والتاريخ لا تصنعه الصدفة وحسن الحظ .. وإنما يصنعه الجهد الانتاجى الدءوب والتراكم الاستثمارى والمعرفى الذى يسمح بنمو وتطور القوى الانتاجية باطراد .

فدعونا إذن نرحب بنهاية «موسم الهجرة» الى الخارج ، لعل الموازين تنصلح بعد طول إختلال .. ولعل القيم الجيدة

والشريفة ، القائمة على الانتاج والجد ، تكنس فى طريقها القيم الرديئة القائمة على النهب والتهليب .

تجريف الارض الزراعية ام تجريف المجتمع ؟

كذلك كثر الحديث فى الثمانينيات عن تجريف الارض الزراعية دونما حسيب او رقيب لتغذية مصانع الطوب الاحمر التى بلغت وفقا لبعض الاحصائيات الى نحو ٣٥٠٠ مصنع ، وتجريف التربة معناه ببساطة «ذبح الارض الزراعية المصرية» ، اى تصفية ذلك الاصل الانتاجى الهام الذى ينتج الغلة ويطعم افواه الملايين من الناس ، ولكن المسالة الاخطر من ذلك ، ان عملية ذبح الارض الزراعية قد تم لحساب عمليات البناء والتشييد ، حيث تم حرق الطبقة الخصبة من الارض الزراعية وتحويلها الى طوب احمر .. يستخدم فى بناء العمارات الشاهقة «للتمليك» ، هذا بينما ظلت ازمة الاسكان الشعبى والمتوسط متفاقمة ، ولم تسعفها تلك الحركة الهائلة للبناء والتشييد للمساكن والعمارات ، التى شهدناها خلال السنوات العشر الاخيرة .

وليت الامر توقف عند هذه النقطة ، بل لقد ابتلع الزحف العمرانى ، ودخول مساحات واسعة من الارض الزراعية داخل كوردون المدن ، ما يقرب من مليون فدان من اجود الاراضى الزراعية خلال السنوات الاخيرة ، وكاننا بذلك نكون قد فقدنا المليون فدان التى تم استصلاحها خلال فترة الستينيات وحتى بداية السبعينيات ، بل لعل الخسارة هى فى الواقع افدح من ذلك لا ا نكون قد فقدنا مليونا من اجود الارض

الزراعية .. بينما احللنا مكانها مليون فدان من اقل الاراضى الزراعية جودة وخصوبة وانتاجا .

وهكذا لم ينتبه المجتمع والدولة ـ فى غمرة تدفق الاموال النفطية وفورة البناء والتشييد ـ الى هول ما فعلنا ببلدنا .. اذ اننا قد قايضنا الماكل بالمسكن (وليته كان المسكن لعامة الناس) فى مجتمع يعانى من زيادة سكانية كبيرة ، مما ادى الى انكشاف امنه الغذائى على نحو لم يسبق له مثيل . فاى مفاضلات وموازنات تلك فى حساب الزمن والتاريخ !

كذلك ساعد اتساع نطاق هجرة العمالة الريفية الى بلدان الخليج سعيا وراء «الرزق الاوسع» الى نوع آخر من التجريف للعمالة الريفية .. وادى هذا بدوره الى انخفاض مستوى الانتاج الزراعى وتدهور الغلة الغذائية فى بعض المحاصيل .. واهم من كل هذا وذاك اتساع نطاق عمليات «تبوير الارض» خلال مدة الهجرة ، والعجز عن اتمام حصاد بعض المحاصيل نتيجة شح الايدى العاملة المتاحة فى موسم الحصاد .

وهكذا اخذت تتراجع قوى الانتاج فى قطاع الزراعة .. خط الدفاع الاول عن الاقتصاد المصرى ـ نتيجة تجريف التربة والعمالة ، وهما اثمن راسمال لنجاح العملية الزراعية .

وإذا ما تأملنا حولنا نجد أن عمليات التجريف هذه (اى نزح اخصب واثمن ما فى المجتمع من موارد وطاقات) هى عمليات مستمرة فى جميع القطاعات والانشطة . فقد تم تجريف خيرة الكفاءات والمهارات والقيادات من شركات

القطاع العام ، ولم يبق هناك سوى اقلية صامدة . كما سحبت عمليات الهجرة الى الخليج فئات من امهر الحرفيين والصناع وعمال التشييد والبناء مما اثر على جودة الاداء في العديد من الحرف والخدمات .. وانزوى اهل العلم والمعرفة والموهبة الحقة من علماء وكتاب ومهنيين الى دائرة الظل .

وهكذا اختلت الموازين واضطربت المفاضلات التاريخية ، وانقلب سلم الاولويات الاجتماعية في وقت نحن في امس الحاجة لوقف نزيف وهدر الموارد والطاقات ، واستنهاض العزائم والهمم . إننا نعلم ان هناك قوى متربصة بنا يسعدها ان يتم تجريف المجتمع المصرى حتى يعمل بربع طاقته وعافيته ، لانهم يعلمون ان هذا المجتمع لو عمل بكامل طاقته وعافيته ، دون هدر او مصادرة ، لانطلقت قوى الابداع والنهضة من عقالها وزلزلت موازين القوى في المنطقة العربية ، وعلى الصعيد الدولى والاقليمى .

الفصل السادس عشر

حتى نخرج من دائرة ادمان القروض

تنشط الدولة المصرية هذه الايام نشاطا واسعا ومكثفا لمحاولة تخفيض جانب هام من الديون التى تراكمت على عاتق الاقتصاد المصرى خلال الخمسة عشر عاما الماضية .

وليس هناك من شك أن تصاعد حجم الدين الخارجى المصرى مسألة تشكل مصدر قلق للدوائر الرسمية والشعبية على السواء ، لاسيما وأن الاعباء السنوية لخدمة الدين الخارجى تشكل عبئا ثقيلا على استخدامات حصيلة النقد الاجنبى المحدودة التى تتنافس عليها الواردات الغذائية وقطع الغيار والمعدات الراسمالية .. اللازمة لتسيير عجلة الحياة الاقتصادية اليومية وتسيير دولاب الانتاج .

وإذا كان الظرف الدولى قد غدا مناسبا لاسقاط جانب من الدين الخارجى المصرى ، وإعادة جدولة بقية الدين الخارجى على النحو الذى اسفرت عنه مفاوضات نادى باريس التى جرت فى نهاية شهر مايو ١٩٩١ ، فإن السؤال المستقبلى الهام والملح يظل : كيف يمكن أن نخرج من دائرة إدمان القروض ونتوقف عن عمليات «إحلال الديون القديمة بديون جديدة» ؟

والاجابة على هذا السؤال المصيرى ، الذى يعتبر من صميم «المسألة المصرية» اليوم ، يرتبط بمدى كفاءة استخدام القروض الخارجية لدفع عمليات النمو والتنمية فى مصر .. ومدى جدية وفعالية دور المشرع وأجهزة الرقابة والمساءلة الشعبية فى عمليات إبرام واستخدام القروض الخارجية .

حول كفاءة استخدام القروض الخارجية لاغراض النمو والتنمية .

حذر نفر هام من ثقاة الاقتصاديين فى مجال التخطيط والتنمية - وعلى راسهم الاقتصادى النرويجى الكبير راجنر فريش (Ragnar Frisch) - الحائز على جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية واحد العلماء الذين ساهموا فى اعداد الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية فى مصر - من خطر الاقتراض من الخارج دون ضابط او رابط .. وانه لابد من وضع سقوف (ceilings) على الحمولة القصوى للدين الاجنبى التي يمكن أن يتحملها اقتصاد معين ، وفقا لطاقته التصديرية ، وقدرته على خدمة الدين الخارجى دون آثار ومضاعفات سلبية على مسيرة النمو والتنمية .

ورغم التحذيرات الصادرة عن هذا النفر من العلماء فى بداية الستينات ، فقد اغرت شروط الاقتراض السهل والميسر خلال حقبة الستينات ، العديد من قادة بلدان العالم النامى على التوسع فى عمليات الاستدانة الخارجية بحجة توفير موارد تمويل إضافية تسمح بقفزة تنموية ، لا تسمح بها

المدخرات المحلية المحدودة . ورغم الكتابات العلمية النظرية التى حددت بعض الشروط التى تقرر نوعية المشروعات والبرامج التى يمكن تمويلها باسلوب الاقتراض الخارجي ، والتي يتولد عنها عائد سنوى (بالنقد الاجنبى) يفوق مقدار سعر الفائدة المدفوع على القرض الذى يتم به تمويل المشروع ، فان معظم بلدان العالم النامي ـ ومن بينها مصر ـ لم تتمسك بتطبيق هذا المعيار .. وتم الاقتراض فى احيان كثيرة لسد حاجات إستهلاكية عاجلة او لدعم ميزان مدفوعات متعثر ، أو لانشاء مشروعات للمظهرية والتفاخر والتى تدر عائدا تنمويا محدودا .

واذا انتقلنا لحالة مصر بالتحديد ، فرغم ان حجم الدين العام الخارجى قد تطور من ١ر٧ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى نحو ٤٢ بليون دولار عند نهاية الثمانينات .. لا يوجد حتى الآن كشف حساب واضح يشير الى اوجه استخدام وانفاق تلك القروض الخارجية الجديدة ، وبالتالي تقييم مدى كفاءة استخدامها من منظور الانماء طويل الأجل . وبالتالى امكانية تخفيض عبء الديون فى المستقبل .

وقد امكن لنا اعداد بيان احصائى عن اسلوب التصرف فى القروض الخارجية التى حصلت عليها الحكومة المصرية حتى عام ١٩٨٥ ، والتى يبلغ حجمها نحو ٢٥ بليون دولار امريكى بخلاف ـ «الدين العسكرى» ـ (راجع الجدول المرفق) يعطى بعض المؤشرات حول نمط إنفاق جانب هام من القروض الخارجية التى تم الحصول عليها حتى منتصف الثمانينات ، فى ظل البيانات المتاحة لنا .

كشف حساب انفاق القروض الخارجية حتى عام ١٩٨٥

اوجه استخدام القروض	المبالغ المخصصة (بالمليون دولار)	التوزيع النسبى
الزراعة	٢٣٠	٠ر٩٪
استصلاح الاراضى	٢٧٤	١ر١٪
الرى	٣٢٢	١ر٣٪
الصناعة	٢٦٤١	١٠ر٦٪
البترول والثروة المعدنية	٤٦٨	١ر٩٪
الطاقة والكهرباء	١٧٢٩	٦ر٩٪
النقل والنقل البحرى	٧٥٩	٣ر٠٪
السكك الحديدية	٩٦٩	٣ر٩٪
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٥٨٦	٢ر٣٪
استيراد السلع الغذائية	٥٧٦١	٢٣ر١٪
الخزانة	٩	ر٠٤٪
الاقتصاد والتجارة الخارجية	٢٧	ر١٪
الاسكان	١١٢٦	٤ر٥٪
الصحة	٢١٨	٠ر٩٪
التامين الاجتماعى	٧	٠ر٠٣٪
التعليم	٣٦	٠ر١٪
نفقات بحوث وتطوير (RSD)	١١٩	٠ر٥٪
العلاقات العامة *	١٤١	٠ر٦٪
السياحة	٣٢	٠ر١٪
الطيران المدنى	٢٠٣	٠ر٨٪
الانتاج الحربى	١٤٥	٠ر٦٪
المحليات	١٤٠	٠ر٦٪
قناة السويس	٧٨٠	٣ر١٪
البنوك والقطاع الخاص	٣٧٤٩	١٥ر ـ٪
قطاعات أخرى	٢٣٥	٠ر٩٪
التزامات عامة * *	٤٢٩٨	١٧ر٢٪
الجملة	٢٤٩٩٢	١٠٠

* يقصد «بالملاقات العامة» : المنفق على الدعاية ، والاعلان ، والحفلات ، والاستقبالات والندوات .
** تشمل ، ضمن ما تشمل ، الدعم العاجل لميزان المدفوعات وغير ذلك من الالتزامات العامة .
المصدر : بيانات غير منشورة لوزارة التخطيط .

والمتأمل فى بيانات هذا الجدول ، يلاحظ ان الجانب الاعظم من المنفق من القروض الخارجية خلال تلك الفترة ، قد ذهب بالدرجة الأولى الى المجالات التالية :

مجال النشاط	النسبة المئوية من جملة القروض
(١) مشروعات البنية الاساسية (الطاقة / الكهرباء / النقل البحرى / السكك الحديدية / الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢ر١٦٪
(٢) البنوك ومشروعات دعم القطاع الخاص	ـر١٥٪
(٣) قطاع الصناعة	٦ر١٠٪
(٤) مشروعات الزراعة واستصلاح الاراضى	٣ر٣٪
(٥) الخدمات الاجتماعية : إسكان/صحة/تعليم	٥ر٥٪

(٦) وفى مقابل ذلك ، استغرق استيراد السلع الغذائية نحو ٢٣٪ من إجمالى المنفق من القروض الخارجية .. نتيجة قصور اداء قطاع الزراعة فى مصر .

وإذا كان لنا من تعليق على هذا النمط لاستخدام وانفاق اموال القروض الخارجية ، فإننا نرى أن هذا النمط من

الاستخدام «غير صحى» ولا يسمح بالخروج من «دائرة القروض الاجنبية» . إذ أن الملاحظ أن نحو ربع هذه القروض (٢٣٪) قد استخدم لاستيراد سلع غذائية ، اى لمواجهة احتياجات استهلاكية عاجلة .. ولم تخصص لاستثمارات ذات آثار إنمائية بعيدة المدى . كذلك تم تخصيص ١٧٪ من اموال القروض لمواجهة التزامات عامة عاجلة للدولة المصرية ، وهى التزامات وإن كانت ضرورية .. فهى ليس لها عائد انمائى محدد . كذلك تم تخصيص ١٥٪ من أموال القروض لدعم البنوك ومشروعات القطاع الخاص مقابل تخصيص ٥ر٠٪ فقط من اموال القروض (١١٩ مليون دولار) لنفقات البحث والتطوير (ROD) وهى النفقات التى لها اهمية مؤسسية كبرى فى عملية رفع الانتاجية وتطوير الأداء الانمائى ورفع القدرة التنافسية للصادرات ، مقابل ١٤١ مليون جنيه للمنفق على العلاقات العامة (٦ر٠ من جملة أموال القروض) .

فى المقابل ، نجد أن ما تم تخصيصه لمشروعات البنية الاساسية والمرافق ـ والتى لها اهمية اقتصادية كبرى ـ لم

يتجاوز ١٦٪ من جملة أموال القروض ، وهى مشروعات على أهميتها .. تظل مشروعات مساندة للبنية الانتاجية .. وعائدها التنموى يكون بطيئا ويعود على الاقتصاد القومى بشكل غير مباشر . أما ما تم تخصيصه للقطاعات السلعية الرئيسية (الزراعة والصناعة) ، فلم يتجاوز ١٤٪ من جملة المنفق من أموال القروض .. وهى مبالغ ضئيلة للغاية بالنسبة لحجم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى ، فى مجال تطوير «القدرة التصديرية» لقطاع الصناعة .. وتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائية فى قطاع الزراعة ، للتخفيف من نزيف العملة الصعبة المنفق على الواردات الغذائية خلال السنوات العشر الأخيرة .. الامر الذى يؤدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات وينتج عنه الاعتماد المتزايد على التمويل بالقروض الخارجية .

القروض الخارجية والديمقراطية والمحاسبة .

إن قضية القروض الخارجية ونمط انفاقها أخطر بكثير من أن تترك للمفاوضات والصفقات فى حجرات مغلقة . لأنها تتعلق بمصائر الامم والشعوب . ويعتبر من صميم الممارسة الديمقراطية إحكام الرقابة الشعبية على القروض الخارجية فى كافة مراحلها :

(أ) مراحل التعاقد على القرض الخارجى .

(ب) مراحل استخدام القرض الخارجى .

(جـ) مراحل المتابعة الخاصة بسداد القرض وخدمة الدين الخارجى .

وفى تقديرى ، انه يجب توجيه عناية خاصة لعملية ابرام القروض ، وحماية الاقتصاد القومى عند المنبع .. من خلال احكام رقابة مجلس الشعب (كهيئة تشريعية) على إبرام العقود ، وتدقيق نصوصها ، والتأكد من الاهداف الانمائية المخصصة لها اموال القروض . ففى احوال كثيرة ، صادق مجلس الشعب على اتفاقيات قروض اجنبية خطرة بناء على الترجمة العربية لاتفاقية القرض (وليس على النص الاصلى باللغة الاجنبية) ، والتى لم تكن فى بعض الاحوال ترجمة دقيقة . هذا بينما تكون الوثيقة التي يعتد بها الطرف المانح للقرض هي تلك الاتفاقية المصاغة باللغة الاجنبية ، مما ينتج عنه خلافات هامة في المستقبل عند تفسير النصوص وعند نشوب المنازعات القانونية .

واود ان اتساءل ختاما ، اليس من حق وطننا علينا ان يصدر تشريعا ، يحرم التعاقد على قرض خارجى لا يخصص لاغراض إنمائية ، مضمونة العائد .. وتسمح بخدمة اعباء الدين على اساس منتظم ! وذلك حتى لا تتراكم الديون ، وتتفاقم أعباء خدمتها .. وندق ابواب جماعة الدائنين عاما بعد عام ، نسألهم الرحمة والشفقة بعباد الله المصريين .

الفصل السابع عشر :

التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية

أسرف فريق من الاقتصاديين فى بلادنا (وفى صندوق النقد الدولى) في الحديث عن أهمية القضاء على الاختلالات الاقتصادية واعادة التوازنات الاقتصادية الاساسية (مثل توازن ميزان المدفوعات . توازن موازنة الدولة ، تقليص الفجوة بين المدخرات والاستثمارات ، تخفيض معدل التضخم ، ووقف تدهور سعر الصرف الخارجى للعملة المحلية) ، على اساس ان اعادة تلك «التوازنات الاقتصادية» يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لاخراج الاقتصاد المصرى من عثرته ، ووضعه على المسار الصحيح .

وتلك ـ بلاشك ـ توازنات اقتصادية اساسية لابد من السعي والعمل الحثيث والجاد للوصول اليها ، ولا يجوز اغفالها تحت أي شعار أو مسمى ، ولكن اخشى ما اخشاه اننا اليوم فى سبيلنا للوقوع فى النقيض الآخر لما كان سائدا فى الستينات .. أي الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية دون إعارة الاهتمام الكافى لتصحيح الاختلالات الاجتماعية .

والحقيقة ان مفاهيم «العدالة الاجتماعية» و«الأمن الاجتماعي» قد استقرت فى الضمير المصرى : وتسربت الى الخطاب الرسمي منذ منتصف الاربعينات . ويستطيع القارىء الرجوع الى البيان المقدم من وزير المالية حول «حالة الملكية

العقارية» الى مجلس النواب المصرى فى مايو ١٩٤٥ ، وكذا الرد على بيان وزير المالية بواسطة اعضاء مجلس النواب للتأكد من أن تلك المفاهيم قد غدت جزءا من القاموس السياسى المصرى قبل قدوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولا غرو في ذلك ، إذ أن الحديث عن «التوازنات الاجتماعية و«الامن الاجتماعي» ليس من قبيل الشعارات الطنانة والحذلقة الفكرية ، اذ ان تلك «التوازنات الاجتماعية» تشكل ضرورة موضوعية فى سعينا الحثيث لاقامة «التوازنات الاقتصادية» المنشودة والحفاظ عليها ، فأى خلل فى عناصر ومقومات العدالة الاجتماعية يعصف بدوره «بالتوازنات الاقتصادية» ذاتها .

ويمكن إيجاز أهم عناصر «التوازنات الاجتماعية» فى بلادنا على النحو التالى :

● **التوازن فى سوق العمل** : اى بين فرص العمل المتاحة وطالبى التوظف ، بما يؤدى الى تقليص حجم البطالة الكلى فى المجتمع ولدى كافة فئات ومراتب قوة العمل .

● **التوازن بين الدخول والاثمان** : وهو توازن اقتصادى - اجتماعي - فى آن واحد ، اذ انه فى حالة عدم حصول الافراد والاسر المعيشية على دخول كافية تقيم اود الناس وتفى بالحاجات الاساسية ، يصبح الاسلوب الوحيد لسد عجز «الميزانية الاسرية» هو الرشوة والفساد والتسول المهين للدخل الاضافى ، أو الهجرة للخارج .

● التوازن بين الايجارات والدخول : إذ أن اى تشريع ينظم علاقة المالك بالمستأجر في الريف والمدينة يجب ان يراعي التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد . نعم لقد اسرف المشرع في حماية «التوازنات الاجتماعية» على حساب «التوازنات الاقتصادية» في هذا المجال ردحا طويلا من الزمن ، بيد ان تصحيح تلك العلاقة كما هو مطروح الآن يجب الا يتم فقط من المنظور الاقتصادى البحت . فمع تسليمنا بحصول مالك الارض في الريف ومالك العقار في المدينة على عائد اقتصادى غير مجز لا يتناسب مع عائد الاصول الاخرى ، فإن الأمر يستوجب عند تحديد مستوى الايجارات النقدية مراعاة النسبة والتناسب بين قيم الايجار النقدى والدخل الدورى لاسرة المستاجر للارض الزراعية او للسكن في المدينة (على اساس شهرى او سنوى) .

خلاصة القول هنا ، ان شيوع الاختلالات الاجتماعية وتفاقمها يؤدى الى نتائج اقتصادية سلبية تؤثر بدورها على استقرار «التوازنات الاقتصادية» المنشودة . فعلى سبيل المثال ، ان الاختلال المتفاقم بين الدخول والاثمان يؤدى بدوره الى تعدد الوظائف وبالتالى ضعف الانتاجية في مواقع العمل الرئيسية مما ينتج عنه انهيار اخلاقيات العمل وروح الانضباط والاجادة في العمل ، وهذا يغذى بدوره الضغوط التضخمية ويضعف من القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ، وبالمثل ، فإن انتشار البطالة (لاسيما في صفوف

المتعلمين) يؤدى إلى انتشار الجريمة الاقتصادية المنظمة بما لذلك من آثار سلبية على مجمل اداء الاقتصاد .

ورغم كل محاولات «التحرير الاقتصادى» واعادة الاعتبار «لآليات السوق» . فمازلنا نلحظ ان هناك حالة من الفوضى تعم اسواق السلع والخدمات فى الاقتصاد المصرى . كذلك يوجد قدر من الاضطراب وعدم الشفافية يكتنف العلاقات السعرية والاجرية فى الاقتصاد الوطنى ، مما يؤثر على التخصيص الرشيد للموارد وينعكس سلبيا على نظم الحوافز فى المجتمع ، الامر الذى يترتب عليه انتشار رقعة «الاقتصاد الموازى» كل يوم .

وفى تقديرى ، ان تحقيق قدر من الانضباط فى حياتنا الاقتصادية ، يستلزم وضع سياسة واضحة للدخول والاثمان يسهر عليها جهاز متخصص (يتبع رئاسة الجمهورية ، او رئاسة الوزراء ، او وزارة التخطيط) . ومثل هذه السياسة للدخول والاسعار لا تمثل عودة للاخذ باساليب التخطيط والتحكم المركزى - كما يحلو للبعض ان يتهمها - لانها سياسات معمول بها فى بلدان راسمالية عريقة مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا .

وإجمالا فان العناصر الرئيسية التى يمكن ان تكون موضع اهتمام ورعاية راسم السياسة الاقتصادية فى هذا المجال ، هى :

● العلاقات السعرية : بين مجموعات السلع والخدمات

الرئيسية ، او ما يسمى فى علم الاقتصاد هيكل الاثمان النسبية ، لكن يكون هناك قدر من التوازن والتناسب والاتساق بين اسعار السلع والخدمات .

● العلاقات الاجرية : أى هيكل الاجور النسبية بين الفئات المهارية المختلفة ، لتحقيق اكبر قدر من العدالة والمرونة فى نظم الدفع والحوافز عبر القطاعات وفروع النشاط المختلفة .

● العلاقات الايجارية : التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين المالك والمستأجر فى الريف والمدينة .

وغنى عن القول ان تلك العلاقات خاضعة للحركة المستمرة فى عالم متغير ، وفى ظل اوضاع اقتصادية واجتماعية متحركة .. ولذا فان سياسة الدخول والاسعار المقترحة تعتبر عملية مستمرة مواكبة لحركة الاقتصاد والمجتمع حتى لا تتسم بالجمود والمكتبية ، وذلك فى اطار اوسع حوار ديمقراطى تشترك فيه كافة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة .

حول العلاقة بين المالك والمستاجر فى الاراضى الزراعية .

إن الدعوة الى تصحيح «العلاقات الايجارية» بين المالك والمستأجر فى الريف المصرى هي في الاساس دعوة لصياغة علاقة متوازنة ومرنة تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بين المالك والمستأجر ، بحيث «لايغبن المؤجر ـ المالك ولا يضار الفلاح ـ المستاجر» . وقد تركز التعديل فى

التشريع الجديد الذى ينظم العلاقة بين المالك والمستاجر على ثلاث قضايا :

ا ـ إعادة النظر في «الانصبة التوزيعية» لكل من المالك والمستاجر ، اى الحصة لكل منهما فى ناتج الارض ، بعد طول شكوى الملاك من انخفاض نصيبهم النسبى (الريع) من ناتج الارض الزراعية فى ظل ارتفاع اسعار الحاصلات .

ب ـ طول مدة عقد الايجار وأساليب انقضائه .

ج ـ مدى استمرارية توريث عقد الايجار لورثة الفلاح والمستاجر ، إذ تصاعدت شكوى الملاك من ان استمرار التوريث يؤدى الى غل يد المالك عن التصرف فى ارضه بالبيع او الزراعة على الذمة .

ونظرا لان تصحيح العلاقات الايجارية فى الاراضى الزراعية هي قضية لها اثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على المستوى الكلى ، وليس على مستوى التحليل الجزئى ـ وكاننا بصدد شراء ، كيلو لحم أو بطاطس ـ فدعونا نتتبع بعض التداعيات الهامة لتطبيق القانون الجديد لتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر فى الاراضى الزراعية من وجهة نظر التنمية والعدل الاجتماعى .

اولا : حجم المشكلة :

تشير الاحصاءات المتاحة عن فترة الثمانينات الى ان هناك نحو مليون فدان من جملة الارض الزراعية (اى نحو ١٥٪) خاضع لنظام الايجار النقدى وبالمشاركة (منها ٨٧٩

الف فدان تزرع وفقا لنظام الايجار النقدى) ، يتعيش عليها نحو نصف مليون حائز (اى نحو خمس عدد الحائزين فى الريف المصرى) يقومون بإعالة نحو ٣ ملايين شخص . وهكذا يتضح ان التشريع الجديد يمس قسما هاما من سكان الريف المصرى ، ويؤثر على اوضاع الانتاج والحيازة فى ١٥٪ من الرقعة المزروعة .

ثانيا : التداعيات الاقتصادية على المستوى الكلى :

طالما سمح التشريع الجديد باسترجاع المالك للأرض بعد انتهاء مدة عقد الايجار المحددة بخمس سنوات ، فقد اصبح الباب مفتوحا على مصراعيه ، للعديد من الاحتمالات :

أ ـ انكماش سوق الايجار وقيام العديد من الملاك بالزراعة على الذمة . وهنا يمكن للمالك أن التوسع فى عمليات الميكنة الزراعية واحلال الآلة محل اليد العاملة ، مما يؤدى الى قطع الارزاق وانتشار البطالة بين اعداد هامة من فئة الفلاحين المستأجرين سابقا . واذا تمت الميكنة على النحو المشار اليه ، سوف تنحدر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعشرات الآلاف من الفلاحين والمستأجرين الذين فقدوا حيازاتهم المستأجرة وانحدارهم الى مصاف الفلاحين الاجراء الذين لا يملكون سوى بيع قوة عملهم بشكل دائم او موسمى .

ب ـ إعادة التأجير وفقا لاحكام القانون الجديد . وهنا سوف نشهد تراجعا ملحوظا من نظام الايجار النقدى ، الذى

يحقق للفلاح والمستأجر قدرا اكبر من الاستقلالية الاقتصادية ، والاجتماعية ، واحلال نظام المزارعة او المشاركة على المحصول الذى يحول الفلاح المشارك على المحصول الى فلاح شبه اجير خاضع لاشراف المالك ، مقابل حصة عينية فى المحصول .

ج ـ تنشيط حركة بيع الاراضى الزراعية التى كانت محبوسة عن التداول ردحا طويلا من الزمن ، مما يؤدى الى اعادة تخصيص هذه الاراضى المباعة الى استخدامات جديدة (زراعية وغير زراعية) مما يؤثر على مستوى الانتاج الزراعى والتركيب المحصولى للزراعة المصرية .

ثالثا : التطورات المتوقعة (للقيمة الايجارية) للارض الزراعية :

نظرا لمحدودية عرض الاراضى الزراعية بشكل عام (وفى سوق الايجار بشكل خاص) ، ومع استمرار والحاح الطلب عليها للعديد من العوامل التى يصعب تفصيلها فى هذا الحيز الضيق ، فان الاتجاه المستقبلى هو الارتفاع المستمر للقيمة الايجارية للارض الزراعية مما سيؤدى الى اضطراب جديد للنسبة والتناسب بين القيمة الايجارية والناتج الصافى للفدان . وبالتالى فان اطلاق اليات السوق فى مجال تأجير الاراضى الزراعية والاحالة الى احكام القانون المدنى فى المنازعات يتجاهل الخصوصيات الهيكلية لسوق تأجير الاراضى الزراعية فى مصر فى جانبى الطلب والعرض .

وكأننا بصدد الحديث عن سوق الطماطم او سوق المشروبات الغازية .

ولذا فان القبول بمبدأ تحريك الايجارات للأراضي الزراعية يستدعي تحديد الحصص النسبية العادلة لكل من المالك والمستأجر في ضوء تطور القيمة الصافية لناتج الفدان بعد خصم التكاليف الخاصة بمستلزمات الانتاج .

رابعا : نحو فض الاشتباك بين المالك والمستأجر :

ان المقترح العملي الوحيد لفض الاشتباك بين مالك الارض الزراعية ومستأجرها على اسس دائمة وعادلة ـ كما تردد في العديد من الكتابات الامينة والمخلصة ـ هو انشاء صندوق للاراضي الزراعية يلعب دور الوسيط المالي بين مالك الأرض والفلاح ـ المستأجر ـ ويساهم في عملية بيع الأرض للفلاح المستأجر الذي يفلحها في حدود الحيازات التي لا تتجاوز خمسة افدنة ، من خلال نظام للدفع بالتقسيط يمتد لمدة عشرين عاما . ويقوم الصندوق بتسديد قيمة الارض (محسوبة على اساس ثلاثة ارباع القيمة السوقية للفدان) للمالك الاصلي فورا او على مدى عامين على الاكثر ، لكي يمكن له استغلال هذه الاموال واعادة استثمارها في اصول اخرى تدر عليه دخلا مجزيا .

واذا كان خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يلحون على ضرورة تصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر . في الريف المصري (الموروثة عن الحقبة الناصرية) ، فانه من

واجب الحكومة والمفاوض المصرى ان يضغط بدوره على البنك والصندوق لتوفير قرض تمويلى كبير له «طبيعة دائرية» لكى يتم استخدامه فى تمويل عمليات صندوق الاراضى المقترح حماية للأمن الاجتماعى وتحقيق للاستقرار والتنمية .

الفصل الثامن عشر :

الكفاءة الاجتماعية والكفاءة المؤسسية .

أسرف فريق من الاقتصاديين في بلادنا في الحديث خلال السنوات الاخيرة عن الاهمية القصوى لاعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» لنجاح برامج الاصلاح الاقتصادى ولدفع عمليات التطور الاقتصادى والتحديث في الاقتصاد المصرى . ورغم قناعتى الشخصية باهمية الحديث والتركيز على اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» ، التى تم اهمالها وتجاوزها في أحيان كثيرة وخلال سنوات طويلة سابقة ، فان هناك ضرورة للحديث عن صنوف اخرى من «الكفاءة» لا تقل اهميتها - بل احيانا تفوق - اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» .. ويبدو أن الحديث عن تلك الصنوف الأخرى من «الكفاءة» ظل خافتا ، ان لم يكن معدوما ، في العديد من الحوارات الوطنية الدائرة حول الخروج من «عنق الزجاجة» والانطلاق نحو آفاق تنموية كبرى .

عن «الكفاءة الاجتماعية»

مع انحسار موجة «الليبرالية الاقتصادية الجامحة» التى حكمت توجهات السياسة الاقتصادية في البلدان الغربية المتقدمة خلال عقد الثمانينات ، ولاسيما في ظل ما سمى

«التاتشرية» فى بريطانيا (نسبة الى مسز تاتشر) و«الريجانية الاقتصادية» فى الولايات المتحدة الامريكية (نسبة الى رونالد ريجان)، بدأ الحديث يتصاعد - منذ بداية التسعينات - عن أهمية اعتبارات «الكفاءة الاجتماعية» (Social Efficiency) لمساندة وتغذية اجراءات رفع «الكفاءة الاقتصادية».. وتعددت الكتابات فى هذا الاتجاه، ولعل ابرزها المؤلف الهام الحديث للكاتب الامريكى (Robert Heilbroner) عن «راسمالية القرن الواحد والعشرين». حيث يشير الكاتب بوضوح الى خطورة اهدار اعتبارات «الكفاءة الاجتماعية» مما يؤدى الى سوء أداء النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مجمله.

والمقصود «بالكفاءة الاجتماعية» هو أن ينجح النظام السياسى ومجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة الى تحقيق درجة عالية (او معقولة) من العدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص والتضامن والتلاحم الاجتماعى (Souial cohesion). اذ أن السياسات الاقتصادية - مهما بلغت درجة كفاءتها فى المجال الاقتصادى البحت - ستفشل إذا لم تحقق النمو المتوازن والتقدم الاجتماعى والرفاه المادى لكافة فئات المجتمع (غنيها وفقيرها). إذ أن مصادرة النمو والتقدم الاجتماعى لفئة لحساب فئة أخرى، اولشرائح اجتماعية دون الاخرى، هو الطريق للازمة الشاملة للمجتمع مهما تحسن اداء ميزان المدفوعات وتم خفض عجز موازنة الدولة كما ذكرنا.

وإذا كنا قد شهدنا انحسار «قوى اليسار» و«الاحزاب

الاشتراكية» ، كتعبير سياسي جامع عن المطالب والطموحات المرتبطة بتحقيق العدل الاجتماعي ، على الصعيد العالمي ، فليس معنى ذلك أن «السلام الاجتماعي» ، سوف يجيء تلقائيا او اتوماتيكيا . ولعل التطورات الاجتماعية الاخيرة في فرنسا تشير الى ذلك بوضوح وبدون ادنى لبس . فبعد أن حققت القوى اليمينية والليبرالية انتصارا ساحقا ، وغير مسبوق ، في الانتخابات التشريعية التي جرت في اشهر مارس ١٩٩٣ ، لم يمض سوى ستة أشهر على تلك الانتخابات حتى بدأ خريف ساخن حافل بالاضطرابات والاعتصامات والحركات المطلبية الاجتماعية . إذ أن تعبير جماعة الناخبين عن عدم رضاهم عن برنامج او سلوك معين للاشتراكيين الفرنسيين ، لم يكن معناه انحلال واضمحلال المشاكل والصراعات الاجتماعية .. او انه كان بمثابة توقيع جماعة الناخبين «صكا على بياض» ، لكي تفعل بهم قوى السوق ما تشاء !

ومن هنا تجيء أهمية ادارة الصراعات الاجتماعية ، والتقليل من حجم الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن برامج الاصلاح الاقتصادي التي ينتج عنها شروخ وتصدعات اجتماعية قد يصعب رأبها في المستقبل . وعادة تقاس قوة الامم بدرجة «التماسك الاجتماعي» ، وليس بازدياد درجة «الانقسامات الاجتماعية» ، الامر الذي يستوجب الاهتمام الشديد من جانب راسم السياسة الاقتصادية باعتبارات «الكفاءة الاجتماعية» جنبا الى جنب مع اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» .

عن «الكفاءة المؤسسية»

في تقديري أن لا خير في أية «كفاءة اقتصادية» ، على مستوى المشروع الخاص ، في غياب ما يمكن تسميته «الكفاءة المؤسسية» على مستوى الاقتصاد الكلي والمجتمع .. وهذا امر يدركه جيدا رجال الاعمال الجادين في الداخل والخارج .. إذ أن «الفساد المؤسسي» ، والتسيب المفرط الذي يتعايش مع القيود المفرطة ، يؤدي الى خلق ذلك «المناخ المؤسسي» الذي يفسد ويشوه ايه «كفاءة إقتصادية» على مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية . ولعل حالة «الترهل المؤسسي» التي يعيشها مجتمعنا ، هو الذي دفع العديد من المحللين والخبراء للحديث عن ضرورة الاصلاح لمجمل النظام السياسي والاداري (systemic reform) حتى يمكن أن تتحقق «الكفاءة الاقتصادية» ، و«الكفاءة الاجتماعية» ، و«الكفاءة المؤسسية» في آن واحد .

ولكي تتحقق «الكفاءة المؤسسية» لابد من تحقيق نوع من «التوازن المؤسسي» في المجتمع ، من خلال خلق آليات وقنوات للتغيير والتجديد ، حتى لايصاب النظام السياسي والاداري بالجمود والتكلس . كذلك لابد من إشاعة مزيد من الديمقراطية والمحاسبة (accountability) ، لانه في غياب نوع من «المحاسبة» الدائمة والرادعة يستشري الفساد المؤسسي وتستعصي الأزمة ويتم اجهاض كل اصلاح وتقدم ، ويزداد شقاء الامة .

خلاصة القول هنا ، ان التركيز المفرط على اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» (أو ما يسمى تجاوزا «التحرير الاقتصادى») ، لن يفتح الطريق أمام مزيد من النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والنهوض الحضارى ، فى ظل غياب كلا من «الكفاءة الاجتماعية» و«الكفاءة المؤسسية» فليس «بالكفاءة الاقتصادية» وحدها تحيا الشعوب وتنهض الامم .

الفصل التاسع عشر

حول التخصيصية في اقتصادنا المعاصر

منذ عام ١٩٨٩ ونحن نشهد بداية انتقال الدعوة الى «التخصيصية» من التبشير والترويج الفكرى (الخطاب التخصيصى) الى الفعل والممارسة في العديد من البلدان العربية ، على راسها مصر، المغرب ، الجزائر ، تونس ، العراق . ورغم ان هناك تسليما عاما بضرورة التخفيف من حدة سيطرة اسلوب الادارة المركزية البيروقراطية للدولة بشكل عام ، فان الصراع على الصعيد الفكرى وفي الواقع العملي يدور حول مستقبل الدور الاقتصادى للدولة ، من حيث الرقعة والمدى والآليات خلال حقبة التسعينات .

وليس هناك شك في ان هناك ازمة تتعلق باعادة تحديد وتخطيط دور ووزن الدولة في الحياة الاقتصادية في ضوء ازمة مالية الدولة ، من ناحية ، وفي ضوء بعض الاخفاقات الاقتصادية الناتجة عن ترهل الدولة ووحدات قطاع الاعمال العام ، من ناحية اخرى . كذلك هناك اشكالية ذلك الفيض الهائل من المدخرات السائلة لدى القطاع العائلي والخاص ، التى يتم اعادة تدويرها الى الخارج ، وتستخدم في الداخل لتمويل انشطة تجارية ومضاربة قصيرة الاجل ذات عائد انمائي محدود . تلك الاموال التي مازالت هائمة على وجهها

تبحث عن قنوات استثمارية منتجة داخل الوطن مضمونة العائد وتتمتع بالحماية القانونية والضمانات اللازمة ، وكانت فى الماضى ضحية وفريسة سهلة لشركات توظيف الاموال . ويتضح من العديد من الدراسات العلمية الرصينة ، ان مشاكل وحدات القطاع العام تعود الى الادارة الاقتصادية فى ظل بيئة ومناخ اقتصادى يتسم بالجمود والتسيب فى آن واحد . ولقد لخص التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩ ، أهم مؤشرات القصور فى الاداء على النحو التالى :

١ ـ انخفاض وضعف ربحية المشروعات العامة .

٢ ـ قصور هياكل التمويل الراسمالى والجارى .

٣ ـ ضعف اساليب المحاسبة والضبط المالى .

٤ ـ ضعف روح المبادرة وجمود الهياكل التنظيمية والادارية .

٥ ـ ضعف حوافز الاداء، وبالتالى انخفاض جودة السلع وكفاءة الخدمة .

٦ ـ قصور عمليات التحديث التكنولوجى .

٧ ـ ضعف الطاقة التصديرية .

٨ ـ ارتفاع حجم العمالة الزائدة ، وضعف انتاجية العمل .

٩ ـ شيوع الطاقات العاملة .

١٠ ـ ضعف الحساسية لطلب المستهلكين وتراكم المخزون من السلع تامة الصنع .

بيد أن حل هذه المشاكل على تعددها ، لا ينبع من كون هذا القطاع «قطاعا مملوكا للدولة»، ولكنها مشاكل تنبع فى

تقديرنا من محاولة تسيير وادارة وحدات القطاع العام باساليب غير اقتصادية ، كما يرجع ذلك لقصور النموذج المعمول به في ادارة الاقتصاد القومي عموما . ذلك «النموذج» الذى يتسم بالجمود والتسيب فى آن واحد ، ويستخدم خليطا غير متجانس من الاوامر والادوات الاقتصادية ، ناهيك عن الفساد وتبديد المال العام فى ظل غياب الديمقراطية وسبل المحاسبة والمساءلة .

باختصار ، انها ازمة تتعلق بادارة التنمية عموما ، وقد لا تنجو منها تماما وحدات قطاع الاعمال الخاص ، حيث نجد ذات المشاكل المشتركة فى مجال : قصور الهياكل التمويلية ، ضعف الطاقة التصديرية ، شيوع الطاقات العاطلة ، ضعف الربحية (بفرض عدم وجود سياسة تسعيرية احتكارية او استغلالية مثل تلك القائمة على المغالاة السعرية من خلال التمييز بواسطة العلامات التجارية) .

كما يلاحظ المتابع للامور قدرا كبيرا من الالتباس حول القضايا التى يجرى عادة النقاش حولها ، واهمها :

١ ـ الخلط بين العودة الى «اليات السوق» ، من ناحية ، وبين التحول نحو «اقتصاد سوق» بالمعنى التقليدى ، من ناحية اخرى ، فهناك اكثر من نموذج مطروح «لاقتصاد سوق» ، فى ظل انماط من «الراسمالية الموجهة» مثل اقتصاد السوق الاجتماعية الموجه فى المانيا ، وهناك اقتصاد «السوق الاشتراكية» ، الذى مازال تحت التجريب فى اعقاب فشل

تجربة التخطيط المركزى فى بلدان اوروبا الشرقية .

٢ ـ الخلط بين ضرورة «التخصيصية» لوحدات قطاع الاعمال القائمة فعلا ، وبين «التخصيصية» كاسلوب لتعبئة مدخرات القطاع العائلى وقطاع الاعمال الخاص القابلة للاستثمار ، اى الخلط بين ما هو «قائم» وبين ما هو «قادم» ، فسياسات التخصيصية قد تلعب دورا هاما فى تعبئة المدخرات السائلة الحرة (غير المربوطة فى مشروعات انتاجية) ، حيث يمكن تعبئتها فى قنوات استثمارية تحقق قدرا كبيرا من الكفاءة الاقتصادية دون ان تستخدم هذه الاموال بالضرورة لشراء وحدات قائمة لقطاع الاعمال ، وبالتالى لا تضيف كثيرا الى عملية التنمية وتوسيع الطاقات الانتاجية .

٣ ـ الخلط بين اعتبارات «الرفاه الخاص» القائمة على الربحية والكفاءة فى الاجل القصير ، وبين اعتبارات «الرفاه العام» في الاجل الطويل حيث هناك مكاسب انمائية يصعب ترجمتها فى شكل مكاسب مالية . وهذا يرتبط بدوره بالمرحلة التى يمر بها المجتمع ، من حيث درجة تطور بنيته الاقتصادية وقواه الانتاجية ، ودرجة تطور اسواق المال والاوعية الادخارية ومدى تبلور طبقة من المنظمين ورجال الاعمال

المحليين ، والا فان «العملية التخصيصية» قد ينتج عنها انقضاض لراس المال الاجنبى وللشركات دولية النشاط على الاصول الانتاجية الخاصة بقطاع الاعمال العام ، وتحويلها لملكية راس المال الاجنبى ، ونزح الفائض الاقتصادى فى

شكل ارباح محولة للخارج ، وبالتالى تقويض الاسس التمويلية لعملية التراكم داخل الاقتصاد الوطنى . وهكذا قد نجد انفسنا من حيث لا نقصد لا نتجه نحو «التحرير الاقتصادى» .. بل نحو «التدويل الاقتصادى» .

٤ ـ عدم وضوح الرؤية فى معظم الكتابات لطبيعة علاقات التنافس او (المزاحمة) ، من ناحية ، وعلاقات التكامل والتعايش بين وحدات القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص ، من ناحية اخرى . ففى حالات كثيرة نجد ان نشاطات القطاع الخاص فى مجال التجارة والمقاولات والاستثمارات تقوم على اساس (التربح) من عقود وانشطة القطاع العام كما هو الحال فى العديد من بلدان العالم الثالث التى يوجد لديها قطاع عام كبير وقوى .

ولذا ، فان المفاضلة الصحيحة فى تقديرنا يجب ألا تدور حول المفاضلة بين العام والخاص فى فراغ وتجريد ، بل بين «البيروقراطية الفاشلة والفاسدة» من ناحية ، وبين الادارة العامة الناجحة والكفؤة ، من ناحية اخرى . وبين «رأس المال الخاص الطفيلى ، من ناحية ، ورأس المال الخاص المنتج ذى الرؤية التنموية ، من ناحية اخرى . إذ أن مصدر كل الشرور فى مسيرة الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات وحتى الآن يكمن فى ذلك الحلف غير المعلن القائم بين «البيروقراطية الفاسدة» فى كواليس الحكومة وقطاع الاعمال العام ، من ناحية ، وبين الراسمالية الطفيلية التى توجد بقوة بين اعطاف قطاع الاعمال الخاص ، من ناحية أخرى .

الفصل العشرون :

الأزمة القادمة للطبقة الوسطى فى مصر !

طرحت المقالات التى نشرت فى مجلة الهلال خلال الفترة : ٨٩ ـ ١٩٩٠ ، قضايا تعريفية هامة متعلقة بحجم والعناصر المكونة للطبقة الوسطى فى مصر ، عبر المراحل والازمنة التاريخية المختلفة ، وكذا مشاكل النمو الكمى والتغير الذى يرافقه فى الخصائص الاقتصادية ـ الاجتماعية .. والانعكاسات السياسية لكل ذلك .

كذلك تناولت هذه المجموعة الهامة من المقالات مسائل متعلقة بازمة الطبقة وهمومها الراهنة ودورها المستقبلى فى المجتمع المصرى . ويمثل هذا الفصل مساهمة متواضعة فى هذا النقاش ، لكى يمتد الحوار وتتسع دائرته من ناحية ، ولاستجلاء بعض نواحى الغموض فى الصورة المرسومة للطبقة الوسطى ومشاكلها .

المشاكل الحدودية بين الطبقات .

لعل المشكلة الاولى التى تواجه الباحث فى هذا المجال هى رسم (اوترسيم) الحدود بين الفئات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة ، لكى نعرف : «اين تبدأ طبقة وأين تنتهى أخرى؟» . ومن الواضح ان هذه المسالة لها شقان :

أ ـ شق منهجى ، يتعلق بطبيعة المعايير التى يتم الاستناد اليها للتصنيف والتدريج الطبقى ، بين طبقة عليا ، ووسطى ، ودنيا . اذ لم يعد من الممكن اجراء التصنيف والتدريج الطبيعى هذه بالاستناد الى معيار وحيد مثل : الدخل والثروة ، مستوى التعليم ، المكانة الاجتماعية ، والسياسية (الحسب والنسب) والممارسات الثقافية والسلوكية ، بل عدنا فى حاجة الى معيار مركب يشمل كل هذه الخصائص ، والا غدا تحليلنا وتصنيفنا منقوصا ووحيد الجانب .

(ب) شق احصائى ، يتعلق بتوافر ودرجة الثقة فى البيانات المتاحة حول احجام الفئات الاقتصادية ـ الاجتماعية المختلفة عن نقطة زمنية معينة .. فعادة ما تجىء البيانات الاحصائية (وافضلها بيانات تعدادات السكان) فى شكل تصنيف لفئات مهنية غير ملائمة لاغراض التصنيف الطبقى ، ووفقا لمعايير مركبة (ذات اكثر من متغير) على النحو السابق بيانه .. الامر الذى يحتاج لعمليات اعادة تصنيف وملاءمة شاقة حتى نصل الى صورة تقريبية للاوضاع والمواقع الطبقية .

ولذا فانه رغم بساطة التصنيف الثلاثى المعتاد للاسر والافراد فى المجتمع الى : طبقة عليا ، وطبقة وسطى ، وطبقة دنيا ، تظل المشاكل المنهجية والاحصائية مشاكل شائكة حتى يمكن الوصول الى رسم خريطة طبقية يعتد بها فى التحليل والنقاش العام . وفى ظل احسن الاحوال تفاؤلا ، ومهما كان حجم نجاحنا فى حل تلك المشاكل المنهجية

والاحصائية ، تظل هناك بالضرورة مشاكل ما يسمى «بالاشرطة الحدودية» ، بين الطبقات (أى تلك «المناطق الرمادية» (grey zones) التى تحتمل التصنيف هناك او هناك) . وهى «أشرطة» قد تضيق او تتسع حسب الظرف التاريخى والاجتماعى ، ودرجة «السيولة» و«الحراك» الطبقى السائدة فى مرحلة تاريخية معينة . ومن هنا ينشأ المفهوم «الضيق» والمفهوم «الواسع» للطبقة ، وبالتالى تختلف الاوزان النسبية لكل طبقة فى اطار الخريطة الطبقية العامة للمجتمع .

حول نمو واتساع مراتب الطبقة الوسطى فى مصر .

واذا كنا بصدد تحليل عملية نمو واتساع مراتب الطبقة الوسطى ، فى مجتمع مثل مجتمعنا ، فيمكن ان نتخذ الوحدة الاساسية لنا فى التحليل «عدد الاسر» وليس «عدد الافراد» حتى لا تضطرب معايير القياس ، باعتبار أن «الاسرة هى الوحدة الدخلية وبؤرة النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى» .

ويرى الدكتور جلال امين فى مقاله المنشور بمجلة الهلال ، اغسطس ١٩٩١ ، ان «حجم الدخل والثروة هو اكثر المعايير ملاءمة لتصنيف المجتمع الى الطبقات الثلاث ، مع عدم تعليق اهمية كبيرة على طبيعة المصادر التى ياتى منها الدخل ، على اساس ان المجتمع المصرى هو اقل اهتماما الان ، بالسؤال عن مصدر الدخل والثروة» . واجدنى مختلف مع الدكتور جلال امين حول عدم الاعتداد بالسؤال عن مصدر الدخل او الثروة ، عند اجراء عملية التصنيف والتحليل

الطبقى فى ظروف مجتمع مثل مجتمعنا . فرغم ان بعض الاقتصاديين الفرنسيين يقول بان «النقود ليس لها رائحة» ، فانه يوجد فى مصر الآن نوعان من الدخل :

ا ـ الدخل الدورى القابل للتجدد (renewabee income) ، المرتبط بانشطة اقتصادية لها صفة الدورية والديمومة مثل : الأنشطة الزراعية ، الصناعية ، التجارية ، والخدمية .

(ب) الدخل الطارىء او الاستثنائي (yransifory income) القائم على الصدفة ، الشطارة ، المضاربة ، العمولة ، الصفقة غير المتكرره ، الخ ، وهى دخول استثنائية وطارئة تتولد من خلال مجالات «التداول» وليس من خلال عمليات «الانتاج المتجدد» .

ولذا فان الفئات التى قفزت الى مواقع الطبقة الوسطى ، من حيث حجم الدخل ، من خلال الحصول على دخل طارىء واستثنائى ، (دون ان يتحول الى ثروة مادية دائمة ومولدة للدخل) ، هى فئات ذات وضع مؤقت فى اطار الطبقة الوسطى .. قد يمتد لحقبة من الزمان ، وليس لجيل كامل . ولدينا سابقة تاريخية فى مصر فى هذا الصدد ، وهى ظاهرة «القرنصر» اثناء الحرب العالمية الثانية ، وما نتج عنها من دخول استثنائية وبعض السيولة الطبقية المؤقتة . .. لم يكتب لها الدوام والاستمرارية ، لانها بينت على ظروف استثنائية ومؤقته*.

وهكذا فان تحديد معالم «الخريطة الطبقية» وفقا لمعيار الدخل دون السؤال عن المصدر ، يتوقف على ما اذا كنا

بصدد اخذ «صورة فوتوغرافية» للمجتمع عند لحظة زمنية معينة ... ام اننا نحاول استشفاف عناصر هذه الخريطة من منظور مستقبلى دينامیکی ، بمعنى هل هذه الخريطة الطبقية التى نرسمها ذات معالم ثابتة ومستقرة نسبيا ؟ ام انها تعبر عن «اوضاع خاصة» ذات طبيعة مؤقتة ؟

ويرتبط بذلك اعتماد «نمط الاستهلاك السائد» ، او نوعية ملكية السلع المعمرة ، كمعيار يسترشد به لترسيم الحدود الفاصلة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة . فقد تنجح اسرة من الاسر فى تحقيق دخل استثنائى (غير قابل للتكرار) ، من خلال عمليات الهجرة للخليج مثلا ، تساعدها على اقتناء اغلى السلع المعمرة . من سيارة خاصة ، فيديو ، اجهزة تكييف ، ولكن قد تعجز فى المستقبل عن تدبير نفقات تشغيل وصيانة تلك الاجهزة المعمرة .. مصدر المكانة والوجاهة الاجتماعية التى تؤهل للدخول فى مصاف «الطبقة الوسطى» ، عند لحظة زمنية معينة .

وفى ضوء ما تقدم ، اود أبداء بعض التحفظات على الرقم الذى تقدم به الدكتور جلال امين حول الحجم المطلق والنسبى «للطبقة الوسطى» فى اطار الخريطة الطبقية

للمجتمع المصرى فى النصف الثانى من الثمانينات .. فلقد قدر الدكتور جلال امين هذا الحجم بنحو ٢٥ مليون شخص ، اى نحو ٤٥٪ من السكان ، واعتقد أن هذا الرقم متحيز لاعلى ، لانه يشمل النمو الطفرى والمؤقت فى الدخول عند لحظة تاريخية معينة .. وليس له صفة الدوام والاستقرار .

كذلك اذا ما اتفقنا مع الدكتور جلال امين على مستويات الدخل الشهرى للاسرة التى تناظر الاوضاع الطبقية : الحد الفاصل من الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى هو الحصول على دخل قدرة ثلاثمائة جنيه شهريا ، وان الحد الفاصل بين «الطبقة الوسطى» و«الطبقة العليا» هو الحصول على دخل شهرى للاسرة قدرة عشرة الاف جنيه (شاملا المزايا العينية) ، تظل الصورة شديدة العمومية وينقصها العديد من التفاصيل الهامة . فمن المعرف ان «الطبقة الوسطى» - إن صح التعبير - تنقسم الى مراتب وشرائح دخلية ، وانه من الضرورى التمييز بين ثلاث شرائح :

ا) الشرائح العليا من الطبقة الوسطى ، وهى أقرب ما تكون فى طموحاتها ونظام قيمها وانماط معيشتها من «الطبقة العليا» .

(ب) الشرائح الوسطى من الطبقة الوسطى ، وهى ما يمكن اعتبارها «الوعاء الحقيقى» للطبقة الوسطى بالمعنى الضيق .

(جـ) الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى ، وهى أقرب ما تكون فى نظام قيمها وانماط معيشتها من الفئات الدنيا .

إن مثل هذا التصنيف الداخلى لمراتب وشرائح الطبقة الوسطى المصرية ، يعتبر ضروريا للغاية . واذا اعتمدنا معيار الدخل لبساطته ، ، ودون اخلال كبير للحدود الدخلية الفاصلة التى جاءت ضمن تحليل الدكتور جلال امين ، يمكن تركيب الصورة التالية للتناظر بين الاوضاع الطبقية والاوضاع الدخلية .

متوسط الدخل الشهرى : لاسرة مكونة من زوج وزوجة وطفلين

الشريحة الطبقية

١ ـ الطبقات الدنيا ٣٠٠ جنيه فى الشهر

٢ ـ الطبقة الوسطى

أ ـ الشرائح الدنيا ٣٠٠ ـ ٩٠٠ جنيه فى الشهر

ب ـ الشرائح الوسطى ١٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ جنيه فى الشهر

هـ ـ الشرائح العليا ٣٠٠٠ ـ عشرة الاف جنيه فى الشهر

٣ ـ الطبقة العليا اكثر من عشرة الاف جنيه فى الشهر

واذا ما انتقلنا الى بعض الاحصاءات الواردة فى تعداد ١٩٨٦ للسكان فى مصر ، يمكن ان نلقى مزيداً من الضوء على بعض المؤشرات الهامة ذات الدلالة ، لعلنا نصل لتقدير اخر لحجم «الطبقة الوسطى» فى مصر فى النصف الثانى للثمانينات ، من منظور آخر (راجع الشكل «٢») . وفيمايلى بعض المؤشرات :

(أ) عدد الذين يملكون اكثر من شقة او فيلا باكملها يمثلون نحو ٢٪ من جملة الاسر فى الجمهورية ، مقابل ٢٢٪ من جملة اسر المناطق الحضرية يعيشون فى غرفة او اكثر بوحدة سكنية ، او فى عشة او خيمة .

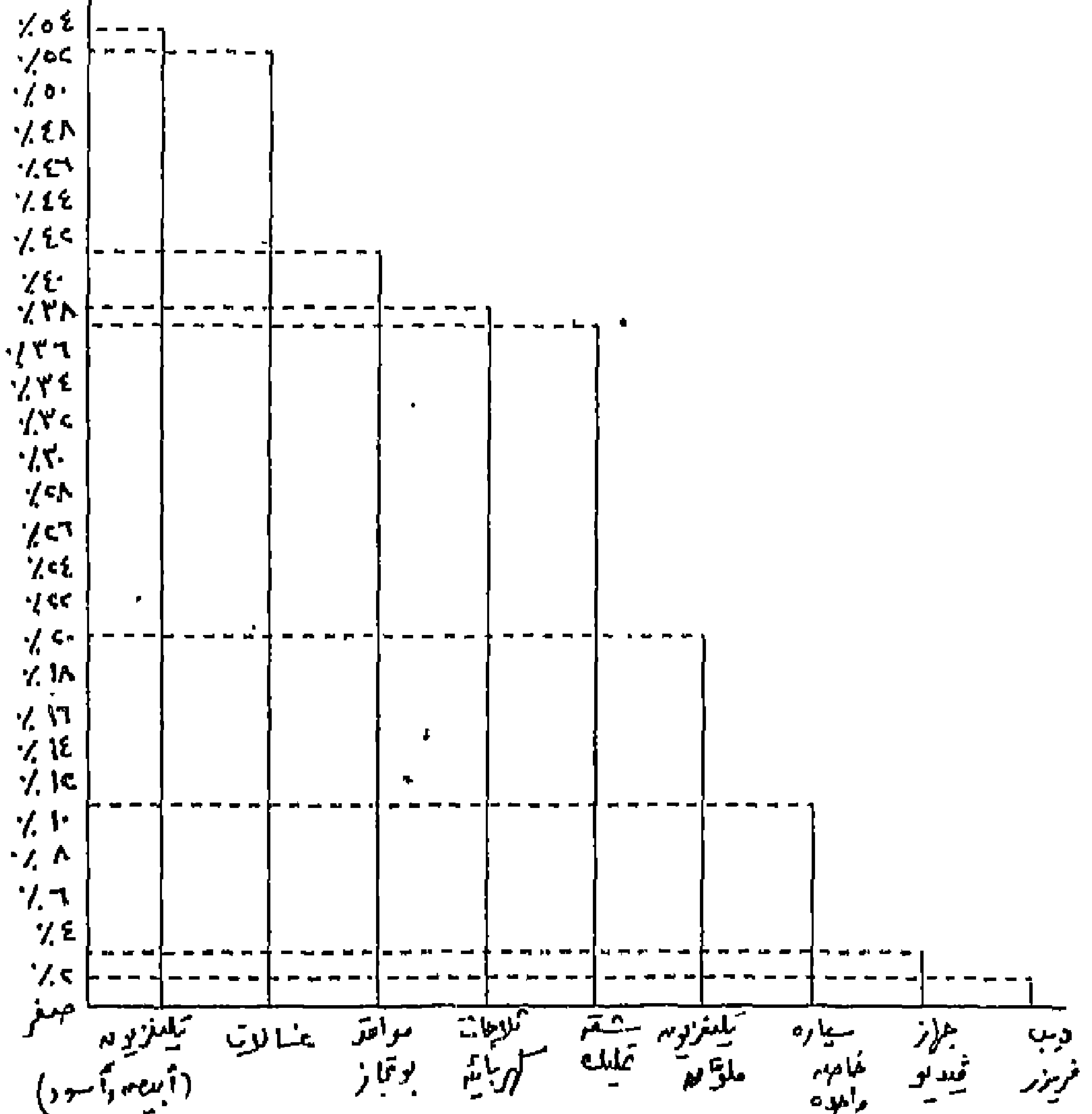
ب) عدد الاسر التى تمتلك تليفزيون ملون نحو ٢ مليون اسرة (اى نحو ٢٠٪ من جملة الاسر فى الجمهورية) ، مقابل نحو ربع مليون اسرة (اى ٣٪ من جملة الاسر) يتملكون ديب فريز / وجهاز فيديو .

(جـ) عدد الاسر التى تمتلك غسالة كهربائية وتليفزيون ابيض واسود فى حدود ٥٠٪ من جملة اسر الجمهورية ، مقابل ٣٨٪ فقط من الاسر تمتلك ثلاجة كهربائية

د) عدد الاسر التي تمتلك سيارة واحدة نحو مليون اسرة (اى ١١٪ من جملة اسر الجمهورية) ، مقابل ٨٨٪ من الاسر لا تمتلك سيارة . فى هذا الوقت الذى كان هناك نحو ٦٠ الف اسرة تمتلك سيارتين او ثلاث سيارات (نحو ٦ر٠ من جملة الاسر) .

(هـ) بلغ عدد الاسر الحائزة على مسكن «تمليك» نحو ٤ر٣٧٪ فى مجمل المناطق الحضرية مقابل ٢٢٪ فى محافظة القاهرة و ٢٥٪ فى محافظة الاسكندرية ، حيث ان العبرة فى مساكن التمليك بالمناطق الحضرية .. لان «مساكن التمليك» تعتبر هى النمط السائد تاريخيا فى المناطق الريفية ، والايجار هو الاستثناء .

التوزيع النسبي لحيازات الأسر المصرية من السلع المعمرة (١٩٨٦)



★ النسبة هنا قاصرة على المناطق الحضرية فقط

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦ ، المجلد الاول - الجزء الثاني - الظروف السكنية (القاهرة : يناير ١٩٩٠) .

نهاية «مساتير الناس» !

تعبير «مساتير الناس» هو تعبير جاء فى تاريخ الجبرتى ، ويقصد به ذلك الفريق من الناس الذين تعتبر احوالهم المعيشية والمالية مستورة بشكل عام ، ولكن ليست بالضرورة ميسورة . واذا ما ترجمنا فئة «مساتير الناس» ، بلغة الجبرتى ، الى مصطلح جديد بلغة العصر الحالى . نجد ان المقصود به اليوم هم «ابناء الطبقة الوسطى» . الذين تعتبر احوالهم المعيشية وسطا بين «افراطه وتقتيره» .

والمتامل فى التاريخ المصرى الحديث منذ بداية هذا القرن ، يكتشف ان تلك الطبقة الوسطى - على تنوع فئاتها ومراتبها - قد شكلت العمود الفقرى لحركة المجتمع المصرى السياسية والفكرية منذ ثورة ١٩١٩ ، ومرورا بثورة ١٩٥٢ وحتى الآن ، فلقد شكلت تلك «الفئات الوسطى» الوعاء الرئيسى للحركة السياسية والتنظيمات الحزبية المصرية ، والنقابات المهنية ، ومن بين صفوفها انحدر اهم المفكرين والكتاب والفنانين : طه حسين ، وعباس العقاد ، واحمد امين ، وتوفيق الحكيم ، ومحمد مندور ، ولويس عوض ، محمد حسنين هيكل ، واحمد بهاء الدين ، والاف اخرين .

وهى ذات الفئات التى ملات «الشارع السياسى» جلبة وضجيجا منذ عام ١٩١٩ وحتى الآن ، بما نالته من حظ طيب من التعليم والوعى السياسى وما تتمتع من وقت فراغ يسمح بالحركة والحضور السياسى والحيوية الفكرية .

ولكن الاوضاع الاقتصادية والاحوال المالية والمعيشية لتلك «الطبقة الوسطى» اخذت تترنح بشدة عند منتصف الثمانينيات ، فرغم الغلاء والتضخم ، فقد نجحت فئات عديدة تنتمى الى «الطبقة الوسطى» من التنفيس عن أزمتها الاقتصادية من خلال عمليات الهجرة الواسعة النطاق الى بلدان الخليج منذ منتصف السبعينات .. وحتى منتصف الثمانينيات .

كذلك اذا عدنا قليلا الى الوراء نجد ان الجانب الاكبر من مكاسب الخمسينيات والستينيات ذهبت . فى معظمها الى ابناء تلك الطبقة ، لاسيما : مجانية التعليم ، والاصلاح الزراعى ، وتثبيت الاسعار ، وتعيين الخريجين ، وتوسع رقعة القطاع العام . ثم جاء الانفتاح وموسم الهجرة الى الخليج ليحدث بعض الانتعاش المؤقت فى الاحوال المالية والمعيشية لتلك الطبقة التى اخذت تصارع «غول التضخم والغلاء» قبل ان يصرعها .

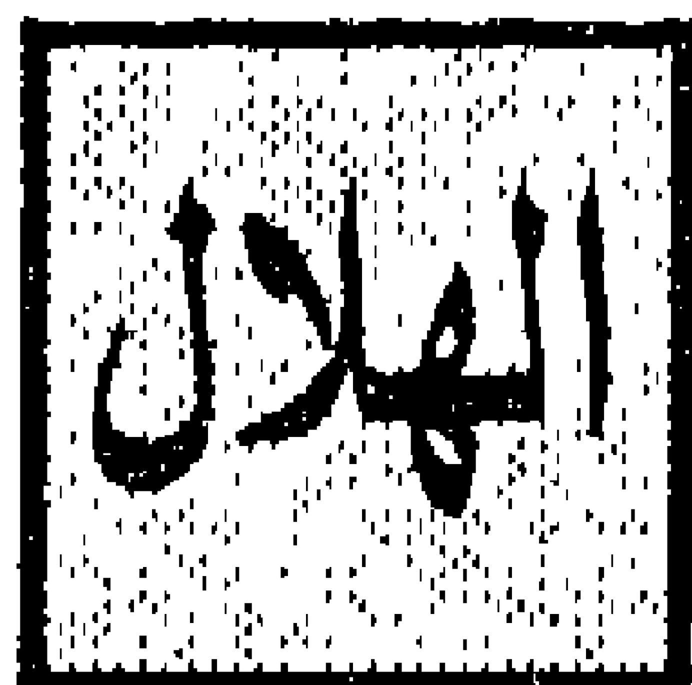
واليوم بعد ان اوشك «موسم الهجرة الى الخليج» على الانتهاء ، وتضاءلت الامال المعلقة على الحصول على عقد عمل فى الخارج ، ليكون بمثابة جواز المرور للخلاص من الاوضاع المتردية للطبقة الوسطى فى المجتمع ، فان الطبقة المتوسطة هى المرشحة لان تكتوى اكثر من غيرها ، بنيران التضخم نظرا لطبيعة نمطها الاستهلاكى وضيق ذات يدها . فمع ارتفاع تكلفة الدروس الخصوصية . ونفقات تعليم الابناء عموما ، وارتفاع تكاليف البنزين وتكلفة المواصلات ، وارتفاع

اسعار وشرائح استهلاك الكهرباء . يصبح من الصعب على عناصر الطبقة الوسطى الحفاظ على المستوى المعيشي الذى تمتعت به خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات .

ففي ظل التطورات الاقتصادية الجديدة .. أخشى ان يتحول العديد من عناصر الطبقة الوسطى من مصاف «مساتير الناس» الى مصاف «مسحوقي الدخل» . وسوف يكون لذلك انعكاسات مستقبلية هامة على حركة المجتمع والسياسة في مصر .

الفهرس

ص



المجلة الثقافية الأولى
فى مصر والعالم العربى
إقرأ فى عدد مارس ١٩٩٥

(عدد ممتاز)

تجربتنا تقول : إذا أرادت مصر فعلت — د. عزيز صدقى
التجربة اليابانية — د. شكرى عياد
نحن والهوية الوطنية — د. مصطفى سويف
محنة الكاتب المؤرخ جلال الدين السيوطى — مصطفى نبيل

أدب النساء - جزء خاص

ماذا تريد المرأة بالضبط ؟ — د. أحمد أبو زيد
الإبداع الروائى للمرأة المصرية — إبراهيم فتحى
وإقرأ شهادات لمبدعات القصة فى مصر :
د. رضوى عاشور - سلوى بكر - اعتدال عثمان - فوزية مهران - عائشة أبو النور

واقرأ الباب الجديد من الهلال الى الهلال

تلتقى فيه بـ . المسرح - السينما - الموسيقى والغناء - الكتب - التليفزيون - الفن الجميل - الفولكور
ويشارك فى كتاباته نخبة من ألمع الكتاب الشباب .

رئيس مجلس الإدارة
مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير
مصطفى نبيل

الثمن ١٥٠ قرشا

رقم الايداع
٩٥/٢٩٢٩
I.S.B.N
977 - 07 - 0380 - X

هذا الكتاب

في بلادنا قلق كبير حول المستقبل !

ماذا ياترى سوف يحمل هذا المستقبل من تطورات كونية وتداعيات إقليمية وانعكاسات على مستقبل مصر الاقتصادى والسياسى ؟ وماذا سوف يحمل هذا المستقبل فى طياته من فرص ومخاطر ؟ وكيف يمكن لمصر الملاحة فى بحاره الصعبة ووسط أمواجه المتلاطمة .

• هذه بعض الأسئلة التى تناولها الكتاب بالمناقشة والتحليل فى محاولة لاستكشاف آفاق المستقبل ، ودروبه الصعبة ، وكيف يمكن التفاوض المستمر مع المستقبل ويؤكد الكتاب فى ثناياه علي أن هناك دائما عدة مستقبلات بديلة «أو محتملة» وانه ليس هناك مسارات جبرية أو وحيدة .

إذ أنه بقدر الاعتراف بأن هناك جزءاً «مهماً» بفعل موروثات الماضي وأثقاله ، فانه بالقطع هناك جزء «حر طليق» قابل للتشكيل وفقا للارادة الوطنية الحرة .

إن هذا الكتاب يطرح جدول أعمال لهموم وقضايا المستقبل فى مصر فى مجالات الفكر والسياسة والاقتصاد .

الاشتراكات

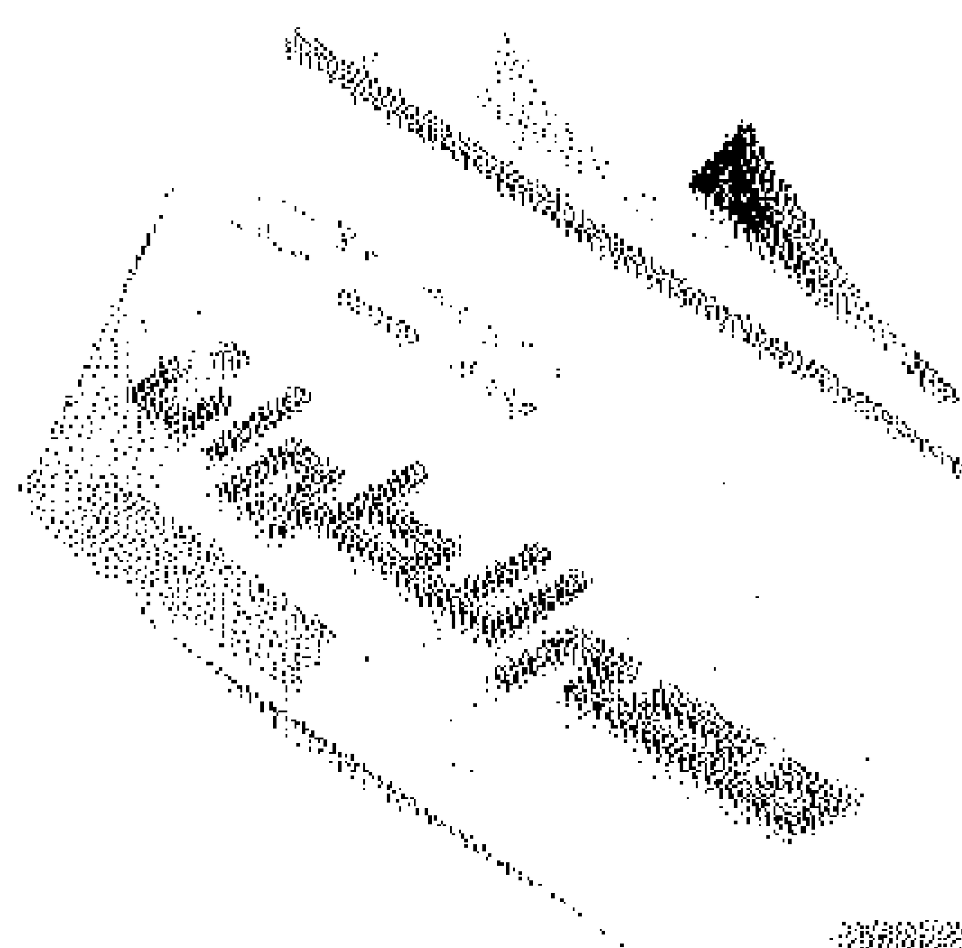
قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) ٣٦ جنيها داخل ج . م .ع تسدد مقدما نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد العربية ٣٠ دولارا - امريكا واوربا واسيا وافريقيا ٤٠ دولارا - باقى دول العالم ٥٠ دولارا .

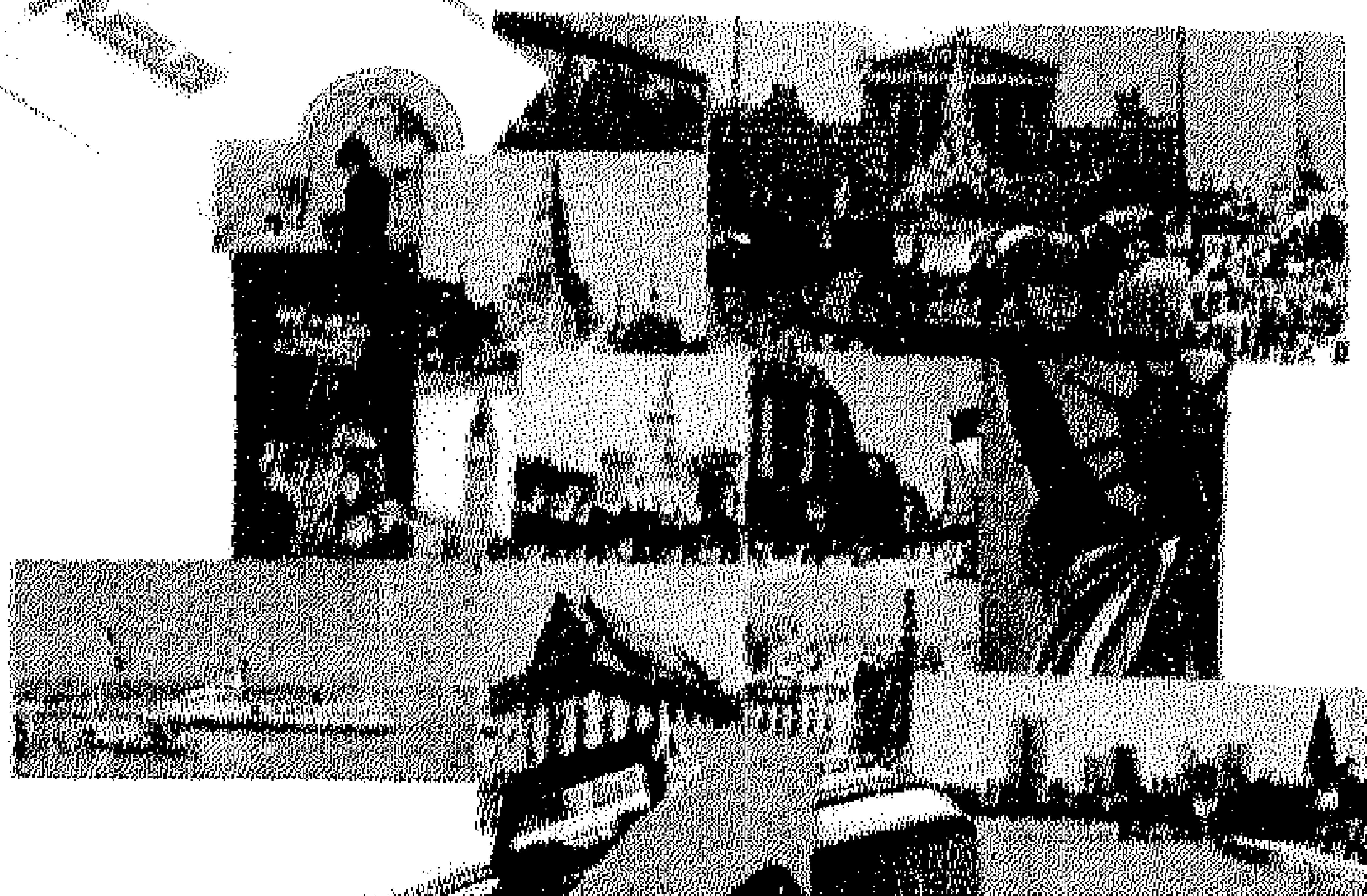
القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفى لآمر مؤسسة دار الهلال ويرجى عدم ارسال عملات نقدية بالبريد .

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت · السيد / عبدالعال بسيونى زغلول . الصفاة - ص ب رقم ٢١٨٣٣

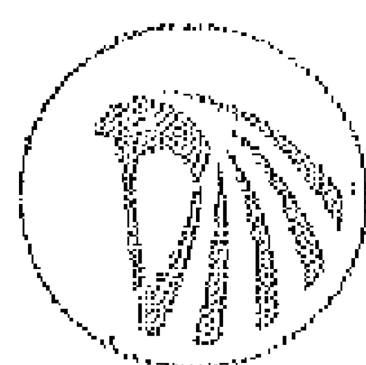
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس 92703 Hilal.V.N







أهلاً بكم فى عالمنا



مصر للطيران